

المعهد الألماني لدراسات الشرق الأوسط - هامبورغ

الإعلام وحرية الرأي في فلسطين

تأليف

كريستوف رويتر و إيرمتر اود زيبولد

ترجمه عن الألمانية

عارف أحمد الحجاوي

مساهمات هامبورغية

الإعلام والاتصال السياسي - الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، المجلد ١٠

المحرران:

PD Dr. Kai Hafez

Deutsches Orient- Institut, Hamburg, Deutschland

Prof. Dr. Gernot Rotter

Universitaet Hamburg, Deutschland

(كاي حافظ وغيرنوت روتر) : جامعة هامبورغ

ترجمة مأذون بها لكتاب:

Medien und Meinungsfreiheit in Palaestina

(الإعلام وحرية الرأي في فلسطين)

المؤلفان: *Christoph Reuter/Irmtraud Zeebold*

(كريستوف رويتر وإيرمتراود زيبولد)

(نشر الكتاب بالألمانية ٢٠٠٠)

© حقوق النشر بالعربية محفوظة لمؤسسة هاينريخ بويل

© حقوق النشر للأصل الألماني محفوظة للمعهد الألماني لدراسات الشرق الأوسط - هامبورغ

طبع في فلسطين ٢٠٠١

الناشر: مؤسسة هاينريخ بويل، ومعهد الإعلام في جامعة بيرزيت

للاتصال بشأن الترجمة العربية: معهد الإعلام في جامعة بيرزيت - فلسطين

E-mail: Bzumedia@birzeit.edu

تصميم وتنفيذ: أعضاء للتصميم والمونتاج الفني، رام الله، ٢٠٢٩٨٠٥٥٢

(نتائج هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن موقف الناشر)

تقديم السلسلة

تركزت الجهود البحثية الأكاديمية بشأن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي في العصر الحديث بصورة كبيرة على مجالات البحث المعهودة في مضمار العلوم السياسية والاقتصادية. ومع جرّ الشرق الأوسط إلى الحرب الباردة، التي شكلت النظام العالمي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تزايد الاهتمام عالمياً بالمنطقة: من حيث أنظمة الحكم وأجهزة السيطرة، والنخب والنخب المضادة، ومن حيث الأصوليون والعلمانيون، ومن حيث النفط والتجارة الخارجية. ومنذ التسعينات، على الأكثر، بدأ يتسلل إلى دائرة الضوء حقل آخر هو «الإعلام». فما كان بعداً فيما مضى كائناً خاضعاً، وتحت السيطرة، في لعبة الأقوياء، طوّر في «عصر المعلومات» ديناميكياته الخاصة التي لا يكاد المرء الآن يفلح في الفرار منها إذا كان عاكفاً على البحث في موضوع المحاضرات الاجتماعية في العالم الإسلامي، أو في موضوع العلاقات الدولية. لقد بدأت تنشأ بيئة من الانفتاح فيما بين الدولة والمجتمع في العالم الإسلامي، بسبب سلسلة من التطورات في مجال «الإعلام الكبير» (الفضائيات وما أشبهها)، و«الإعلام الصغير» (الانترنت، والفيديو، والفاكس وما أشبهها). نشأت أشكال ومنابر جديدة للاتصال لا تضبطها الحدود الجغرافية، ولا تقيدها دواعي السيطرة لدى الأنظمة المستبدة. وحتى مع التسليم بأن دفقة الحماسة التي حدت ببعضهم إلى القول: «إن الإنترنت سيطيح بصدام» متسرفة، فإن ما يعده كثير من المؤلفين صعوداً للمجتمع المدني والإصلاحات السياسية، كما هو عليه الحال في إيران وإندونيسيا، إنما يستند بشكل جلي إلى استراتيجيات إعلامية لقوى المعارضة التي سلكت دروباً جديدة في التوجه إلى الناس وتشكيل التحالفات.

لقد اتخذت سلسلة «مساهمات هامبورغية: الإعلام والاتصال السياسي - الشرق الأوسط والعالم الإسلامي» لنفسها هدفاً يتمثل في توطيد مكانة البحث الإعلامي في سياق العلوم الاجتماعية والثقافية الموجهة جغرافياً. وستشهد السنوات القادمة نشر دراسات من البلاد ومن الخارج على أمل تشجيع التخصص، وإثراء المعرفة بهذه المناطق.

هامبورغ، حزيران/يونيو ٢٠٠٠

PD Dr. Kai Hafez

Prof. Dr. Gernot Rotter

مقدمة المترجم

عرفت هذا الكتاب أولاً في هيئة أطروحة جامعية، لنيل درجة الماجستير من جامعة هامبورغ الألمانية، باسم «تطور الإعلام الفلسطيني في ضوء التحولات السياسية، ولا سيما في أوضاع ما بعد معاهدات أوسلو». رأيت في تلك الأطروحة غوصاً على الدقائق، واجتهاداً في التحليل، وسعياً إلى تحليل الظواهر لم أر له نظيراً فيما كُتِب في هذا الموضوع. وحدثني النفس بالاستئذان في ترجمتها، لكنه أقعدني عن ذلك أن الأطروحة - فيما رأيت، وما زلت أرى - لم تنصف السلطة الوطنية الفلسطينية في أنها لم تتح لمسؤوليها من الحيّز لبسط آقوالهم ما أتاحتها للمنتقدين. على أنّ إعجابي بالأطروحة لم ينقطع لِمّا تقدم وصفه من مزاياها.

ثم صدرت الأطروحة في هيئة كتاب يقرأه من شاء، ويباع في المكتبات في ألمانيا. فنشّطني إلى ترجمته ما كان زهدني فيه عندما كان أطروحة يتداولها أهل الاختصاص في حرم الجامعة. رأيت من الإنصاف أن يتهدى للفلسطينيين النظر في هذا الجهد البحثي حتى يستكملوه بآراء أخرى، ويردوا على أفكاره بأفكار، وعلى تحليلاته بتحليلات تثري الموضوع وتثير جوانبه. ثم إنه ليس معقولاً أن يُنشر عن الإعلام الفلسطيني كتاب في ألمانيا ولا نبادر إلى توفيره بالعربية لأهل الاختصاص.

لهذا الكتاب فضيلة أنه «رؤية الآخرين لنا». فالمرء يحتاج إلى من يهدي إليه عيوبه، ومهما تجردنا من أهوائنا فلن نستطيع أن نرى أنفسنا من الخارج، إلا أن يأتي طرف آخر ليرفع لنا المرآة.

منذ صدور هذا الكتاب تغيّرت أشياء قليلة: فقد نشأت بعض المحطات الإذاعية والتلفزيونية، وتغيّر الوضع السياسي كثيراً: فقد اندلعت انتفاضة الأقصى. ولكننا آثرنا ألا ننشد إضافة أو تبديلاً.

قرأ النص العربي وهو في طريقه إلى المطبعة د. نبيل الخطيب مدير معهد الإعلام بجامعة بيرزيت، ورأى أن عدداً من الاقتباسات موضع جدل، وأن هناك قدراً من الأحكام ينبع من منطلقات اشتراكية. على ما للكتاب من فضائل على رأسها أنه «أول تناول شمولي للإعلام الفلسطيني».

سعت في الحصول على الإذن الرسمي بترجمة هذا الكتاب، وأنفقت على نشره مؤسسة هاينريخ بويل الألمانية بالتعاون مع معهد الإعلام في جامعة بيرزيت. وقد قررا أن يكون النشر مقصوراً على المهتمين أكاديمياً بموضوع البحث.

المترجم

بيرزيت ٢٠٠١/١٠/١٥

الفهرس

٣	تقديم السلسلة
٥	مقدمة المترجم
١١	ملحوظات تمهيدية
١٣	الباب الأول
١٣	عرض الموضوع
١٩	الباب الثاني: تاريخ الإعلام الفلسطيني قبل إنشاء دولة إسرائيل ١٩٤٨
٢١	١. الصحف الفلسطينية الأولى حتى عام ١٩٤٨
٢٢	٢. أول إذاعة في فلسطين: دار الإذاعة الفلسطينية
٢٥	الباب الثالث: وسائل الإعلام الفلسطينية بعد ١٩٤٨ وحتى اتفاقات أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٤
٢٥	١. الصحف الفلسطينية في الأردن قبل ١٩٦٧ وإصدارات منظمة التحرير الفلسطينية في الشتات
٢٧	٢. وسائل الإعلام الفلسطينية المطبوعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وحتى عام ١٩٩٤
٢٧	١,٢ الرقابة الإسرائيلية على الصحف الفلسطينية
٢٧	١,١,٢ الأشكال القانونية للرقابة الإسرائيلية
٢٨	٢,١,٢ ممارسات الرقابة في المناطق المحتلة
٢٩	٣,١,٢ قيود أخرى
٣٠	٤,١,٢ الرقابة على الصحف العربية وعلى الصحف العبرية في إسرائيل
٣٢	٢,٢ المناشير كوسيلة إعلام في الانتفاضة
٣٣	٣. محطات بلا بلاد: الإذاعة الفلسطينية في المنفى
٣٤	١,٣ مرحلة التحكم الخارجي: الفترات الفلسطينية في الإذاعات العربية المختلفة
٣٧	٢,٣ مرحلة الثورة: صوت العاصفة
٣٩	٣,٣ المرحلة الدبلوماسية: صوت فلسطين من بيروت
٤٢	٤,٣ مرحلة الانتفاضة: حرب الإذاعات بين صوت فلسطين وصوت القدس
٤٥	

- ٤٩ الباب الرابع: الإعلام الفلسطيني في ظل السلطة ١٩٩٤-١٩٩٩
- ٤٩ ١. تاريخ نشوء الحكم الذاتي الفلسطيني
- ٤٩ ١, ١ معاهدات أوسلو
- ٥٠ ٢, ١ سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية
- ٥٠ ٣, ١ التحول من حركة مقاومة إلى دولة
- ٥٦ ٢. المؤسسات ذات العلاقة بالإعلام
- ٥٦ ١, ٢ وزارة الإعلام
- ٦٠ ٢, ٢ هيئة التنسيق لمؤسسات المرئي والمسموع
- ٦١ ٣. الإطار القانوني
- ٦٢ ١, ٣ الدستور الفلسطيني المقترح
- ٦٢ ٢, ٣ قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥
- ٦٩ ٣, ٣ مشروع قانون المرئي والمسموع
- ٧٢ ٤, ٣ وضع الصحف الفلسطينية في إسرائيل
- ٧٢ ١, ٤, ٣ الصحف الإسرائيلية - الفلسطينية ونصف الحرية
- ٧٢ ٢, ٤, ٣ القدس - وضع خاص
- ٧٤ ٤. الصحفيون
- ٧٤ ١, ٤ اتحاد الصحفيين الفلسطينيين
- ٧٦ ٢, ٤ مواجهة حول الشرعية
- ٧٦ ٣, ٤ ظروف العمل والتدريب والمرتبات
- ٧٩ ٤, ٤ الصحافة كعامل اقتصادي
- ٨٠ ٥. وكالة الأنباء الفلسطينية « وفا »
- ٨٢ ٦. الصحف والمطبوعات
- ٨٢ ١, ٦ نبذة عامة
- ٩١ ٢, ٦ توجهات الصحف الرئيسية
- ٩٤ ٣, ٦ ازدهار وانهايار حرية الصحافة الفلسطينية
- ٩٤ ١, ٣, ٦ مرحلة التأسيس ١٩٩٤
- ٩٥ ٢, ٣, ٦ مرحلة المواجهة ١٩٩٤، ١٩٩٦

- ٩٥ ١, ٢, ٣, ٦ منع « النهار » بسبب هواها الأردني .
- ٩٦ ٢, ٢, ٣, ٦ مواجهة بشأن أعداد المتظاهرين
- ٩٧ ٣, ٢, ٣, ٦ تعطيل « الأمة » بسبب كاريكاتير عرفات
- ٩٨ ٤, ٢, ٣, ٦ إغلاق الصحف الإسلامية
- ٩٨ ٥, ٢, ٣, ٦ إغلاق « اخبار البلاد » بسبب نقدها عرفات
- ٩٩ ٦, ٢, ٣, ٦ اعتقالات
- ١٠٠ ٧, ٢, ٣, ٦ الانتخابات
- ١٠١ ٣, ٣, ٦ مرحلة الجمود منذ ١٩٩٦
- ١٠٣ ٤, ٦ خلاصة
- ١٠٦ ٧. هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية
- ١٠٧ ١, ٧ الراديو: صوت فلسطين
- ١٠٩ ٢, ٧ التلفزيون الفلسطيني
- ١٠٩ ٣, ٧ هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: أهى ناطق باسم السلطة؟
- ١١٢ ٨. المحطات الخاصة
- ١١٣ ١, ٨ أسباب السماح بوجود المحطات الخاصة
- ١١٦ ٢, ٨ نقاش داخل السلطة حول توزيع المسؤوليات
- ١١٧ ٣, ٨ نظرة عامة على وضع محطات الراديو والتلفزيون الخاصة
- ١١٨ ١, ٣, ٨ تاريخ التأسيس ودوافعه
- ١٢٠ ٢, ٣, ٨ التوزيع الجغرافي والمدى
- ١٢١ ٣, ٣, ٨ الوضع المالي
- ١٢٢ ٤, ٣, ٨ الموظفون
- ١٢٢ ٥, ٣, ٨ مضمون البرامج
- ١٢٦ ٤, ٨ تعامل سلطات الحكم الذاتي مع المحطات فرادى
- ١٣٠ ٩. الإنترنت
- ١٣١ ١, ٩ وسائل الإعلام الفلسطينية على الإنترنت
- ١٣٢ ٢, ٩ الإنترنت كوسيلة اتصال للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية
- ١٣٣ ٣, ٩ مركز القدس للإعلام والاتصال كجسر بين المطبوعة وخدمة الإنترنت

١٣٥

١٠. الجمهور

١٣٩

الباب الخامس: الخلاصة

١٤٩

ثبت المصادر والمراجع

١٦٠

ملحق: محطات الإذاعة والتلفزيون، الجرائد والمجلات

١٦٣

الهوامش

ملحوظات تمهيدية

هذا العمل ثمرة متابعة دامت سنوات للمشهد الإعلامي الفلسطيني، وثمره مصادفة. فقد قرر كل منا، نحن المؤلفين، على حدة اتخاذ الإعلام الفلسطيني موضوعاً لأطروحة أكاديمية. ثم إننا بعد ذلك التقينا وعزمنا معاً على كتابة أطروحة موسعة تكون فيها « وسائل الإعلام المرئية والمسموعة » الجانِب الذي تعالجه إيرمترود زيبولد، و « الصحف » من نصيب كريستوف رويتر.

في نطاق ست رحلات إلى المنطقة، بين ١٩٩٤ و ١٩٩٨، كانت الإقامة في كل رحلة منها تتراوح بين أسبوع وشهر قمنا بإجراء أكثر من مائة مقابلة مع الفلسطينيين، ومع إسرائيليين أيضاً، من صحفيين وناشرين وممثلين لسلطات الحكم الذاتي الفلسطينية، وللمنظمات الأهلية، والمشتغلين باستطلاعات رأي الجمهور، والخبراء في مجال الإعلام، علاوة على القراء والمستمعين والمشاهدين؛ كما جمعنا ما يلزم بحثنا من كتابات ومنشورات. أمّا أننا نادراً ما وجدنا أي مصدر ثانوي بشأن التطورات الجارية على وسائل الإعلام الفلسطينية فأمر توقعناه حتماً. وقد سعينا إلى استتمام المعلومات التي جمعناها بالبحث الميداني عن طريق الاستفادة من تقارير مراسلي وسائل الإعلام العالمية. وقد كان تحت تصرفنا عدد من المصادر: منها الأرشيف الصحفي « لمعهد دراسات الشرق الأوسط الألماني »، والأرشيف المركزي « لغرون ويار »، ووثائق دار شبيغل للنشر، وأرشيف الصحف التابع « لأرشيف الاقتصاد العالمي بهامبورغ »، بالإضافة إلى الأرشيفات في إسرائيل. وقد استفدنا كذلك من خدمة الرصد التابعة لهيئة البث العالمية الألمانية « دويتشه فلله ». وفي القدس كان من أكثر ما انتفعنا به أرشيف مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC)، وأرشيف صحيفة هآرتس، وأرشيف مجلة جرورالم ريبورت.

في الكتب والأبحاث التي تتناول الإعلام في العالم العربي بشكل عام، لا ينال الإعلام الفلسطيني سوى معالجة هامشية، وقد لا يكون له ذكر أصلاً. على أننا استفدنا مما توفر من دراسات في الموضوع. (١)

لقد وفقنا من خلال زيارتنا إلى جمع قدر كبير من المادة، على أن المعلومات التي حصلنا عليها بهذه الطريقة كانت في الغالب ناقصة أو مشحونة بالمتناقضات. ليس هناك أية مجموعة كاملة من الصحف أو المجلات التي كان يطبع منها ما يقل عن ألف نسخة، أما نشرات الرصد

والأرشيفات الخاصة بالبث الإذاعي أو التلفزيوني فلا يخسر المرء شيئاً إن هو أراح نفسه من مجرد السؤال عن وجودها. والخبراء الإعلاميون أنفسهم، فلسطينيين أم إسرائيليين، مثل غسان الخطيب من JMCC وداني روبنشتاين من هآرتس، يقرّون بأنهم لا يستطيعون الجزم على نحو يقينيّ عندما يسمعون اسم بعض المطبوعات إن كانت قد صدرت فعلاً، وإن كانت قد صدرت فكّم دام صدورها وبأية وتيرة، ولا يجزمون بشأن المحطات الخاصة الكثيرة: أيها يبث فعلاً وأيها توقف عن البث.

كانت نشرات هيئات الدفاع عن حقوق المواطن، الفلسطينية والإسرائيلية والعالمية على حد سواء، التي راقبت بدقة سلوك السلطات إزاء أجهزة الإعلام، خير عون لنا على استكمال المعلومات التي حصلنا عليها أساساً عن طريق إجراء المقابلات.

وقد كانت جهود مؤسستين فلسطينيتين، هما مركز القدس للإعلام والاتصال JMCC في القدس والمركز الفلسطيني للبحوث والدراسات CPRS في نابلس، ذات نفع لبحثنا.

وختاماً فإن قيامنا بمهمات صحفية في المواقع نفسها، التي كانت ميداناً لبحثنا، ساعدنا في توثيق عرى العلاقات مع أشخاص هم في صميم هذا البحث، ونأمل أن تكون تلك العلاقات قد أمدّتنا بقدر من الفهم، في المراحل الأولى من عملنا، لآلية عمل الإعلام في المنطقة.

تستند كتابتنا (بالأحرف اللاتينية) للكلمات العربية إلى نظام الجمعية الشرقية الألمانية. وقد عدلنا عن انتهاج هذا الرسم في الأسماء التي أصبح لها صيغ معروفة، لكثرة استعمالها في اللغة الألمانية، مثل: انتفاضة، وفتح.. وما إليهما؛ كما أن أسماء الأشخاص العربية وردت بصيغتها المعهودة في اللغات الأوروبية، حيث تم اعتماد الصيغة الأكثر انتشاراً في اللغة الألمانية للأسماء المعروفة (مثل ياسر عرفات)، واعتماد الصيغة التي يكتب بها الشخص نفسه اسمه بالأحرف اللاتينية إذا لم يكن مشهوراً (مثل أسماء من أجرينا معهم مقابلات) مع إثبات الاسم بالتهجئة حسب نظام الجمعية الشرقية الألمانية بين قوسين عند إيرادها للمرة الأولى. وبالنسبة للأسماء الإنجليزية، للمحطات مثلاً، التي تستخدم أيضاً في المجال اللغوي العربي (مثل هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية PBC) فقد استغنيا عن نقل الاسم العربي إلى نظام التهجئة المذكور أعلاه، كما غضضنا الطرف عن ترجمة الاسم إلى الألمانية.

عرض الموضوع

«لطالما عرف الفلسطينيون قيمة التعددية وحرية الرأي اللتين ظلت تتمتع بهما وسائل الإعلام الفلسطينية بصورة رائعة حتى يومنا هذا. ولطالما ترفعنا عن، ونظرنا بازدراء إلى، المحاولات المضحكة التي تقوم بها بعض الدول العربية المجاورة لغرض تشديد الرقابة على صحفها، ولذا فسوف نواجه بكل قوة أية محاولة لتقييد وسائل الإعلام الفلسطينية. لقد كانت الحرية دائما أحد الأهداف الرئيسية للكفاح الفلسطيني».

ياسر عرفات (٢)

«إن مصادرة كتبي تعكس المسار المأساوي الذي تنتهجه سياسة عرفات، هذا المسار سلب الفلسطينيين روحهم الكفاحية، وأدى إلى تعذيب معارضين حتى الموت، ومصادرة كتب آخرين، دون أن يقرّ على المأ بالمسؤولية عن هذه الأعمال. [...] معنى هذا أن تقوم اليوم نخبة مهيمنة، وبالتحديد من الثوريين والمناضلين السابقين، أي عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، بانتهاج سياسة «براغماتية» سواء عن قناعة أم بغير قناعة، واستخدامها ذريعة لخنق أية معارضة».

إدوارد سعيد (٣)

عبارتان .. ما كان لأي عبارتين أن تكونا أشدّ تبايناً منهما. ولكل منهما، مع ذلك، مسوغات ودواع. إنهما تعكسان حالة تلازم المتناقضات التي كانت، وما زالت حتى اليوم، تسم المجتمع الفلسطيني عبر تاريخه. سنرى صورة معقدة، وحافلة أحيانا بالتناقضات، عندما ننعم النظر في تطور الإعلام الفلسطيني وفي واقعه الراهن.

يهدف هذا العمل إلى الإحاطة بهذا التطور. ولذا لا بد من إلقاء الضوء على العلاقات والتفاعلات بين الإعلام الفلسطيني وظروفه السياسية والاجتماعية. وهذه في المقام الأول عملية جرد وصفي. ومع ذلك فلا بد لهذا العمل من تجاوز الطبيعة الوصفية؛ بحيث يقدم، إلى جانب الحقائق المجردة، تحليلات تتناول هذه الحقائق في تجلياتها المختلفة. فلا غنى عن الإحاطة بالتصورات الأساسية المتباينة والمؤثرة على نحو متزامن لدور الإعلام في المجتمع الفلسطيني: أهو أداة للتعبة بغرض تحقيق هدف معين، أم هو عامل مستقل ونقدي؟ وذلك من أجل استخلاص ما يكفي من القرائن للوصول إلى فهم للوضع السياسي. وجوهرياً يتعلق الأمر ههنا بنموذجين أساسيين: هل الإعلام سلطة «رابعة» مستقلة تلتزم بإيضاح الحقائق لا بخط حزبي؟ أم أن وظيفة محددة تتمثل في الحشد والتعبئة و «التوعية» أو «التربية» قد أنيطت به؟ هل أصبح الإعلام ذا توجه محدد، وبالأخص نحو بناء البلد/أو أيديولوجية معينة؟ وتبعاً للنموذجين المذكورين تشكل صيغ مختلفة للملكية والسيطرة: فإذا اتخذ الإعلام لنفسه دور المراقب النقدي المترفع عن التوجه حزبياً فسوف تجده في معظم الحالات مملوكاً للقطاع الخاص، ومتمتعاً بحريات قانونية مدونة. وإذا كان الإعلام في خدمة الدولة فإنه يكون في الغالب مملوكاً لها وخاضعاً، من ناحية قانونية، لسيطرتها.

لقد وفرت المرحلة الانتقالية التي امتدت خمس سنوات منذ عام ١٩٩٤ إمكانيةً، وإن ناقصة، لرسم ملامح دولة جديدة. مما أبرز صراعات وتناقضات بين مستويات تطور متفاوتة وأنماط سياسية مختلفة على نحو أوضح مما يمكن أن نراه في الدول الأكثر تجانساً والتي نمت بشكل أبطأ.

المجتمع الفلسطيني يفتقد إلى التجانس بشكل كبير. أو لعلنا نقول إنه يضم تشكيلة غنية من الفئات والأنماط الحياتية؛ فالشعب الفلسطيني مقسم بين عوالم مختلفة شديدة التباين إلا أنها متعايشة في حيز ضيق: أهل الريف، والكادر الذي عاش فترة الثورة والذي يشكل عماد سلطة الحكم الذاتي، والإسلاميون، والمثقفون المتعلمون في الغرب، والمثقفون ذوو التوجه الاشتراكي - هذه تشكيلة واسعة بشكل استثنائي من أنماط الحياة والفكر.

على هذه الخلفية نشأت منذ ١٩٩٤ مجموعة من وسائل الإعلام سعت كل منها، في ذلك الحيز الضيق، إلى البحث عن الزبون الملائم وسط التباين الضارب أطنا به: فمن المنشور الذي يخرج من بين تروس مطبوعة عتيقة، إلى المجلة التي تصل بالبريد الإلكتروني، والتي لا يمكن إلا لأقلية صغيرة من المشتركين الحصول عليها؛ ومن الجرائد العادية إلى المحطات الخاصة؛ وإلى هذا كله تضاف إمكانية استقبال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. فنظراً للموقع الجغرافي لفلسطين كانت تصلها، منذ عشرات السنين، ليس فقط موجات المحطات الفلسطينية بل البث الإذاعي والتلفزيوني الإسرائيلي الرسمي الناطق بالعربية، والبث القادم من الأردن ولبنان

ومصر، ومن الإذاعات العالمية كمونتي كارلو والبي بي سي وصوت أميركا. ونسبياً فإن هذا الجمهور المكون من مليوني نسمة معرض لكثافة إعلامية تساوي ما هو متاح في مدينة أميركية كبيرة.

هذا الوضع ناشئ أيضاً عن الأحوال السياسية الشديدة الخصوصية للمنطقة: فمنذ نشوء دولة إسرائيل والحرب التي خاضتها ضد الفلسطينيين في البلاد، وضد الدول العربية المجاورة، والاهتمام الدولي والتركيز الإعلامي وردود الفعل السياسية منصبّة جميعاً على الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

في فترة انقسام العالم بين كتلتين، ولكن أيضاً في الفترة التي أعقبت ذلك وتغيّرت فيها مراكز ثقل التحالفات، كان ما يحدث في إسرائيل وغزة والضفة الغربية نقطة انطلاق لسياسة البلدان العربية ولا سيما إزاء الغرب. وإلى هذا يضاف الدور الخاص الذي اتخذته إسرائيل لنفسها نظراً لظروف نشوئها وارتباطها بتاريخ المحرقة النازية.

وهكذا تتقاطع تناقضات عدة: التناقض القديم بين الغرب والشرق، والتناقض غير المحكوم بزمن بين الأديان، علاوة على التناقض بشأن طريقة كل جانب في التعامل مع إسرائيل .. كل ذلك في هذه المنطقة الصغيرة التي تسيطر عليها إسرائيل ويعيش فيها شعبان.

لقد أسهم هذا كله في خلق اهتمام دولي غير مسبوق بتلك التناقضات. الأمر الذي عزز أشكال تطور محددة داخل المجتمع الفلسطيني: فقد راحت حكومات ومؤسسات غربية، وما زالت، تدعم عدداً كبيراً من المنظمات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية.. إلخ. وأخذ يعود إلى الوطن أكاديميون فلسطينيون درسوا في الغرب، لما شعروا به من وجود فرص متاحة برغم الوضع الاقتصادي المتردي. وقد استمسك الفلسطينيون العاملون مع التلفزيونات والإذاعات والجرائد ووكالات الأنباء الدولية بالاحترافية الصحفية، وبالتقاليد الإعلامية التي ترى الإعلام نقلاً للمعلومة وفضحاً للممارسات المستورة، ولم يفعلوا ذلك عن اقتناع بالضرورة، فالحضور الكثيف للمراسلين الأجانب جعل من العمل الصحفي مصدر رزق مغرباً.

أما حقيقة أن فهماً للإعلام بحسب تلك التساؤلات لم يكن ملائماً أصلاً لوضع منظمة التحرير الفلسطينية، التي لم تكن ديمقراطية بطبيعتها ولا كانت قد اكتسبت شرعية من خلال الانتخابات، فأمر كان دائماً قليل الأهمية وهامشياً طالما كان العدو المشترك: إسرائيل يغطي على كل التناقضات الداخلية ويحرم منظمة التحرير الفلسطينية من أي إمكانية لطرح نفسها ممثلاً للفلسطينيين، ويحرم الفلسطينيين من التصويت على هذا التمثيل.

كان الدور الرئيسي للإعلام في فترة الاحتلال يتلخص في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية والتعبير عن مناهضة سلطة الاحتلال. وفي سياق خدمة الهدف الرئيسي المتمثل في النضال

ضد الاحتلال غابت التغطية الصحفية النقدية، وخلت منها المؤسسات التي لا وجود لها في الأحوال العادية بدون هذه التغطية النقدية. (٤)

ولكن كل شيء تغيّر مع معاهدات أوسلو التي بمقتضاها انسحب الجيش الإسرائيلي من أجزاء من غزة والضفة الغربية، وبدأ تحقيق حكم ذاتي محدود على نحو تدريجي، هذه المعاهدات غيرت من فهم الفلسطينيين لأنفسهم. لعل الوضع الاقتصادي لكثير منهم قد ساء، ولعل فلسطين المأمولة قد تقزمت على أرض الواقع إلى بانتوستان مكونة من بقاع ومدن متناثرة حول المستوطنات الإسرائيلية؛ ولكنها المرة الأولى التي يتحقق فيها شيء شبيه بصورة دولة ذات برلمان ورئيس منتخبين. وأصبح هناك، فوق ذلك، وسائل إعلام فلسطينية تصدر خارج نطاق النفوذ الإسرائيلي، بل ضمن إطار مختلف تماما يتمتع بالتححر من الرقيب الإسرائيلي، وهناك أيضا قيود جديدة تم وضعها عبر عدد من أشكال التدخل الذي تقوم به سلطات الحكم الذاتي.

شهدت الصحف المستقلة ومحطات الراديو والتلفزيون الخاصة فترة ازدهار في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات السلام. على أنه أعقب هذه الفترة، وفي السنة الأولى من عهد الحكم الذاتي ١٩٩٤، عهد تميز بصراع حاد: بين الصحفيين الذين أرادوا للاستقلالية السياسية التي تم تحقيقها أن تنسحب على الإعلام، وبين سلطات الحكم الذاتي الفلسطينية التي أخذت تنظر إلى كل نقد يوجه إلى طريقة تعاملها مع قضية الوطن على أنه خروج عن الصف الوطني. وقد بلغ هذا الصراع أوجه عندما قامت السلطة عام ١٩٩٥ بإغلاق بعض الصحف مؤقتا أو مؤبدا، أحيانا باستخدام القوة. وبعد ذلك بزمن قصير بدأت مرحلة فرض القيود بأشكال أقل حدة على محطات الراديو والتلفزيون الخاصة. منذئذ تبلور توازن جديد في عالم وسائل الإعلام الفلسطينية: فمن جهتها بدأت الصحف تمارس رقابة ذاتية أقوى، وأما السلطة فقد بدأت عملية ممارسة للنفوذ بشكل غير مباشر على وسائل الإعلام.

يتمحور عملنا هذا حول العلاقة بين السياسة والإعلام، كما تبدت في الروابط المؤسسية والهيكلية، ولا نكاد نتناول بالتحليل المادة الإعلامية نفسها إلا عندما يعيننا ذلك في فهم تلك العلاقة المحورية، وبقدر محدود.

والعلاقة بين السياسة والإعلام محكومة دائما بتصورات أساسية بشأن الوظيفة «الصحيحة» للإعلام. أما التصور الغربي للإعلام فهو أنه السلطة الرابعة التي يجب أن ترمي إلى خدمة السياسة بأن تقوم بتوجيهها مع بقائها هي مستقلة. هذا التصور يحتوي في داخله عضويا مفهوم «حرية الإعلام». فالإعلام، تبعا لهذا التصور الغربي، لا يقيد سوى مادة قانونية مدونة تعبر عن المبدأ المعروف القائل بأن حرية طرف ما تنتهي عندما تبدأ حرية الطرف الآخر. وإلى جانب هذا النص القانوني يتمتع الإعلام الغربي بالحصول على الحقائق والمعلومات من أجهزة الدولة كحق. هذا الفهم شكل موقفا تمسك به على وجه الخصوص أفراد النخبة من ذوي التفكير الغربي، ولا

تكاد فئة الفلسطينيين العائدين تجد لها تمثيلاً ضمن هذه النخبة.

وأما التصور المقابل فقد مثله ياسر عرفات ومعظم القياديين في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية التي تحاول وضعه موضع التنفيذ في المناطق التي تحكمها: هذا التصور يرى في وسائل الإعلام أداة لتعبئة الشعب من أجل تحقيق هدف محدد هو إنشاء دولة فلسطينية. وكما أوضحنا بالعديد من الأمثلة في عدد من فصول الباب الرابع، فإن الإعلام الفلسطيني يعيش حالة توتر فيما بين هذين التصورين الأساسيين. فمن جهة ثمة جهود لتجديد الإعلام في خدمة الهدف السياسي مما يقتضي إحكام السيطرة عليه، ومن جهة مضادة ثمة مساعٍ لخلق مناخ إعلامي حر وتعددي إلى أقصى حد ممكن.

الإعلام مرتبط بظروفه السياسية والحضارية ولا يمكنه التملص منها إلا بقدر. على أن هناك معايير تفسح عن نفسها على هيئة مؤشرات تحدد مدى استقلالية أو تبعية الإعلام. والأسئلة التي تطرح نفسها في هذا السياق هي: ما الجماعات والمؤسسات التي تشكل عوامل فاعلة في هذا الموضوع، وأي المصالح تمثل؟ وما الإمكانيات المتاحة لها لأداء دورها بنجاح؟ وفي أي سياق سياسي واجتماعي يحدث ويتفاعل التناقض، وما هو الإطار القانوني له؟

إلى جانب ذلك تقدم لنا المادة الإعلامية ذاتها مؤشراً إلى مدى الحرية التي يملكها الإعلام في توفير تغطية صحفية، وإلى مدى ارتباطه، ربما بشكل غير رسمي أو غير معلن، بتوجه سياسي معين.

هذه الأسئلة ستكون محط اهتمامنا في الباب الرابع من هذا العمل. وسنتناول، قدر الإمكان وكلما كان ذلك ضرورياً، المادة الإعلامية نفسها بالوصف والتحليل.

لا يمكن فهم وتمثّل حقيقة الوضع، كما هو على أرض الواقع في المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية، إلا بفهم تاريخي لما قبل معاهدات أوسلو، أي لعقود من المقاومة ضد إسرائيل، ولاحقاً ضد الاحتلال الإسرائيلي. وههنا تبرز إشكالية مصطلح «الإعلام الفلسطيني»: فالأمر هنا مختلف عما لو كان الكتاب يتناول الصحافة المغربية مثلاً، ففي حالتنا ليس ثمة منطقة جغرافية واضحة المعالم تماماً تجعل مهمة الباحث محصورة في نطاق محدد. هل وسائل الإعلام التي أنشأها البريطانيون في فلسطين في عهد الانتداب فلسطينية؟ وهل وسائل الإعلام التي أنشئت للفلسطينيين في الشتات، أو التي أنشأها فلسطينيون في الأردن لتخدم جمهوراً آخر غير فلسطيني، فلسطينية؟ ما الذي يمكن تصنيفه كإعلامي عندما لم يكن هناك «فلسطين»؟

لقد عرضنا في هذا الكتاب تشكيلة واسعة من وسائل الإعلام التي تمثل جوهر الإنتاج الفلسطيني إعلامياً: الجرائد الفلسطينية في الضفة الغربية، وفي إسرائيل أيضاً، ووسائل الإعلام التابعة

لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن دون أن ندعي أننا أحطنا بكل ما يمكن أن يوصف بأنه فلسطيني في وسائل الإعلام.

وقد اخترنا اتباع التسلسل التاريخي حيث بدأنا بوسائل الإعلام التي كانت موجودة في فلسطين تحت الحكم العثماني في مطلع القرن العشرين واستمرت في الوجود عندما بدأ عهد الانتداب البريطاني؛ ففي الباب الثاني نصف، في عجلة، الصحف الفلسطينية الأولى والبث الإذاعي في فلسطين في تلك الحقبة.

بعد إنشاء دولة إسرائيل ١٩٤٨ بدأ تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية. لقد أفرزت هذه الحركة الوطنية في العقود التي تقع بين تأسيس منظمة التحرير في عام ١٩٦٤ وتوقيع معاهدات أوسلو ووسائل إعلام شتى. وقد تناولناها في هذا الكتاب حتى وإن كانت، جزئياً، قد نشأت خارج نطاق فلسطين الجغرافية.

تعرضنا للفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٩٤ في الباب الثالث، حتى وإن لم يكن بالإمكان النظر إليها كحقبة متجانسة، تميزت السنوات حتى ١٩٦٧ بوجود تأثير كبير للدول العربية المختلفة على القضية الفلسطينية. وبعد هزيمة الدول العربية في حرب الأيام الستة في حزيران/يونيو ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة اشتد ساعد الحركة الوطنية الفلسطينية واستقلاليتها. فبفضل فصل الأراضي الفلسطينية عن الأردن وعن مصر اللتين كانتا تتوليان إدارتها حتى ذلك الحين أصبح الطريق ممهداً بصورة أفضل لتشكيل وعي وطني فلسطيني، ذلك بالرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي جعل حلم تحقيق فلسطين حرة يصبح غير واقعي على الإطلاق، وهنا تكمن المفارقة (٥). بعد ١٩٦٧ بدأت مرحلة مأسسة الحركة الوطنية الفلسطينية وتقوية منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت في لبنان ما يشبه دولة داخل الدولة. ومع الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ انقضت سني هذه المرحلة، وانتقل مقر منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس وتعرضت الحركة نفسها للضعف والتفكك. ولم تنتعش المقاومة الفلسطينية إلا ببدء الانتفاضة ١٩٨٧، لكن هذا حدث هذه المرة داخل الأراضي الفلسطينية. سنعرض لهذه المراحل كلها في الباب الثالث.

سوف نتناول المعطيات السياسية والتاريخية التي لها علاقة بتطور وسائل الإعلام مدار البحث بقدر ما يخدمنا هذا في وضع الأمور في إطارها الملائم، ومن غير أن نقوم بمعالجة تاريخ فلسطين والحركة الوطنية الفلسطينية بتعقيداته، فهذا خارج عن نطاق بحثنا (٦).

في معظم ما كتب بالعربية عن الإعلام كان التركيز على وسائل الإعلام المطبوعة. ولم يبدأ تناول وسائل الإعلام الإلكترونية بشكل ملحوظ إلا في أواخر الثمانينات، الأمر الذي يمكن إرجاعه بشكل كبير إلى انتشار الفضائيات. ولا تكاد توجد سوى كتابات قليلة عن تاريخ

الإذاعة التي كان لها في الخمسينات والستينات والسبعينات أثر كبير.

أدخلت الإذاعة إلى العالم العربي في الثلاثينات على يد الدول الاستعمارية الثلاث: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وبقيت كل محطات الإذاعة في العالم العربي بيد هذه القوى الاستعمارية زمنا. ومع التحرر من الاستعمار في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ونشوء الدول القومية تغيرت هذه الصورة. أصبحت الإذاعات الوسيلة المثالية التي اكتشفتها الأنظمة العربية، ولا سيما في مصر أيام عبد الناصر، كتي تصل إلى الشرائح المختلفة من الجمهور. فأجهزة الراديو رخيصة، وبالنظر إلى مستوى الأمية المرتفع جدا آنذاك في العالم العربي فإن الإذاعة هي الوسيلة الأنسب للوصول إلى شرائح متفاوتة في مستوى التعليم. يضاف إلى ذلك، وبوجود الإرسال على الموجات القصار، القدرة على تخطي الحدود والوصول إلى جمهور ما كان يمكن الوصول إليه بطريقة أخرى. ولذا فليس من المستغرب أن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية على استخدام الراديو: بالتعاون مع الإذاعات العربية المختلفة في بادئ الأمر، ثم بامتلاك أجهزة إرسال والقيام بث برامج فلسطينية خاصة لاحقا.

أسست أوائل الصحف في فلسطين في السنوات الأولى من القرن العشرين، وفي بحر سنوات قليلة نشأت في القدس وحيفا ويافا تشكيلة من المطبوعات لم يبق لنا من كثير منها سوى العناوين. ولما كانت الصحف هي الأولى، وحتى ذلك الوقت الوحيدة، بين وسائل الإعلام الجماهيرية فسرعان ما اضطلعت بدور تعبوي في خضم الجلبة السياسية التي رافقت تفكك الدولة العثمانية. وقد غدت صحيفة «فلسطين» منذ عام ١٩١١ أقوى صوت معبر عن روح الوعي القومي العربي الناشئ(٧).

ومع ظهور الراديو برزت بجلاء جوانب القصور في الصحيفة كوسيلة إعلام: فخلافا للراديو لا تستطيع الصحيفة تخطي حدود النخبة المتعلمة. وهي كذلك مقيدة بالاعتبارات الجغرافية، مما يؤثر على انتشارها وعلى مادتها في آن معا. وقد بدا هذا واضحا في صحيفة «فلسطين» حيث اضطرت بعد إقامة دولة إسرائيل إلى الهجرة من يافا إلى القدس الشرقية مما أدى إلى خسارتها لقسم من جمهورها ممن بقي يعيش داخل إسرائيل، وفي عام ١٩٦٧ وبعد احتلال إسرائيل للقدس الشرقية اضطرت أخيرا إلى الاحتجاب عن الصدور(٨).

كان القصور الطبيعي لوسائل الإعلام المطبوعة ملموسا في الصراع الذي شهدته فلسطين، وقد بدا هذا واضحا بعد عام ١٩٦٧ من خلال إجراءات الرقابة المتنوعة التي فرضتها السلطات العسكرية الإسرائيلية. مع ذلك بقيت الصحف وسائل الإعلام التقليدية، والمرجع المعتمد للمراسلين الأجانب ووكالات الأنباء العالمية حتى يومنا هذا. ومصداقا لاستمرار أهميتها فقد رأينا بعد ١٩٩٤ تأسيس عدد من الصحف الجديدة.

ولما كان هذا الكتاب يتناول كلا من وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية فإنه يتيح إمكانية المقارنة بين الجانبين من حيث مواطن القصور المختلفة لكل منهما، والإمكانات التقنية والتمويلية وسبل استخدام الجمهور لوسيلة الإعلام المحددة.

احتل الراديو، ومنذ بداية التسعينات التلفزيون بصورة أقوى ولا سيما الفضائيات العربية، مكانة مهمة في المجتمع الفلسطيني تخطت كثيرا مكانة الصحيفة. فثلث الفلسطينيون فقط يقرأون الجريدة بانتظام بينما يشاهد التلفزيون بانتظام ثمانون بالمائة منهم، ويشاهدون على وجه الخصوص الأقنية غير الفلسطينية(٩).

وسبب تفوق التلفزيون ليس فقط أنه أقدر على تقديم الترفيه، وأنه أسهل استخداما من الصحيفة. هناك عامل في نفس الدرجة من الأهمية وهو المصدقية. ففي السنوات الأولى لعهد السلطة الفلسطينية كانت وسائل الإعلام الفلسطينية تعد مصدر المعلومات الأكثر ثقة عند الناس، ولكن السياسة الإعلامية المتشددة للسلطة إزاء وسائل الإعلام الواقعة في نطاق نفوذها أضرت بالمصدقية السياسية لهذه الوسائل. فعوضا عن مشاهدة التلفزيون الفلسطيني أو قراءة الصحيفة الفلسطينية أخذ الجمهور يتجه إلى الإعلام غير الفلسطيني عندما يريد الحصول على المعلومات الموثوقة. وهكذا استطاعت قناة الجزيرة التي تبث من قطر في غضون عامين من تأسيسها في عام ١٩٩٧ أن تصبح القناة الأكثر شعبية عند الفلسطينيين الذين اعتبروها، بسبب شمول تغطيتها وإفساح تقاريرها المجال لوجهات النظر المتضاربة، «أل سي. إن. إن العربية»(١٠).

وقد أسهمت الإمكانات التكنولوجية الجديدة في التغيير الذي طرأ على اختيارات الناس بمعزل عن الفرق في المحتوى: فقد أصبح ثلث المنازل في غزة والضفة مزودا بصحون لاقطة(١١)، مما يتيح القفز على كل الحدود واستقبال المحطات التي تبث من كل بقاع العالم بتكلفة معقولة.

منذ زمن طويل امتلك الجمهور حرية الاختيار، رغم كل محاولات السلطات السيطرة على وسائل الإعلام التي تقع في نطاق نفوذها. لقد وعد عرفات في منفاه ببيروت الفلسطينيين بـ «الديمقراطية الوحيدة في العالم العربي»(١٢). ولكن إلى أي حد وفى بهذا الوعد من خلال تجربة سلطة الحكم الذاتي المحدود؟ من الاستعراض العام للمتناقضات على الساحة الإعلامية الفلسطينية يتضح أن هذا السؤال ليس مما يمكن تقديم إجابة سريعة له.

إن البحث في الإعلام الفلسطيني بوصفه مظهراً لهذا المجتمع ذي الشرائح والخلفيات المتشابكة، وبوصفه مؤشرا لعملية الديمقراطية، يمكن أن يوفر مفاتيح للوصول إلى إجابة. وهذا ما سنحاول في كتابنا الإسهام فيه.

تاريخ الإعلام الفلسطيني قبل إنشاء دولة إسرائيل ١٩٤٨

١. الصحف الفلسطينية الأولى حتى عام ١٩٤٨

في أواخر القرن الثامن عشر، أي في وقت مبكر بالنسبة للعالم العربي، صدرت في الشام التي كانت ولاية عثمانية أولى المطبوعات. على أن هناك اختلافا بشأن أولى الصحف التي صدرت في فلسطين: فبينما يقول الفيكونت فيليب دي طرازي إن أول صحيفة في فلسطين صدرت في عام ١٩٠٣ (١٤)، وهي «القدس الشريف» في مدينة القدس، يقول أديب مروة إن «النفير العثماني» كانت الأولى وقد صدرت في الإسكندرية عام ١٩٠٤، ثم انتقلت في عام ١٩٠٨ إلى القدس. وإلى جانب هذين القولين نجد في الكتب المتخصصة المختلفة أسماء عدة صحف، وتواريخ إصدار مختلفة، ولكننا لا نجد معلومات أخرى. (١٥)

كان عام ١٩٠٨ عام ازدهار للصحافة الفلسطينية: ففيه وحده صدرت إحدى عشرة صحيفة، ويرى «مروة» أن «الكرمل» و«القدس» كانتا أهمها. (١٦) ويمكن إرجاع هذا الازدهار إلى عاملين: أولهما تخفيف الرقابة العثمانية عقب الانقلاب الذي قامت به جماعة «الاتحاد والترقي» العثمانية في العام نفسه، وثانيهما نهوض القومية العربية. (١٧)

في السنوات التالية وحتى سنة ١٩١٤ صدرت في القدس وحيفا ويافا خمس عشرة صحيفة أخرى كانت صحيفة «فلسطين» ليس فقط الأشهر بينها بل الصحيفة التي تشكلت من خلالها أول أسرة تتوارث النشر الصحفي، وما زال أعقاب هذه الأسرة من أهم ناشري الصحف في الأردن حتى يومنا هذا.

في عام ١٩١١ أصدر عيسى داود العيسى ويوسف العيسى صحيفة «فلسطين» في يافا أولاً، ثم أخذت «فلسطين» تصدر بعد عام ١٩٥٠ في القدس، حيث تطورت لتصبح أهم صحيفة فلسطينية حتى عام ١٩٦٧.

وقد تزايدت أهمية الدور الذي لعبته الصحف في بداية القرن العشرين في الصراع السياسي حول من سيشطر على البلاد. وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى عانت صحف فلسطين كلها من الرقابة العثمانية ومن نقص المواد واللوازم مما أدى إلى تعطيل كبير وتوقف دام زمناً، وإن لم يكن ذلك قد دفن التجربة الصحفية في البلاد.

لم تعد أولى الصحف إلى الظهور مجدداً إلا في عام ١٩١٩، وشهدت هذه العودة تركزا للصحف في القدس التي صدرت فيها إحدى عشرة، من أصل الاثنتي عشرة صحيفة التي عادت إلى الصدور. (١٨)

وقد بدأ ناشرون مسلمون يزاحمون الناشرين المسيحيين الذين كانوا في البداية يسيطرون على الحلبة الصحفية في فلسطين. (١٩) وقد حاولت سلطات الانتداب البريطاني، التي أخذت تسيطر على البلاد منذ عام ١٩٢١، أن تهيمن على الصحف، حيث أصدرت أوامر عسكرية بهذا الخصوص، وأنشأت مكتبا للمطبوعات في القدس لسحب التراخيص من الصحف وفرض رقابة على المواد المعادية لبريطانيا. على أن الانتداب سعى إلى الابتعاد عن الصراع الدائر بين الصهيونيين والعرب. وقد رأينا سلطات الاحتلال الإسرائيلية لاحقا تطبق إجراءات مماثلة على الصحف استنادا إلى الأوامر البريطانية. (٢٠)

ومن الآثار الجانبية الجديرة بالذكر للنشاط الصحفي في فلسطين في فترة ما بين الحربين العالميتين أمر نشأ بسبب تردّي الوضع الاقتصادي: فلم يكن ثمة في فلسطين دار لنشر الكتب تستحق الذكر، مما جعل الصحف منبرا للإنتاج الأدبي، إضافة إلى ما كانت تقوم به أصلا من جهد سياسي وصحفي، ومن أشهر الصحف التي فتحت صفحاتها للأدباء «مرآة الشرق»، و«فلسطين»، والمجلة الأدبية «المنتدى». (٢١)

وقد ترسّخ في عام ١٩٢٩ تقليد ما زال حتى الآن ذا أثر، فمع صدور الطبعة الإنجليزية من صحيفة فلسطين التي «كانت تعد في البرلمان البريطاني، الذي كان أعضاؤه يتلقون نسخا مجانية، مصدرا للحصول على معلومات موثوقة بشأن قضية فلسطين»، كما يقول البروفسور - في الصحافة - قسطندي الصومالي، أخذ ينظر إلى الجريدة على أنها المصدر الموثوق للمعلومات (٢٢)

٢. أول إذاعة في فلسطين: دار الإذاعة الفلسطينية

بدأ تاريخ الإذاعة في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني. فقد أنشئت دار الإذاعة الفلسطينية في القدس ورام الله من جانب الحكومة البريطانية في فلسطين التي كانت تقع آنذاك تحت الانتداب البريطاني، وكان ذلك سنة ١٩٣٦ (٢٣). وكانت ثانية إذاعة في العالم العربي، بعد

إذاعة القاهرة التي أنشئت عام ١٩٣٤ (٢٤). وليس بالإمكان وصف دار الإذاعة الفلسطينية بأنها كانت بالضبط إذاعة فلسطينية، فالتى أنشأتها الحكومة البريطانية، وهي أيضا التي كانت تديرها. ومع أن إذاعيين فلسطينيين كانوا يقومون على إعداد البرامج وبثها فإن القرار كان بيد البريطانيين.

كان هدف البريطانيين من وراء دار الإذاعة الفلسطينية الوصول إلى كل من الجمهور العربي واليهودي وتقديم بديل لراديو باري الذي كان يبث من إيطاليا (٢٥). كانت إيطاليا في عهد موسوليني أول دولة استعمارية توجه بثا إذاعيا بالعربية إلى العالم العربي، وقد أخذت النغمة العدائية تجاه بريطانيا في هذا البث تتزايد منذ عام ١٩٣٥. ولذا كان لا بد من برامج مضادة، عبر دار الإذاعة الفلسطينية وغيرها، تطرح وجهة النظر البريطانية (٢٦).

كان البث يتم بالعربية والإنجليزية والعبرية. وكانت البرامج تتخذ في المقام الأول وجهة ثقافية وتتكون من الشعر والنثر والتمثيلات وكان يتم تناول المسائل السياسية بشكل غير مباشر فقط (٢٧). كانت القدس في عهد الانتداب مدينة ذات حياة ثقافية نشطة الأمر الذي انعكس على برامج الإذاعة. كان هناك مثلا برنامج يتناول الأنشطة الأدبية والسياسية والخيرية للمرأة الفلسطينية. وثمة حكاية عن خطيب مسجد، كانت ابنته تعمل في دار الإذاعة الفلسطينية، وكان ينقطع عن خطبة الجمعة في كل مرة يصادف أن يبث فيها هذا البرنامج في الموعد نفسه (٢٨).

وعندما انسحب البريطانيون من فلسطين عام ١٩٤٨ وتم إنشاء دولة إسرائيل استولت إسرائيل على الاستديوهات في القدس، وما زال المبنى نفسه حتى اليوم المقر الرئيسي للبث الإذاعي الحكومي في إسرائيل. وأما محطة الإرسال في رام الله فقد أخذها الأردنيون حيث استؤنف البث منها باللغة العربية. وبعد عام ١٩٥٠، ومع توحيد الضفة الغربية والشرقية رسميا، أصبحت محطة الإرسال في رام الله «إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية»، وأخذت تديرها وزارة الإعلام الأردنية (٢٩) وبقي هذا هو الحال حتى عام ١٩٦٧ عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية.

كان هناك في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ إلى جانب دار الإذاعة الفلسطينية، إذاعات غير شرعية عبرية وعربية على السواء، ولكننا لا نعرف الكثير عنها. ومن الأسماء التي اتخذتها الإذاعات العربية المذكورة «صوت فلسطين» و«صوت الثورة»، و«راديو الإنقاذ»، و«الشرق الأدنى». والأخيرة بدأت بثها في جنين ثم انتقلت إلى يافا عام ١٩٤٢، ثم إلى القدس عام ١٩٤٥، وبعد عام ١٩٤٨ انتقلت إلى قبرص حيث تعمل كإذاعة تجارية ناجحة لها مستمعون كثر في العالم العربي. وقد انتهى وجود هذه الإذاعة مع بدء حرب السويس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦.

وسائل الإعلام الفلسطينية بعد ١٩٤٨ وحتى اتفاقات أوسلو ١٩٩٣ - ١٩٩٤

١. الصحف الفلسطينية في الأردن قبل ١٩٦٧ وإصدارات منظمة التحرير الفلسطينية في الشتات.

عاشت الصحف الفلسطينية ما يشبه المرحلة الانتقالية في الفترة بين انتهاء الانتداب وحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ التي تم فيها احتلال قطاع غزة والضفة الغربية وضم القدس الشرقية إلى إسرائيل. وكانت غزة حتى ذلك الحين تحت الإدارة المصرية، والضفة تحت الإدارة الأردنية. وقد لعبت الدور الأهم في هذه المرحلة الصحف الفلسطينية التي كانت تصدر في القدس الشرقية في ظل السلطات الأردنية.

كان الصحفيون في سنوات الإدارة الأردنية، منذ عام ١٩٥٠، يتعرضون باستمرار للاعتقال بينما تتعرض الصحف للإغلاق (٣٢)، وقد خفّت حدة هذه الأزمة في أواسط الخمسينات، وذلك بشكل أساسي عقب إصدار أول قانون للصحافة في الأردن عام ١٩٥٥. وقد اعتبر هذا القانون، أساساً بسبب مادته الثانية التي سمحت بحرية الرأي والصحافة، ليبرالياً بالقياس إلى الوضع السائد في العالم العربي، وقد غدت الخمسينات بسببه من أكثر الفترات ليبرالية في تاريخ الصحافة الفلسطينية (٣٣).

لقد خلقت الاحتكاكات المتزايدة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبعضها نشأ انطلاقاً من الأراضي الأردنية، جواً من التوتر مما أدى إلى تشديد القيود قبيل حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧: فقد قضى قانون الصحافة الجديد الصادر في آذار/مارس ١٩٦٧ ببطالان جميع تراخيص الصحف (٣٤)، وبألاّ تمنح تراخيص جديدة إلاّ باندماج الصحف الأربع التي تصدر في القدس في صحيفتين اثنتين، ولكن حرب حزيران/يونيو عاجلت هذا القانون فلم يكن له أثر على أرض الواقع.

كانت حرب عام ١٩٦٧ المحطة الأكثر حسماً في تغيير شكل الخريطة الصحافية فلسطينياً: فقد هاجرت صحيفة «فلسطين» وغيرها إلى عمان أو أنها احتجبت عن الصدور نهائياً، ولم تبقى في الميدان إلا لصحيفة «القدس» التي بدأت بالصدور في عام ١٩٦٧ باندماج «الجهاد» و«الدفاع»، وما زالت تصدر حتى اليوم (٣٥).

لم يختف النفوذ الأردني في القدس الشرقية والضفة الغربية باحتلال إسرائيل لهما وما يظهر ذلك، على الصعيد الإداري، استمرار الأردن في دفع المستحقات والمرتبات للمؤسسات الحكومية عدة عقود من الزمن (٣٦)، لكن هذا النفوذ اتخذ شكلاً غير مباشر: وقد حاولت الحكومة الأردنية الإبقاء على نفوذها في مجال الصحافة ضمن مجالات أخرى، وقامت في سبيل ذلك بدعم «القدس» أهم الصحف اليومية مالياً (٣٧).

إلى جانب الصحف التي تصدر في القدس بدأت تصدر منذ عام ١٩٥٩ صحف ومجلات فلسطينية في المنفى: في هذا العام صدرت في بيروت «فلسطيننا» التي طبع منها أربعون عدداً وتوقفت عام ١٩٦٤، وكانت منبراً لحركة فتح، وقد دعت إلى كفاح لا هوادة فيه ضد إسرائيل (٣٨) ورغم أنها كانت تطبع في بيروت فإن نسخ «فلسطيننا» كانت ترسل في الأساس إلى دول الخليج وأوروبا، والقليل منها فقط كان يوزع في مخيمات الأردن ولبنان. (٣٩)

وإلى جانب «فلسطيننا» ظهرت مطبوعات دورية، غير منتظمة الصدور في غالب الأحيان، تابعة للفصائل الفلسطينية المختلفة جنّدت صفحاتها، إلى جانب المقاومة ضد إسرائيل، للكفاح ضد المنظمات الأخرى. فقد تحدث مجلة أخرى من مجلات المنفى وهي «صوت فلسطين» الشهرية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني حركة فتح علانية في تموز/يوليو ١٩٧٣ عندما وقفت ضد «الهيمنة التي يمارسها فصيل منفرد ضمن قوى المقاومة» (٤٠). وتصدت «فلسطين الثورة» للاستعداد للتفاوض الذي تبديه حركة فتح:

«ونحن نرفض إعادة أي أرض فلسطينية ينسحب منها الاحتلال إلى الحكومة الأردنية [...] فعلى هذه الأرض سيتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه الكاملة في السيادة الوطنية، وعليها سينشئ كيانه الوطني المستقل [...] سيكون هذا نصراً يوضع في خدمة الكفاح من أجل الوصول إلى الهدف الاستراتيجي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية [...] على كامل التراب الوطني». (٤١)

في عام ١٩٧٤ تم تشكيل جبهة معارضة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مكونة من عدد من الفصائل، وأصدرت هذه الجبهة «المقاومة المستمرة» الأسبوعية. (٤٢)

وإذا ألقينا نظرة مقارنة بين المطبوعات الفلسطينية بأشكالها من جهة وبين الإرسال الإذاعي

الفلسطيني على اختلاف صوره فلا بد من التأكيد على أن دور المطبوعات كان، آنذاك، أقل أهمية من الإرسال الإذاعي، وذلك نظراً للمصاعب في التوزيع والانتشار بالمقارنة مع الإرسال الإذاعي الذي لا تقف في وجهه الحدود.

٢. وسائل الإعلام الفلسطينية المطبوعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وحتى عام ١٩٩٤

ستظهر صورة فيها اضطراب وتناقض للصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي كما سنعرض لها فيما يلي: فهي من جهة صحافة تعاني من القيود ومن ارتفاع النفقات بسبب تلك القيود كما تعاني من المضايقات، وهي تتطلع إلى اليوم الذي تنزع فيه عن كاهلها نير الحكم الإسرائيلي. ومن الجهة الأخرى لم يتم، لا في العهد الأردني ولا في عهد السلطة الفلسطينية، نشوء مثل هذا العدد الكبير من الصحف التي نشأت في ظل الاحتلال والتي استطاعت رغم الضغط السياسي أن تواظب على الصدور مدداً طويلة. (٤٣)

في أواخر الثمانينات كانت تصدر ثلاث صحف يومية وست مجلات أسبوعية وخمس مطبوعات شهرية أو نصف شهرية، علاوة على عدد لا يسهل حصره من المطبوعات غير المنتظمة. كان هناك ازدياد ملحوظ في عدد الإصدارات الجديدة بالمقارنة مع سنوات الاحتلال الأولى أو مع سنوات الحكم الأردني.

يضاف إلى ذلك ازدياد في عدد الصفحات، وسرعة في وتيرة الصدور أثناء عقد الثمانينات: فقد تحولت «الفجر» من جريدة أسبوعية إلى جريدة يومية، وأخذت «الأسبوع الجديد» و«العودة» تصدران أسبوعياً بعد أن كانتا تصدران على نحو غير منتظم، وتحول «البيادر السياسي» من مجلة شهرية إلى مجلة أسبوعية (٤٤).

وهكذا يبدو أن عوامل مختلفة قد تفاعلت هنا: فوجود جو إعلامي حرنسبياً أتاح حضوراً قوياً للمصالح السياسية لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن. هذه المصالح كانت تعبر عن نفسها بطرق غير مباشرة عن طريق تقديم الدعم المالي للصحف «الموالية».

١,٢ الرقابة الإسرائيلية على الصحف الفلسطينية

لن نعوص في الموضوع المترامي الأطراف عرضاً وعمقاً والمتمثل في تصرف السلطات الإسرائيلية حيال الصحف الفلسطينية، وسنكتفي بمعالجة قصيرة نسبياً له؛ إذ إن كتابنا يدور بشكل أساسي على وسائل الإعلام الفلسطينية بعد عام ١٩٩٤.

إن موقف السلطات الإسرائيلية من كل صحيفة يبرز نقاط تشابه واختلاف على حد سواء مع موقف السلطات الفلسطينية الحالي، مما يلقي الضوء على الفهم السياسي لدور الإعلام. وبهذا المعنى فإن تاريخ الرقابة الإسرائيلية يمثل تراكما مرجعيا لما سنشهده لاحقا.

الرقابة الإسرائيلية على الصحف الفلسطينية هي - بادئ ذي بدء - شيء غير موجود أصلا بهذا الاسم: ما كان موجوداً فعلاً هو منظومة موازية من آليات التقييد المتداخلة ذات الأشكال القانونية المختلفة. وقد كانت هذه الآليات، علاوة على ذلك، شديدة التقلب لا تجري على نسق واحد، كما كانت في الغالب قليلة الشفافية بالنسبة لمن يعانون وطأتها. كان ثمة فوضى مقصودة جزئياً كما يقول الرقباء الإسرائيليون؛ والهدف منها عدم تمكين الصحفيين والناشرين الفلسطينيين من الحصول على قدر، أكبر من اللازم، من الضمانات القانونية (٤٦)؛ ومن ناحية أخرى فإن تلك الفوضى إنما نشأت عن الأوضاع الجغرافية التي وجدت السلطات الإسرائيلية نفسها في مواجهتها: حيث كان مسموحاً في القدس الشرقية (وهي بالنسبة لإسرائيل جزء من الدولة) بإصدار الصحف وتوزيعها، في حين كان ذلك ممنوعاً في الضفة ويعاقب عليه بأحكام بالسجن تصل إلى عدة أشهر (٤٧).

١, ١, ٢ الأشكال القانونية للرقابة الإسرائيلية

فيما يلي عدد من القيود القانونية التي كانت تحت تصرف الجهات المختصة في إسرائيل المسؤولة عن الرقابة على الصحف:

◆ المادة ١٩ من الضوابط القانونية للصحافة الصادرة عام ١٩٣٣ في عهد الانتداب البريطاني، وقد قامت إسرائيل عام ١٩٤٨، ببساطة، بوراثة هذه المادة التي تتيح فرض عقوبة على نشر ما يمسّ الأمن.

◆ أوامر حالة الطوارئ البريطانية لعام ١٩٤٥، والمادة ٩٧ منها تخول السلطات العسكرية المختصة بالرقابة على الصحف صلاحيات واسعة (٤٨)، وقد كان لهذه المادة تأثير على الأحكام القضائية الإسرائيلية حتى وإن كان هناك تعارض بينها وبين فحوى القانون الأساسي في إسرائيل لطبيعتها اللاديمقراطية الصارخة.

◆ الأمر العسكري الإسرائيلي رقم ٥٠ لعام ١٩٦٧ الخاص بالمطبوعات الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع استثناء القدس التي كانت تتمتع بوضع خاص حيث لم يعتبرها الإسرائيليون منطقة محتلة بل جزءاً من الدولة (٤٩).

وقد نتج عن هذه المعطيات القانونية أن اختارت جميع الصحف الفلسطينية القدس الشرقية، حيث يسود جو من الحرية النسبية، كمكان للصدور؛ وساعد في ذلك أن معظم هذه الصحف

كانت، في أعقاب حرب ١٩٤٨، قد هاجرت من حيفا ويافا إلى القدس.

من المفارقات في سياسة الاحتلال الإسرائيلي أن يكون لإحدى أشد النكبات التي عانى منها الفلسطينيين، وهي خسران القدس، أثر جانبي حميد على الصحافة الفلسطينية: فبسبب ضم القدس لإسرائيل وسريان القوانين الإسرائيلية فيها تمكن الصحفيون والناشرون الفلسطينيون من اللجوء إلى القضاء في عدد من حالات الخلاف مع سلطات الرقابة، وفي بعض تلك القضايا صدرت أحكام لصالحهم (٥٠) أما في غزة والضفة فكان الحكم عسكرياً وكان باب الإجراءات القضائية موصداً تماماً. (٥١)

٢،١،٢ ممارسات الرقابة في المناطق المحتلة

كان على الناشرين الفلسطينيين إحضار جميع المواد المنوي نشرها - الأخبار والتعليقات والصور والكاريكاتير وحتى الإعلانات التجارية وإعلانات الوفاة والكلمات المتقاطعة - إلى مكتب الرقابة الخاضع للسلطات العسكرية بدءاً بساعات الظهر من أجل الحصول على مصادقة أو رفض الرقيب، وكانت هذه المواد تعاد إليهم بعد ساعات ويستمر الأمر حتى منتصف الليل. (٥٢) وفي يوم الجمعة يجب أن تكون جميع المواد على مكتب الرقيب، بحيث لا يتأخر قدمها عن ساعات الظهر حتى يتمكن من مراجعتها والبث بشأنها قبل أن يدخل السبت اليهودي في ساعته المحددة بعد عصر الجمعة. (٥٣)

ورغم وجود قواعد واضحة أمام الرقباء الإسرائيليين فإن شعوراً دائماً من القلق كان ينتاب الصحف بشأن ما سيسمح بنشره وما سيحظر. يقول حنا سنيورة رئيس تحرير الفجر حول ذلك (١٩٩٢):

«لم يكن ثمة أسس واضحة في أي وقت. كنا نعلم أن المقالات التي تنطوي على التحريض أو التضليل أو العداوة لإسرائيل ممنوعة. ولكن كيف للمرء أن يعرّف التحريض؟»

وبكل صراحة يؤكد أحد الناطقين العسكريين السابقين للصحفي الإسرائيلي أمنون كابلوك وجود ذلك الارتباك:

«الرقابة ليست معادلة رياضية. في مكتب الرقابة يجلس مجموعة من الأشخاص لهم وجهات نظر مختلفة. بعض الأخبار التي يجيزها رقيب، ربما يحظرها رقيب آخر. المسألة مسألة مزاج، فقد يكون المرء منشرحاً وقد نال قسطاً طيباً من النوم، أو يكون تشاجر مع زوجته في ذلك النهار. كل ذلك له أثر». (٥٤)

وعلى هذا فقد كان يحدث دائماً، أن:

- ◆ يسمح لصحيفة بنشر شيء يحظر نشره على صحيفة أخرى. (٥٥)
- ◆ يمنع نشر خبر اعتقال شخص، بينما يسمح بنشر خبر إطلاق سراح الشخص نفسه.
- ◆ يمنع نشر أخبار معينة، فيما يسمح بنشر تقرير عن قيام الرقابة بمنع نشر تلك الأخبار بعينها، وفي الصحيفة نفسها، تمنع إعادة نشر تقارير مترجمة عن صحف إسرائيلية (٦٥)
- ◆ يمنع نشر جميع المواد التي تعالج بالرمز الأوضاع السياسية في المناطق المحتلة في الأوقات الحساسة، كما حدث أثناء الانتفاضة عندما جعلت صور الأطفال الذين يرشقون الحجارة والتي كانت تبث في كل أنحاء العالم الرعب الإسرائيلي في غاية العصبية إلى درجة أنهم أبلغوا الصحفيين الفلسطينيين بأن .. « كل شيء له علاقة بالحجارة، حتى الحجارة في تايلاند، سيتعرض للشطب ». (٥٧)

وكما ذكرت صحيفة « الفجر » في تقرير لم يشطبه الرقيب (٥٨) فإن إحصاء داخلياً تم إجراؤه للأشهر ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر لعام ١٩٨٢ أظهر أنه من بين ١,٠٧٩ مقالاً قدمت إلى الرقيب الإسرائيلي تم رفض ٣٦,١٪ تماماً، بينما طلب تعديل ٢٥ ٪، ولم يسمح إلا ل ٣٩ ٪ فقط من المقالات بأن تطبع بالشكل الذي قدمت فيه إلى الرقيب.

ولما لم يكن مسموحاً به أن يترك الموقع على صفحات الجريدة المعدّ لنشر المقال الذي يتم شطبه فارغاً، فإنه كان على المحررين دائماً تهيئة عدد من المقالات وتوجيهها للرقيب أكبر مما تتسع له الصفحات تحسباً لما سيحظر على يد الرقابة. وكثيراً ما كان مقال أو تعليق أساسي يكتب منذ البداية بعدة أشكال وصياغات على أمل أن تفلت صيغة من هذه الصيغ من مقص الرقيب. (٥٩) يقول جاك خزمو رئيس تحرير البيادر السياسي ضمن مقابلة: « كنا ننتج مواد تكفي لأربعة أعداد من المجلة من أجل التمكن من إصدار عدد واحد ». (٦٠)

٣,١,٢ قيود أخرى

بالإضافة إلى الشكل التقليدي المتمثل في الرقابة والذي شرحناه آنفاً استخدمت أشكال مختلفة من القيود والعقوبات التي فرضت في عدة مجالات:

- ◆ تقييد تراخيص الجرائد
- ◆ تقييد توزيع الجرائد
- ◆ تقييد الوصول إلى المعلومات والأخبار
- ◆ السجن، والإقامة الجبرية، والترحيل للصحفيين. (٦١)

لقد خفضت مدة صلاحية الترخيص الممنوح لنشر وتوزيع الصحيفة، بموجب أمر عسكري

صادر في عام ١٩٦٧، من سنة واحدة إلى ثلاثة أشهر. وقضى ذلك الأمر العسكري، علاوة على ذلك، بأن هذا الترخيص يمكن سحبه في أي وقت. (٦٢)

لقد أدى امتناع ناشري الصحف الفلسطينية عن قبول الظلم البالغ المؤثر بإطار القانون إلى تجميد توزيع الصحف تقريبا خارج القدس الشرقية عدة سنوات كانت القوات الإسرائيلية خلالها تراقب الطرق الرئيسية في القدس، وتقوم مثلا بتهديد السائقين العموميين بسحب رخص السواقة منهم إن حاولوا تهريب الصحف خارج القدس (٦٣).

وفي الغالب لم يكن الناشر الفلسطيني يحصل على ترخيص بإصدار صحيفة إلا بعد توكيل المحامين حتى يتم نقل الحق المنصوص عليه قانونا إلى حيز التنفيذ (٦٤)، وكان هذا يستغرق الأشهر، وأحيانا السنوات. (٦٥)

وفي مناسبات عدة بررت السلطات الإسرائيلية التباين في تطبيق القانون على وسائل الإعلام الإسرائيلية من ناحية والفلسطينية من ناحية أخرى بأن من «المستهجن النظر إلى صحف أسسها ويمولها إرهابيون على أنها (إعلام حر)»، والعبارة لموظف حكومي إسرائيلي سابق (٦٦).

وفي حال نجاح صحيفة ما في الحصول، ويشق النفس، على ترخيص فإنها تعلم يقينا أنه قد يسحب في أي حين، وقد حدث هذا لست صحف فلسطينية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦ (٦٧).

وإذا كانت الصحيفة تملك ترخيص توزيع ساري المفعول، بحسب المنصوص عليه في الأمر العسكري رقم ٥٠، فهذا لا يمنع الإدارة العسكرية في أي وقت من تعطيل التوزيع إذا كانت تخشى أن يشكل تهديدا للأمن والنظام (٦٨). وقد أدى هذا مرات عديدة، وفي الغالب لفترات قصيرة، إلى تعليق مؤقت لمفعول ترخيص التوزيع: وهكذا فقد تم، على سبيل المثال، منع صحيفة الفجر خمس مرات، بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩، من التوزيع في المناطق المحتملة خارج القدس الشرقية، وكان مجموع أيام المنع مائة يوم في هذه الفترة (٦٩).

وكان منع توزيع الصحيفة، حتى لفترة قصيرة، يلحق بها على المدى البعيد أضرارا اقتصادية: «في الأيام الثلاثة والسنتين التي اضطررنا فيها إلى الاحتجاب، فيما بين كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٧ وشباط/فبراير ١٩٨٨ خسرنا ٩٥٪ من قرائنا»، حسب قول موظف سابق بجريدة القدس (٧٠). ومن المرجح أن يكون ثمة مبالغة في هذه النسبة، ولكن الفكرة الأساسية، المتمثلة في أن فترات الإغلاق تؤدي إلى خسائر الإعلانات والقراء في أيام الإغلاق وفي الفترات التي تعقبه، يؤكد صحتها العاملون في الصحف المختلفة (٧١).

وقد تعرضت الصحف إلى شكل آخر غير قانوني على الإطلاق من أشكال تقييد التوزيع؛ كان

يتم سجن وضرب باعة الصحف، وهم في الغالب من الصبيان، كما كانت النسخ التي بأيديهم تصادر. ويقول جاك خزمو صاحب مجلة البيادر السياسي إنه كان يقوم ببيع المجلة في بداية الانتفاضة نحو ستين شخصاً، ولكن هذا العدد تقلص إلى ثلاثين بعد مرور ستة أشهر -لأنهم جميعاً كانوا يخافون - (٧٢).

ومن المصاعب الأخرى الموقف المتشدد جداً إزاء منح بطاقة مهنية رسمية للصحفيين الفلسطينيين، مما كان يعرضهم لمتاعب كبيرة في التحرك داخل المناطق المحتلة (٧٣).

وفضلاً عن الإغلاقات المحكمة للمناطق المحتلة في وجه الصحف، كان الصحفيون يتعرضون باستمرار للترحيل، والاعتقال، والمنع من السفر والإقامة الجبرية، وكان الصحفيون البارزون، مثل أكرم هنية وبشير البرغوثي وحننا سنيورة وريموندا الطويل، الأكثر تعرضاً لهذه العقوبات. على أن صحفيين ومحررين عاديين تماماً كثيراً ما تعرضوا لذلك كله في أوقات الأزمات، وربما تم إيقاف هذه العقوبات بأعداد كبيرة من الصحفيين في وقت واحد، وقد ذكر مسؤول بجريدة الشعب اليومية أن سبعة من العاملين في الجريدة في المتوسط كانوا باستمرار رهن السجن أو الإقامة الجبرية في أي وقت من الأوقات أثناء الانتفاضة (٧٥).

وسنكتفي، دون إيراد التفاصيل، بذكر حقيقة أن الصحفيين الأجانب أيضاً العاملين في المناطق المحتلة كانوا يعانون دون انقطاع من تحرشات ومضايقات السلطات العسكرية.

٢, ١, ٤ الرقابة على الصحف العربية وعلى الصحف العبرية في إسرائيل

للصحف الفلسطينية التي تصدر داخل إسرائيل، مثل «كل العرب» النصراوية و«الاتحاد» الحيفاوية التي تنطق بلسان ما كان يعرف باسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وضع خاص غير دقيق التحديد من الناحية القانونية (٧٦)، فهي تصدر دون أن تتعرض إلى مضايقات في الأعم الأغلب. ولكن طبيعة الصحيفة قد تكون هي السبب في ذلك.. فصحيفة «كل العرب» مثلاً تعتبر صحيفة شعبية واسعة الانتشار بعيدة إلى حد ما عن السياسة فيما يتعلق بالقضايا الفلسطينية.

على أنه أثناء حرب الخليج، وبينما ضيق الرقيب الإسرائيلي الخناق على الصحف جميعاً، اشتكى النائب العربي في البرلمان الإسرائيلي - الكنيست - محمد نفاع من أن الصحف العربية محرومة من الإنصاف حيث يتم منعها من نشر أخبار سياسية حساسة معينة يسمح بنشرها للصحف العبرية، ولذا كانت الاتحاد تجد نفسها مرغمة على نشر الأخبار نفسها متأخرة يوماً لكي تتمكن من الاستناد إلى أن هذه الأخبار كانت قد نشرت بالأمس في جريدة عبرية (٧٧).

ومن الأمثلة الأخرى على الوضع القانوني المرتبك حقيقة أن توزيع الاتحاد مسموح به في إسرائيل والقدس، ولكنه ممنوع مثلاً، وتحت طائلة العقوبة، في ذلك الجزء من ضاحية بيت حنينا المقدسية التابع للضفة الغربية المحتلة (٧٨).

أما بالنسبة للصحف الإسرائيلية باللغة العبرية فإن ثمة اتفاقاً ينطبق عليها أبرم في عام ١٩٦٦ بين السلطات العسكرية ونقابة ناشري الصحف (٧٩)، وينص على أن يتصل المحررون بالجيش في شأن المسائل التي لها بعد أمني.

وتقوم لجنة مشتركة من السلطات العسكرية وممثلي الصحافة بالفصل في النزاعات في سبيل الحيولة دون لجوء أي طرف إلى القضاء.

ورغم أن هذه الإجراءات التي ترقى إلى مرتبة الرقابة الذاتية تعتبر من وجهة نظر موظفي وزارة العدل الإسرائيلية إجراءات غير قانونية، فإن معظم أصحاب الصحف الإسرائيلية متمسكون بها (٨٠).

٢,٢ المناشير كوسيلة إعلام في الانتفاضة

من الطبيعي أن تنشأ أشكال بديلة لنشر الأخبار في حال وجود مساع رسمية للتعتيم على الأخبار. وقد ظهرت الحاجة إلى ذلك ضمن الظروف العادية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولكن هذه الأشكال البديلة اكتسبت أهمية خاصة أثناء الانتفاضة. مثلت هذه الانتفاضة، التي بدأت في كانون الثاني/ديسمبر عام ١٩٨٧ في المناطق المحتلة، دون شك الحدث الأكبر الذي أوجب تغييراً جذرياً في العلاقة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧. وقد أعادت الانتفاضة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي مجدداً إلى داخل الأراضي المحتلة، بعد أن كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد تحولت منذ أمد بعيد إلى ممثل في المنفى لحق الفلسطينيين في النضال من أجل دولة خاصة بهم.

وقد جلبت الانتفاضة معها عملية تسييس للجمهور الفلسطيني الذي كان حتى ذلك الوقت قليل النشاط السياسي. وقد شهدت وسائل الإعلام الممنوعة، كالمناشير والكراريس والكتابة على الجدران، انتشاراً سريعاً. وهكذا غدت المناشير وسيلة الإعلام التي تتصل عن طريقها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بالشعب في المناطق المحتلة. وعمل كثيرون من الفلسطينيين كمساعدين للمئات من الصحفيين الأجانب، ثم اشتغل العديد بالعمل كصحفيين ومراسلين محترفين (٨١)، ولئن كان الدافع الأصلي اقتصادياً فإن هذا النشاط الصحفي كان له دور تسييسي كبير. وعلى الجهة المقابلة ارتفعت درجة القمع العسكرية الإسرائيلية، وازداد الرقيب ضراوة، كما ارتفعت وتيرة الإعتقالات ومنع العمل والترحيل وإغلاق الصحف.

كان للمناشير وظيفة خاصة أثناء الانتفاضة: فهي وسيلة إعلام رخيصة ولا تحتاج إلى معدات كبيرة لإنتاجها، كما يمكن طبعها في عدة أماكن. وقد اكتسبت المناشير أهمية خاصة في إبلاغ الناس بأماكن ومواعيد التظاهرات والإضرابات التي تتم الدعوة إليها في وقت كانت الضفة الغربية فيه كثيرا ما تتعرض إلى إغلاقات عامة تستمر أسابيع، بينما كانت المدن والقرى فرادى تتعرض إلى الحصار، مما جعل وسائل الاتصال الأخرى عاجزة إلى حد بعيد. ولم يكن قطاع غزة، نظرا لكثافة السكان، وتراص المناطق المأهولة فيه، يتعرض لهذا النمط من السيطرة العسكرية والتفتيت الجغرافي. ولذا فإن ظاهرة المناشير التي نتحدث عنها لم تكن ذات أهمية كبيرة في غزة (٨٢).

وبسبب الأهمية الكبرى للمناشير في عملية الاتصال، ولأن إعادة إنتاجها وتزويرها من الأمور السهلة فإن القوات الإسرائيلية راحت سريعا تحاول الاستفادة من المناشير بطريقتها. ويقول الدكتور صالح عبد الجواد من جامعة بيرزيت، في دراسة تستند إلى مجموعة كبيرة من المناشير ومن أقوال شهود العيان بشأن توزيعها، فإن المناشير المزيفة كانت قد دخلت حيز التداول بعد مضي ستة أشهر فقط على بدء الانتفاضة، وقد سلكت القوات الإسرائيلية عدة طرق في سبيل نشر المعلومات المزيفة: أخذت تبث المناشير المزيفة بغرض زرع بذور الارتباك وتفتيت المجموعات، وبغرض هزّ مصداقية هذه الوسيلة الإعلامية أساسا. وفي الوقت نفسه أخذت الطائرات المروحية الإسرائيلية تلقي بشكل علني مناشير فلسطينية حقيقية تمت مصادرتها سابقا لخلق انطباع عند الناس بأن هذه المناشير مزورة. لقد ظل المنشور يزداد أهمية وحضورا مع تقدم الانتفاضة، فقام الجيش الإسرائيلي وغلاة المستوطنين بتوزيع منشورهم الخاصة، إما لتهديد المواطنين أو لإيصال بلاغات معينة إليهم (٨٣).

٣. محطات بلا بلاد: الإذاعة الفلسطينية في المنفى

في العقود الخمسة تقريبا التي مرت ما بين إقامة دولة إسرائيل ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، لم يكن بإمكان البث الإذاعي الفلسطيني أن ينطلق من داخل فلسطين أو إسرائيل وذلك بسبب الظروف السياسية. ولم يكن في مقدور المحطات الإذاعية الفلسطينية في الشتات أن تخرج عن كونها محطات عامة شاملة التوجه تخاطب في آن معا المستمعين في بلاد عربية مختلفة إضافة إلى المستمعين الفلسطينيين ممن ظلوا يعيشون في وطنهم.

منذ الثلاثينات، وعلى وجه الخصوص خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، بدأ البث على الموجة القصيرة يتحول إلى وسيلة مفضلة عالميا لنشر الأفكار والأيديولوجيات السياسية، حيث تتيح له خصائصه التقنية أن يقفز على الحدود وأن يصل إلى جمهور ربما لم يكن

بالإمكان الوصول إليه بطريقة أخرى. وقد نشأ، إلى جانب الإذاعات الرسمية والتجارية والتبشيرية العالمية، ما يسمى بالمحطات السرية (٨٤). ويحدد «الدليل العالمي للراديو والتلفزيون» المحطات السرية على النحو الآتي:

«تختلف المحطات السرية عن المحطات العالمية الأخرى بأنها تبث برامج ذات محتوى سياسي بالدرجة الأولى وتعمل خارج نطاق القوانين [...] وثمة توجه عندها لعدم إبلاغ مستمعيها بهوية الجهة التي تدير المحطة».

وتدير هذه المحطات السرية إما جماعات المعارضة أو دولة أجنبية تقوم بتوفير الموجات والتسهيلات لجماعة معارضة تتبع دولة أخرى وتبث إلى الجمهور في تلك الدولة. وثمة نماذج مختلطة تقوم فيها جماعة معارضة ببث برامج محددة من إذاعات قائمة في دولة أخرى، وتوجه هذه البرامج إلى جمهورها (٨٥).

وغالبا ما تصنف جميع الإذاعات والبرامج الفلسطينية التي سنتطرق إليها في هذا الفصل، في الأبحاث والأدبيات المختلفة، على أنها إذاعات سرية أو إذاعات مقاومة. على أننا سنرى لاحقا أن قلة من هذه الإذاعات الفلسطينية فقط يمكن أن توصف فعلا بأنها إذاعات سرية. وبالنسبة لمعظم الإذاعات والبرامج الفلسطينية التي سنعرض لها يتعلق الأمر في الواقع بنماذج هجينة كما ورد في العبارة المقتبسة آنفا: فهي برامج تتناول القضايا الفلسطينية أو إذاعات تابعة للحركة الوطنية الفلسطينية تنطلق من محطات حكومية في دول عربية مختلفة.

منذ ازدهار الراديو كوسيلة إعلام جماهيرية، أخذت جماعات سياسية عديدة في المنفى تستخدمه للوصول إلى أعضائها الذين ربما كانوا ينتشرون في مناطق عديدة متباعدة، وكذلك للوصول إلى الجمهور الموجود في البلد الأصلي الذي هاجرت منه تلك الجماعات. وفي نهاية الخمسينات وأوائل الستينات كان هناك مجموعات سياسية كثيرة في المنفى عقب زوال الاستعمار في إفريقيا والشرق الأوسط، وقد استخدمت هذه الجماعات الراديو وسيلة للتواصل: حدث هذا مثلاً في حال حركة التحرير الجزائرية وإذاعتها «صوت الجزائر المناضلة». وتتنمي إلى هذا السياق الحركة الوطنية الفلسطينية التي عملت على الوصول، ليس فقط إلى الفلسطينيين، بل أيضا إلى الحكومات العربية والغربية لإقناعها بالقضية الفلسطينية. كما أدركت وجوب مخاطبة الإسرائيليين، ولا سيما أولئك الذين يقيمون في الأراضي المحتلة لإقناعهم برسالة الحق والسلام (٨٦).

يمكن تقسيم تاريخ الإذاعات الفلسطينية والبث الإذاعي الفلسطيني، في الفترة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٩٤، إلى أربع مراحل ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات السياسية للقضية الفلسطينية:

◆ مرحلة التحكم الخارجي: وتمتد حتى عام ١٩٦٧، وفيها سيطرت على السياسة

الفلسطينية مصالح وتوجهات الدول العربية المختلفة وفي طليعتها مصر. طبع التوجه القومي العربي هذه المرحلة بطابعه، وكان على القضية الفلسطينية أن تندمج ضمن هذه البوتقة. وبتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ نشأت هيئة مهمتها تمثيل المصالح الفلسطينية، على أنها بقيت حتى عام ١٩٦٧ تحت هيمنة المصالح المصرية. لقد انعكس هذا التحكم الخارجي في مرآة الإعلام، ففي دول عربية مختلفة أخذت تُبث برامج إذاعية وفترات خاصة تتناول القضية الفلسطينية من خلال البث الإذاعي الرسمي، ولكن.. لم تظهر إذاعة يديرها ويبث من خلالها الفلسطينيون أنفسهم.

◆ مرحلة الثورة: وقد بدأت بعد هزيمة الدول العربية في حرب الأيام الستة في حزيران/يونيو ١٩٦٧ وما أعقب ذلك ونشأ عنه من تفرغ مفهوم القومية العربية من مضمونه. وتمثل هذه المرحلة عملية تراصٍ وتقوية للمنظمة، ولا سيما لحركة فتح فيها؛ وقد شهدت هذه العملية تنامي أهمية الوطنية الفلسطينية. تم تأسيس صوت العاصفة ذراعاً إعلامياً إذاعياً للثورة الفلسطينية. وكانت منظمة التحرير قد تولت تسيير (صوت فلسطين) في مصر. في هذه المرحلة تم توحيد الخط الإعلامي الفلسطيني واستيعابه ضمن أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية.

◆ المرحلة الدبلوماسية: منذ عام ١٩٧٣ تقريباً، وفيها كان يوجد ما يشبه الدولة داخل الدولة في لبنان، حيث أُرست أجهزة منظمة التحرير كلها وجودها داخل لبنان. أخذت إذاعة «صوت فلسطين» (أو «صوت فتح»، أو «صوت العاصفة») تبث إرسالها في البداية من الأراضي السورية مع الحفاظ على استقلاليتها، ثم انتقلت لاحقاً إلى لبنان. ومع الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، الذي بدأ بتدمير أجهزة الإرسال التابعة لمنظمة التحرير، والذي كان من نتائجه في نهاية المطاف اضطرار منظمة التحرير الفلسطينية إلى مغادرة لبنان، كانت نهاية هذه المرحلة.

◆ مرحلة الانتفاضة: منذ عام ١٩٨٧ خلال الانتفاضة تحول الكفاح في سبيل الاستقلال السياسي إلى داخل الأراضي المحتلة. ومع بدء بث (صوت القدس) نشأ منافس لـ (صوت فلسطين). كان على منظمة التحرير أن تدخل في جو الانتفاضة وأن تخوض حواراً مع حركة المقاومة داخل الأراضي المحتلة وأن تدافع عن موقعها القيادي.

هذا التقسيم يتوافق مع الأحداث التي وقعت على عدة مستويات. فمن جهة كان للمستوى الدولي دور: فقد كانت القضية الفلسطينية منذ البداية مرتبطة بالتطورات السياسية وبالقرارات التي تصدر أولاً عن الدولة العربية، وعن دول أخرى كذلك. لقد طبع انعدام الاستقلالية الناشئ عن ذلك نشوء الإذاعات وفترات البث الفلسطينية أو التي تتخذ القضية الفلسطينية موضوعاً لها بطابعه، وكان العامل الحاسم في تحديد المكان الذي تنشأ فيه تلك النشاطات الإذاعية، أو المكان الذي يتم فيه إغلاقها. كما أن انعدام الاستقلالية ذاك كان يملئ هوية من يقومون بالبث

الإذاعي، والمادة التي يبثونها، والشروط التي يعملون في نطاقها. ومن جهة أخرى أخذ ذلك التقسيم بعين الاعتبار مستوى التطورات الداخلية ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية: فقد نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية، وتم تأسيس منظمة التحرير بناء على التطور الأيديولوجي لمفهوم الكفاح المسلح والرفض الكامل لإسرائيل، ثم جرى التحول إلى سياسة تستند إلى التفاوض والدبلوماسية، ثم الإقرار بوجود دولة إسرائيل في السبعينات والثمانينات. هذا التطور الداخلي انعكس على مرآة المضمون والتوجه للإذاعات وفترات البث الفلسطينية المختلفة.

١،٣ مرحلة التحكم الخارجي: الفترات الفلسطينية في الإذاعات العربية المختلفة

مع تأسيس دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، وما أدى إليه من هجرة المواطنين العرب، لم تكن هناك منظمة يمكنها أن تمثل مصالح الفلسطينيين. وُضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وال الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية، وأما محاولة تأسيس حكومة فلسطينية، «حكومة عموم فلسطين» – التي قامت بها مصر – فلم تصادف النجاح، وكان الهدف الرئيسي منها العمل على إضعاف النفوذ الأردني.

في عام ١٩٥٢ أصبح جمال عبد الناصر الزعيم الحقيقي في مصر وكانت القضية الفلسطينية منذ البداية عنصرا مركزيا في سياسته. وكان عبد الناصر أيضا أول زعيم عربي عرف كيف يستخدم الإذاعة لخدمة سياسته. كان صوت العرب وإذاعة القاهرة أداتين مهمتين في إيصال رسالته السياسية إلى العالم العربي (٨٧).

أخذت إذاعة القاهرة تبث منذ عام ١٩٥٤ فترة فلسطينية مدتها ربع ساعة كل يوم، وكان يتم في هذه الفترة طرح القضية الفلسطينية، كما كان يتم أيضا توجيه الانتقاد إلى الأنظمة العربية الأخرى (٨٨)؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠ كان طول فترة البث الفلسطينية قد وصل أخيرا إلى ست ساعات يوميا. وكان البث يستخدم عدة موجات من بينها موجة صوت العرب (٨٩). وكان من أولويات هذه الفترة الفلسطينية الدعاية للمساعي التي كان عبد الناصر يبذلها لتصوير مصر على أنها المدافع عن القضية الفلسطينية (٩٠). وفي هذه الفترة حذت دول عربية أخرى حذو مصر: فقد بدأ العراق يبث فترة فلسطينية لمدة ربع ساعة يوميا في عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٤ أخذت سوريا تبث برنامجا فلسطينيا يوميا مدته ثلاثة أرباع الساعة (٩١).

كانت هذه البرامج وفترات البث جميعا تتخذ مصالح الفلسطينيين موضوعا لها، وكانت في الوقت نفسه مطية لتبرير سياسات الأنظمة ذات العلاقة. ولكن، ما كان يمكن أن توصف، من

وجهة نظر الفلسطينيين أنفسهم، بأنها فلسطينية. كان يقوم على البث العاملون في تلك الإذاعات الرسمية التي كانت تستضيف تلك الفترات، وأما الفلسطينيون فكان يتم مثلاً إجراء مقابلات مع شخصيات منهم، دون أن يكون لهم ضلع في التخطيط أو في صياغة المضمون لتلك الفترات.

في عام ١٩٦٤، وبمساع من جامعة الدول العربية، تم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية لتقصر همها ونشاطها على تمثيل مصالح الفلسطينيين. وقد تكونت بشكل أساسي من بقايا النخبة القيادية التقليدية الفلسطينية، وأصبح رئيسها أحمد الشقيري. وكان السبب في إنشاء المنظمة وجود مصلحة للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة مصر، في وضع النشاط السياسي الفلسطيني تحت سقف واحد، ومأسسته، فهذا يسهل أيضاً السيطرة عليه؛ وكانت المقاومة الفلسطينية في ذلك الوقت قد أفرزت عدداً من الفصائل، وغداً واضحاً فيما بعد أن منظمة التحرير في تلك الفترة الباكرة كانت قليلة الاستقلال ومعتمدة في قرارها على البيئة السياسية في المنطقة، ونتيجة لذلك فإنها اتخذت التوجه القومي العربي - الناصري. (٩٢)

في الأول من آذار/مارس ١٩٦٥ تولت منظمة التحرير تسيير الفترة الإذاعية التي تنطلق من إذاعة القاهرة تحت اسم «صوت فلسطين»؛ وفي الفترة ١٩٦٦/١٩٦٧ كانت هذه الفترة الإذاعية تكلف المنظمة ربع ميزانيتها (٩٣)، مما يظهر مدى الأهمية التي كانت المنظمة تعلقها على وسيلة الاتصال هذه.

وفي الأردن والعراق كذلك بدأ بث إذاعي بالاسم نفسه بإشراف فرعي منظمة التحرير في البلدين. (٩٤)

في وسعنا أن نعتبر هذا التطور بداية دخول الإذاعة مرحلة حرية تقرير المصير فلسطينياً، ولكنها في التحليل الأدق نوع من المرحلة الانتقالية. بسبب الارتباط الأيديولوجي الذي تطرقنا إليه آنفاً بين المنظمة ومصر، والدول العربية الأخرى، لم يتبلور تمثيل مستقل للفلسطينيين يملك من أسباب القوة ما يكفي بحيث يأخذ صف الفلسطينيين في أي نزاع مصالح محتمل ينشأ مع هذا النظام العربي أو ذلك. وقد برز عدم استقلال النشاط الإذاعي الفلسطيني وارتباطه بالحكومات المختلفة في مثال العراق حيث كانت فترة البث الفلسطينية معرضة لشتى أنواع الإزاحة والإجراء والإيقاف أو حتى إلغاء إشراف منظمة التحرير عليها. وفي الأردن ألغت السلطات في عام ١٩٦٦ التعاون مع منظمة التحرير، الذي كان قد بدأ قبل أشهر فقط، ولم يعد للمنظمة سيطرة على صوت فلسطين المنطلق من الإذاعة الأردنية، واستمرت الفترة على الهواء تحت إشراف الإذاعة الأردنية. (٩٥) وفي مصر لم تظهر صعوبات كهذه في البداية، فقد كان ثمة توافق مصالح بين المنظمة والحكومة المصرية آنذاك.

٢,٣ مرحلة الثورة: صوت العاصفة

لم يصبح صوت فلسطين فلسطينياً حقاً كمحطة إذاعة إلا بعد أن أخذت فتح موقعها القيادي داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

في عام ١٩٥٢ نشأت في بيروت، حيث كان كثير من الطلبة الفلسطينيين يدرسون في الجامعة الأميركية، حركة القوميين العرب التي انضم إليها بشكل أساسي طلبة الثانويات والجامعات. وفي عام ١٩٥٨ أسست في الكويت منظمة فتح. وكان المؤسسون والقياديون من الخريجين الفلسطينيين الذين درسوا في القاهرة. أما الأب الفكري والروحي للحركة فكان الوطني الفلسطيني الحاج أمين الحسيني. (٩٦) وكانت المنظمتان كلتاهما، فتح والقوميون العرب، ممثلتين في منظمة التحرير منذ البداية ولكنهما لم تستطعا، بالنظر إلى الطبيعة العملية لمواقف قيادة المنظمة، أن تفرضوا في بادئ الأمر سياساتهما الثورية. (٩٧)

وكانت حرب الأيام الستة، التي آذنت بهزيمة استراتيجية القومية العربية، نقطة تحول في تاريخ المقاومة الفلسطينية. وقد فرضت فتح نفسها في هذه الفترة، واستطاعت أن تملأ الفراغ الأيديولوجي، وأصبحت تتزعم منظمة التحرير الفلسطينية. (٩٨)

في المؤتمر الوطني الفلسطيني الرابع في تموز/يوليو ١٩٦٨ أقر الكفاح المسلح، وهو مطلب رئيسي لحركة فتح، وأصبح جزءاً من الميثاق الوطني الفلسطيني. وفي المؤتمر الوطني الفلسطيني الخامس في عام ١٩٦٩ اختير ياسر عرفات، أحد مؤسسي فتح الأوائل، رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. (٩٩)

وفي المرحلة القادمة التي شهدت توطيد فتح لسيطرتها كان هناك عمليات اندماج وتثبيت للشرعية شتى. كان تجميع قوى اللاعبين السياسيين أمراً أساسياً بالنسبة لمنظمة التحرير. لقد نشأت التحالفات، وتم تبني الأفكار والبرامج المختلفة من قبل جماعات عديدة، وتم جمع الخصوم والمنافسين في بواتق متقاربة للتوصل إلى تيار سياسي عريض. وقد حدث التلاحم والاندماج على الصعيد الاجتماعي عن طريق المنظمات الجماهيرية، وفي خضم تقديم المعونات والخدمات لسكان المخيمات، ومن جهة أخرى تم التركيز على الرموز الثقافية التي تؤكد الهوية الفلسطينية مثل العلم الفلسطيني والأناشيد الوطنية والمناسبات الوطنية الفلسطينية والكوفية وما إلى ذلك. ويضاف إلى ذلك نشر المفاهيم من قبيل الكفاح المسلح وحق عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم، وقد تبلور ذلك في صورة حلم سياسي. وكان صوت فلسطين وسيلة لنشر هذه الأفكار. كان بالإمكان التقاط بث صوت فلسطين في الأراضي المحتلة كما كان يستمع إليه الفلسطينيون في المنفى: في مصر والأردن وسوريا وغيرها.

في عام ١٩٦٨ تم إنشاء بث إذاعي خاص بحركة فتح بدعم من عبد الناصر: صوت العاصفة/

صوت فتح. كان صوت العاصفة يث ساعة واحدة كل يوم على موجات الإذاعة التجارية المصرية (الشرق الأوسط) (١٠٠). يصف نبيل عمرو أحد مؤسسي صوت العاصفة هذه الحقبة بأنها أهم مرحلة في تاريخ إذاعات منظمة التحرير الفلسطينية:

« كان صوت العاصفة نمطا جديدا من البث الإذاعي . كنا نبث آنذاك ساعة كل يوم . وكان البث يتكون من الأخبار والتعليق السياسي القصير والموسيقى والرسائل الموجهة إلى الفدائيين في فلسطين . في البداية كانت النبرة ثورية، كل شيء كان ثورياً، وما كان ينبغي له إلا أن يكون كذلك . كانت حركة الفدائيين في بداياتها، وكان الكفاح نفسه في بداياته . وكانت فترة البث تلك في غاية الأهمية للفدائيين في الأراضي المحتلة، وكانوا يتابعون توجيهاتنا . وكانت لهجتنا وأناشيدنا تمثل قوة دافعة تدعم المتظاهرين في المناطق المحتلة . كان إرسالنا مهما جدا للناس هناك، كنا نبث بلغتنا السياسية نحن وننقل شعاراتنا وموسيقانا نحن . كان هذا هو ما يحرك مشاعر الناس . كان مضمون إرسالنا يعبر عن جماهيرنا في الأرض المحتلة، وقد رافقناهم في رحلة كفاحهم . ولهذا كانت تلك الفترة هي الأهم بالنسبة لإذاعاتنا » . (١٠١)

تجلت المواقف الثورية لصوت العاصفة أيضا في تلك الرسائل المشفرة التي كان توجه إلى قادة الفدائيين في الأراضي المحتلة والتي كانت تبث بانتظام . يوسف القزاز، الذي عمل في صوت العاصفة في ذلك الحين، يصف ما كان يجري من أمر هذه الرسائل المشفرة:

« كنا نبث رسائل سرية تحمل معلومات بشأن الأسلحة أو الأموال . وكان تجري على النحو الآتي مثلا : (من يوسف إلى زيبولد : تعالي إلى الحديقة . شكرا . شكرا .) وكان لتكرار كلمة شكرا، على سبيل المثال، معنى سري . لم أكن أعرف مغزى تلك الرسائل، ولكن قيادة فتح كان عندها مفتاح تلك المغاليق . كنا نتلقى خطابات ممهورة بتوقيع معين، مثلا توقيع أبو جهاد، كنا نؤكد وصول الخطاب للجهة المرسلة، ثم نذيع مضمون الرسالة بنصه في نهاية البث دائما . كان يوجد أحيانا خمس أو ست من هذه الرسائل المشفرة . يبدو أن هذا الأمر كان مهما من أجل الحفاظ على الاتصال، في وقت كان ممنوعا فيه الاتصال هاتفيا من الأراضي المحتلة بالخارج » . (١٠٢)

لا يمكن هنا البت في مدى أهمية تلك الرسائل وضرورتها للكفاح المسلح . ولكننا إذا نظرنا إليها في إطار ما وصفناه من مظاهر تعزيز الهوية وتثبيت شرعية منظمة التحرير، فليس ثمة شك في الأثر السيكولوجي الذي كانت تتركه على المستمعين في ميدان النزاع . فمن جهة كان يتم

خلق انطباع بوجود نشاط مستمر للمناضلين، ومن جهة أخرى كان إيجاد لغة ثورية (ومن ضمنها عبارات تلك الرسائل) يخلق رابطة بين الإذاعة والمستمعين. كان مجرد وضع مؤشر الراديو على صوت العاصفة يعتبر بالنسبة للناس دعماً يقدمونه للمقاومة والتصاقاً بها. (١٠٣)

لقد أسهم صوت فلسطين/صوت العاصفة في ترسيخ هيمنة فتح داخل منظمة التحرير. وفي الفترة اللاحقة تم تمديد إرساله، وحصل على موجات أفضل، وسيطر المضمون البرامجي له على معظم فترات البث الإذاعية المختلفة التابعة لمنظمة التحرير التي تنطلق باسم صوت فلسطين من العراق (استؤنف البث عام ١٩٦٨)، والسودان (منذ ١٩٦٩) والسعودية (منذ ١٩٦٩)، وغيرها. وقد وسع صوت فلسطين من القاهرة نشاطه فأخذ يبث باللغتين الإنجليزية والعبرية أيضاً، وكان صوت العاصفة أول إذاعة فلسطينية تبث البرامج باللغة العبرية. في الوقت نفسه عمل صوت العاصفة على الترويج لموقف منظمة التحرير بأنها الممثل الوحيد للقضية الفلسطينية، وعلى التصدي لمحاولات الزعامات التقليدية المحلية التفاهم على نحو منفصل مع الحكم العسكري الإسرائيلي. وكان العملاء يهاجمون في هذه الإذاعة بشدة ويتلقون التهديدات، ويبدو أن هذا كان فعالاً. في عام ١٩٧٠ انسحب ١٢ مرشحاً للانتخابات البلدية في القدس بعد أن وجهت إليهم إذاعة صوت العاصفة التهديدات. (١٠٤)

وفي موازاة هذا التطور بدأ يبث فترات أخرى باسم منظمة التحرير (في ليبيا منذ ١٩٧٠، والسودان منذ ١٩٧٠ كذلك) ولكنها لم تكن تخضع بشكل مركزي لحركة فتح، كما أن فترات البث الخاصة بفلسطين والمنطلقة من إذاعات عربية مختلفة استمرت على الهواء. (١٠٥)

ظلت فترات البث الخاصة بفلسطين مرتبطة بالتطورات السياسية في البلد المضيف. وعندما أبرم عبد الناصر عام ١٩٧٠ في سياق (مبادرة روجرز) اتفاق وقف إطلاق نار مع إسرائيل هوجم بشدة من قبل الفصائل الفلسطينية المختلفة. وهدد صوت العاصفة بـ: «استخدام الرصاص لتحطيم أي محاولة للتوصل إلى حل سياسي». وأعقب ذلك إيقاف جميع فترات البث الفلسطينية المنطلقة من الإذاعات المصرية بأمر من عبد الناصر. (١٠٦)

كانت منظمة التحرير تعي جيداً أن استقلالية البث الإذاعي تتأثر بإرادة البلد المضيف، وقد ترجم هذا الوعي إلى محاولة إنشاء محطة إذاعية مستقلة. منذ عام ١٩٧٠ بدأت أول إذاعة فلسطينية سرية حقيقية بثها، كان ذلك انطلاقاً من سوريا وكانت المحطة تتبع حركة فتح واتخذت لها أجهزة إرسال منقولة. على أن هذا النشاط الإذاعي كان مرهوناً برضى النظام السوري، وقد بدا هذا واضحاً عام ١٩٧٣ عندما أغلقت هذه الإذاعة عقب محادثات ودية بين سوريا والأردن ومصر، وقد صودرت الأجهزة، وسجن العاملون في الإذاعة. (١٠٧)

لم ينشأ عن إحكام فتح سيطرتها داخل المنظمة تنسيق بين فترات البث الفلسطينية في البلدان

العربية المختلفة. فقد كان يدير فترة البث في بغداد مثلاً أنصار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (١٠٨) التي كانت تعتبر الكفاح المسلح، حتى ضد الأنظمة العربية «الرجعية» جزءاً ضرورياً من مجمل الكفاح الفلسطيني. وقد جاءت وفاة عبد الناصر لتقدم مثلاً يوضح الحالة في مختلف المواقع؛ فبينما امتنع (صوت فلسطين) من بغداد عن التعليق على هذا الحدث، قام (صوت فلسطين) من دمشق ببث رسائل التعزية، ومن بينها رسالة اللجنة المركزية للمنظمة. (١٠٩)

وكان ثمة شعوراً بأن هذا التشردم يجب أن يتراجع كثيراً بعد صدور مبادرة من قبل اللجنة المركزية لمصلحة ترسيخ الدور القيادي لفتح في داخل المنظمة. في حزيران/يونيو ١٩٧٢ أعلن عن توحيد جميع الخدمات الإعلامية لمنظمة التحرير بما في ذلك النشاط الإذاعي. وأنشئت وحدة خاصة لهذا الغرض إضافة إلى وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). ولم تحقق مساعي التوحيد سوى قليل من النجاح. كانت الفترات الإذاعية من القاهرة (التي كانت قد استؤنفت الآن)، ومن بغداد، والجزائر (وقد بدأت هناك عام ١٩٧٠)، وكذلك المحطة الموجودة في سوريا تنطلق باسم صوت فلسطين/صوت الثورة الفلسطينية وكانت جميعاً تستخدم موسيقى الإشارة نفسها. وثمة فترات أخرى احتفظت بأسمائها القديمة ولم تتغير شيئاً من مضمون البث (من دمشق، والسعودية، وليبيا، والسودان، ولبنان). كان لكل فترة بث موضوعها الأثير: من القاهرة كان الهجوم موجهاً على إسرائيل، ومن بغداد على الأردن، ومن دمشق على السياسة الأمريكية. (١١٠)

رغم التشردم القديم الجديد داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، واعتماد المنظمة على الأنظمة العربية، يمكن اعتبار هذه الحقبة أول مرحلة يعبر فيها الفلسطينيون بأنفسهم عن مصالحهم، ويرفعون فيها صوتهم هم في خضم الحوار السياسي في المنطقة. تعدت سيطرة منظمة التحرير على المحطات الرئيسية التي كانت تتناول القضية الفلسطينية، ومشاركتها في فترات البث الفلسطينية المنطلقة من الإذاعات العربية المختلفة، ومساعدتها لإعادة صياغة سياساتها الإعلامية وتعميق الخط الاحترافي في الإعلام، خطوات مهمة في اتجاه حضور فلسطيني أقوى في حلبة التعاطي مع المسألة الفلسطينية.

٣,٣ المرحلة الدبلوماسية: صوت فلسطين من بيروت

يقع محور التطور القادم في لبنان حيث انتقلت، على نحو كبير، نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية بعد «أيلول الأسود» في الأردن. وكانت المنظمة، بعد اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩، التي قدمت فيها للمنظمة تسهيلات كبيرة، قد رسخت قواعد وجودها في لبنان إلى درجة أن أصبحت دولة داخل الدولة. لقد احتفظت المنظمة بالحق في تأسيس اللجان الشعبية وقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني وفي تولي شؤون المخيمات. وغداً لبنان المركز الرئيسي لمنظمة

التحرير، ففتحت الفصائل المختلفة مكاتب لها هناك، كما فتح الهلال الأحمر الفلسطيني عددا من العيادات (١١١). وتطور الأمر إلى أن أصبح للمنظمة في لبنان عدد من المقاتلين يتجاوز العشرين ألف رجل؛ لقد بلغ الأمر في عام ١٩٧٦ إلى أن المنظمة أخذت تسيطر، مع حلفائها من القوى اللبنانية، على ٨٠٪ من مساحة لبنان (١١٢).

وبنظرة نلقها الآن إلى تلك الفترة ولا سيما في السنوات التي أعقبت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ فإن الحركة الوطنية الفلسطينية بدأت تبحث عن الطريق المؤدية إلى الهدف.

لم تقم منظمة التحرير إلا بدور صغير في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ولكنها في أعقاب تلك الحرب نالت الاعتراف، ليس من الدول العربية فحسب، بل أيضا - في عام ١٩٧٤ - من دول عدم الانحياز، كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. وجرى تمكين العلاقات بين المنظمة وكثير من الدول الاشتراكية. كانت الظروف مواتية لمفاوضات دولية حول القضية الفلسطينية، على أن أي تفاوض وأي سعي نحو السلام كان يعني ابتعادا عن الأهداف المعلنة حتى الآن للحركة الوطنية الفلسطينية. كان موقف عدم الاعتراف بوجود إسرائيل غير مقبول دوليا، وكان أي تفاوض يعني وجوب التخلي عن هذا الموقف. غدت المواجهة واضحة بين الخيارين المتناقضين: «الدولة» والثورة؛ أما الدولة فكانت تعني التفاوض والحصول على قبول دولي (كثمن للاعتراف بوجود إسرائيل)، وأما «الثورة» فكانت تعني الاستمرار في الكفاح المسلح دون الاعتراف بإسرائيل. إن تحول المنظمة إلى كيان شبيه بكيان الدولة جعل من البديهي أن تتصاعد الرغبة في الحصول على أرض خاصة بهذا الكيان، وجعل التطور في اتجاه العملية الدبلوماسية يبدو منطوقيا. (١١٣)

في حزيران يونيو ١٩٧٤ صادق المؤتمر الوطني الثاني عشر على قرار بإقامة «سلطة وطنية مناضلة على أي أرض يتم تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي». لم يكن في هذا أي اعتراف صريح بإسرائيل، ولا أي غرض للتعايش معها، ولكنه كان مؤشرا إلى استعداد المنظمة للتفاوض وإلى التفاوض عن المطالبة بكامل التراب الفلسطيني.

منذ هذا الإعلان انتهجت منظمة التحرير الفلسطينية (وبالتحديد الأغلبية فيها التي تسيطر عليها فتح) الاستراتيجية الدبلوماسية القاضية بمطالبة الدول العربية ودول العالم الثالث والدول الأوروبية بالضغط على الولايات المتحدة. وغدت مسألة الدولة الفلسطينية مطروحة بقوة على جدول الأعمال، وغدا من أولويات المنظمة الحصول على الإقرار بأنها الشريك التفاوضي الفلسطيني الشرعي. وكان من الخطوات المهمة على الطريق الدبلوماسية الخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١١/٤/١٩٧٤ (١١٤).

لم يتم هذا التحول في الاتجاه السياسي للمنظمة بدون خلاف داخل الحركة الوطنية: انسحبت

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والفصائل الأخرى التي تعارض النهج الجديد، من اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي وأنشأت في عام ١٩٧٤ تحالفاً ضد قيادة منظمة التحرير (١١٥). في ظل هذه التطورات استأنف صوت فلسطين في عام ١٩٧٥ إرساله من بيروت بعد أن أغلقته مصر في أعقاب توقيعها على معاهدة سيناء الثانية (١١٦). كان صوت فلسطين من بيروت يبث تسع ساعات يومياً، وقد تحول من محطة للأخبار إلى بث إذاعي متكامل (١١٧). وقد انعكس التحول السياسي في نهج منظمة التحرير على صوت فلسطين. يصف هذا التحول نبيل عمرو الذي كان آنذاك مدير المحطة:

«في ذلك الوقت حدثت تغيرات سياسية مهمة كاعتراف كثير من الدول بمنظمة التحرير. وكذلك الخطاب التاريخي لعرفات في الأمم المتحدة (وقد أذعناه بالطبع) فقد كان له أثر بالغ. أصبحنا نحسب حساباً للأشياء بشكل أكبر. غيرنا من لهجتنا، ومن مفاهيمنا ومن علاقاتنا بالعالم الخارجي. لقد تغيرت سياسة منظمة التحرير وقمنا طبعاً بالتعبير عن ذلك. كنا الإذاعة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية لا مجرد إذاعة خاصة. كان كل تطور سياسي داخل المنظمة يخص الإذاعة، وكل عملية إعادة نظر أو تقييم تنطبق أيضاً على إذاعتنا. في ذلك الوقت قمنا حتى بتغيير الموسيقى التي نبثها. بدأنا نبث أغنيات لفيروز وعبد الوهاب ومطربين عرب آخرين، الأمر الذي لم يكن ممكناً في الماضي. في صوت العاصفة كنا نبث أغانينا نحن فقط، وكل ما عدا ذلك كان ممنوعاً. خريطة البرامج كلها تغيرت؛ ويمكنني القول إنه أصبح عندنا آنذاك محطة إذاعية حقيقية. في السابق كان عندنا فترات بث لا تتناول إلا موضوع الثورة، لكننا بعدئذ تحولنا إلى إذاعة تهتم بكل جوانب الحياة الفلسطينية كالفن والثقافة وحتى الرياضة. كنا المصدر الرئيسي للمعلومات: حول الحرب وحول التطورات السياسية، وغير ذلك. وكنا نمنح الناس الاعتزاز بالنفس والروح النضالية العالية. كنا ننقل الأخبار مباشرة من ساحة الصراع وكان مراسلونا يتحدثون مع الناس ذوي العلاقة وجهاً لوجه. هذا ما صنع لإذاعتنا قيمتها الحقيقية». (١١٨)

من الأمثلة على البرامج التي كانت تذاع آنذاك من بيروت: «بلادنا فلسطين» وهو برنامج يتناول القرى التي دمرت في عام ١٩٤٨، و«أغانٍ للثورة وللوطن» وهو برنامج شعري، و«ثقافة، فن، أدب»، و«الأخبار والتعليق السياسي»، و«مع الجمهور» وهو برنامج فيه لقاءات حية مع الفلسطينيين، وثمة برنامج سياسي يومي، وهناك «صفحات من التاريخ الفلسطيني»، وبرنامج «كلمات إلى فلسطين، الوطن والشعب» (١١٩).

وانتهت هذه المرحلة في لبنان مع الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢. كان الهدف الأول للطائرات الإسرائيلية المغيرة أجهزة إرسال إذاعة المنظمة في صيدا (١٢٠).

٣,٤ مرحلة الانتفاضة: حرب الإذاعات بين صوت فلسطين وصوت القدس

في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٧ بدأت في الأراضي المحتلة الانتفاضة الفلسطينية ضد قوى الاحتلال الإسرائيلي. حدثت في خلال ذلك العام قلاقل متفرقة. كانت المنظمة منذ إبعادها عن لبنان قد غاصت في مستنقع الهامش السياسي عالمياً، وتبادل الانتقادات داخلياً، ولكنها لمحت بسرعة، مع قيام الانتفاضة، هذه الفرصة التي يمكنها أن تعيدها إلى الحلبة الإقليمية والدولية كلاعب رئيسي وممثل للقضية الفلسطينية. لم تكن المنظمة هي التي خططت للانتفاضة أو بادرت بها (١٢١). لكنها عرفت كيف تستغل الأحداث، مما مكنتها بسرعة من تولي قيادة الانتفاضة. لقد هيأت المنظمة الظروف لإدامة الانتفاضة، وجعلت برنامج الحركة الوطنية الفلسطينية هدفاً للانتفاضة (١٢٢). وقد أسست فتح، بالتعاون مع الجهاد، القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في الأراضي المحتلة، وقد انضم إليها ممثلون عن الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني. وبهذا عاد الإجماع الوطني الغائب، وإن رسمياً على الأقل، ليفرض وجوده (١٢٣). وبقيت القيادة الوطنية الموحدة سرية واتخذت البيانات التي تطبع في مناشير وسيلة اتصال مع الجماهير (١٢٤)، بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تقوم بالتوجيه السياسي وبتخاذ القرارات الاستراتيجية من الخارج.

تركز النضال في سبيل الاستقلال السياسي الآن في داخل الأراضي المحتلة، وبدأ صوت فلسطين من بغداد يقوم بالدور الأكبر بين مختلف فترات البث الإذاعية، حيث كان يستقبل بوضوح في الأراضي المحتلة. بعد اندلاع الانتفاضة بثلاثة أيام فقط، كان اندلاعها الموضوع الأساسي لصوت فلسطين حيث نقلت رسائل من عرفات إلى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبلاغات عن تضامن المنظمة مع الانتفاضة، وتأكيد على ضمان الدعم المالي لها، والدعوات إلى الإضرابات وإلى إنشاء لجان الدعم داخل الأراضي المحتلة (١٢٥). وبعد نحو شهر بدا أن الإجماع داخل المنظمة لم يمنع الفصائل الأخرى من التنافس في هذه الحملة الموجهة إلى الأراضي المحتلة: فقد بدأت إذاعة أخرى باسم «صوت القدس» بثها تحت شعار «من أجل تحرير الأرض والإنسان». وسريعا غدا واضحا أنها تبث من جنوب سوريا وأنها تتبع الجبهة الشعبية - القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل (١٢٦). وقد سعت فتح جاهدة بعد ذلك إلى فتح مجالات بث جديدة حيث كان بثها المنطلق من بغداد مقيداً بأوقات معينة وبوجوب الاحتراس من بث بعض المواد. وقد تم تأسيس إذاعة جديدة في صيدا عام ١٩٨٨ ولكن الميليشيات اللبنانية حطمتها لاحقا، ثم أعيد ترميمها والبث منها.. ولكن الطائرات الإسرائيلية قامت

بتحطيمها أخيراً. وفي بداية عام ١٩٨٩ أنشأت المنظمة في لبنان محطة على موجة إف.إم. باسم (صوت القدس) أيضاً، ولكن البث لم يكن قويا بحيث يصل إلى الأراضي المحتلة. وقبل أن تتحول هذه الإذاعة إلى البث على الموجة المتوسطة، حسبما كان مخططاً لها، أغارت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي عليها ودمرتها (١٢٧).

وهكذا بقيت إذاعتان فلسطينيتان رافقتا الانتفاضة وأثرتا فيها: «صوت فلسطين»، التي تسيطر عليها فتح، من بغداد، و «إذاعة القدس» التي تسيطر عليها الجبهة الشعبية - القيادة العامة من جنوب سوريا. وقد قامت إسرائيل بعدة محاولات للتشويش على كلتا الإذاعتين وقد عبر وزير الشرطة الإسرائيلي يوماً عن الطريقة التي كانت إسرائيل تنظر بها إلى الأمر بقوله: إن الانتفاضة إنما تسبب فيها ويقوم بتوجيهها الراديو الفلسطيني (١٢٨).

في بدايات الانتفاضة لم يكن هناك اختلاف كبير في مضمون ما تذيعه الإذاعتان. كانتا كلتاهما تدعوان بالطريقة نفسها إلى الإضرابات وإلى أعمال احتجاجية مشابهة وصولاً إلى أهداف معلنة يسعى إليها الشعب الفلسطيني ولا اختلاف عليها. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية توصف من قبل «صوت القدس» في أوائل الانتفاضة بأنها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين وكان الهدف المعلن، وهو عقد مؤتمر دولي للقضية الفلسطينية هو ما تتحدث عنه الإذاعتان. لم تكن الجبهة الشعبية - القيادة العامة في الواقع قد تراجعت عن موقفها بإعطاء الأولوية للكفاح المسلح على المساعي الدبلوماسية، وقد أخذ هذا الموقف يبدو جلياً أكثر فأكثر من خلال بث «إذاعة القدس». وفي بداية تموز/يوليو ١٩٨٨، وبعد أن وجه «صوت فلسطين» نقداً للسياسة السورية، بدأت «إذاعة القدس» تتهم عرفات بأنه يهيمن على منظمة التحرير، ويتسبب في حصول انشقاقات داخلها يتاح له في أعقابها التفاهم مع إسرائيل (١٢٩). تبلورت نقطة الاختلاف الرئيسية بين الإذاعتين في التضاد بين فكرتي الكفاح المسلح الذي لا هوادة فيه، وفكرة التعاطي مع المساعي الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية.

وفي (بوكمبلر و بوكمبلر) وصف للفترة اللاحقة على أنها حرب إذاعية حقيقية كان للنزاع الأساسي فيها عدة صور ومظاهر هي:

◆ استخدام السلاح في الانتفاضة: لقد أيدت «صوت القدس» استخدام السلاح لأنه يمثل الإمكانية الوحيدة للتحرير. وقد قامت بنشر دعوات حماس للحرب المقدسة، ودعت إلى حلف عسكري مع سوريا وإيران. وكانت تذيع أسماء من تصفهم بالعملاء سعياً إلى إنزال العقاب بهم. وأما «صوت فلسطين» فقد دعت بالمقابل إلى العصيان المدني والمقاومة السلبية كوسيلة نضالية.

◆ التعايش مع إسرائيل: لقد رفضت «صوت القدس» هذا المفهوم تماماً، وكانت إسرائيل

توصف (بالعدو الصهيوني) و(الكيان الصهيوني). ولم تكن الإذاعة لتعترف بشرعية المؤتمر الوطني الفلسطيني التاسع عشر (١٣٠). وأما «صوت فلسطين» فإنها كانت تنتقد بشدة السياسة الإسرائيلية والأميركية، لكنها كانت تدعو إلى خط «الكفاح من أجل تحقيق السلام» وهو الخط الذي أيده المؤتمر المذكور. وكثيرا ما كانت تورد ذكر الحل القائم على دولتين.

◆ الشرعية السياسية لياسر عرفات: نزعت إذاعة «صوت القدس» صفة الشرعية السياسية عن ياسر عرفات، لأنه، حسب قولها، قد استسلم، وأخذ يتعامل مع إسرائيل والولايات المتحدة. وكانت تورد أقوالا للفصائل المختلفة التي ترى هذا الرأي. ومن جهتها أكدت «صوت فلسطين» على شرعية عرفات التي اكتسبها من خلال النجاحات التي حققتها القضية الفلسطينية تحت قيادته. وكانت الإذاعة تنوه بلقاءاته مع كبار الزعماء (١٣١).

وإلى جانب «صوت القدس» بدأت خلال الانتفاضة أيضا إذاعات محلية فلسطينية أخرى ببث إرسالها في الأراضي المحتلة. وسوف نتعرض لها في الباب الرابع/رقم ٥.

مع بداية التسعينات وعقد مؤتمر السلام الدولي بشأن الشرق الأوسط، ونشوء السلطة الفلسطينية في أعقاب ذلك، أصبحت الظروف مختلفة بشكل جعل من وجود المحطات الإذاعية المختلفة والفترات الفلسطينية في الإذاعات العربية أمرا لا معنى له. وقد غدت إذاعة «صوت فلسطين» اليوم الإذاعة الرسمية للسلطة الفلسطينية. وهي تبث من «الوطن المحرر» كما كانت قد ذكرت لمستمعها في آخر بث لها من الجزائر (١٣٢).

الإعلام الفلسطيني في ظل السلطة ١٩٩٤ - ١٩٩٩

١. تاريخ نشوء الحكم الذاتي الفلسطيني

١,١ معاهدات أوسلو

بمؤتمر السلام الذي عقد في مدريد عام ١٩٩١، وما تلاه من مفاوضات سرية في أوسلو منذ عام ١٩٩٢ بدأت مرحلة جديدة في العلاقات العربية الإسرائيلية، والفلسطينية - الإسرائيلية على وجه الخصوص. لقد بشر «إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت» (أوسلو واحد) الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣ بنهاية لعقود طويلة من النزاع. وقد أعطي الفلسطينين، لمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، الحق في إقامة حكم ذاتي محدود يقوم على سلطة تنفيذية وتشريعية تستندان لاحقا إلى سلطة حكم ذاتي وإلى مجلس تشريعي (١٣٣)، وقد تضمن ذلك أيضا: «جميع السلطات والمسؤوليات بشأن الإدارة المدنية» (١٣٤). وضمن هذا البند الأخير تقع المسؤولية عن وسائل الإعلام.

ولم يتم التطرق إلى مسائل «الأمن الخارجي، والمستوطنات، والإسرائيليين، والعلاقات الخارجية، وأمور أخرى تمت تسميتها» (١٣٥). وهكذا فقد كان الأمر يتعلق بحكم ذاتي أكتع لا يتضمن العناصر الرئيسية التي تشكل سيادة الدولة. وفي الاتفاقيتين اللتين أعقبنا أوسلو الأولى (الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا - اتفاقية القاهرة - ١٩٩٤، والاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المرحلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة - أوسلو الثانية ١٩٩٥) تم التفاوض بشأن شروط وتفصيل الحكم الذاتي.

٢،١ سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية

بموجب اتفاقيتي أوسلو والقاهرة تم إعلان سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني التي اجتمعت لأول مرة في غزة في ٢٦/٦/١٩٩٤ ممثلة في ٢٤ من الأعضاء الذين اختارهم عرفات. وبعد سنتين الأوليين جسدت السلطة لأول مرة التمثيل الديمقراطي والشرعي للشعب الفلسطيني بإجراء انتخابات المجلس التشريعي والرئيس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. كان خمسة وستون من بين أعضاء المجلس التشريعي الثمانية والثمانين إما من حركة فتح أو من المستقلين المؤيدين لها، وأصبح عرفات رئيساً للمجلس التشريعي وللجنة التنفيذية التي تشكلت من ثلاثة عشر عضواً من أعضاء المجلس التشريعي. كان ثمة إشكال في العلاقة بين الأجهزة الجديدة وأجهزة منظمة التحرير القائمة. اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني، وهو برلمان المنفى الذي استندت إليه منظمة التحرير، نفسه السلطة الأعلى لأنه يمثل جميع الفلسطينيين بما في ذلك المقيمون في الشتات. وقد أصبح جميع أعضاء المجلس التشريعي أعضاء بشكل تلقائي في المجلس الوطني، ولكنهم فيه أقلية بإزاء عدد أكبر منهم من الأعضاء غير المنتخبين. وإلى جانب ذلك فإن صلاحية إجراء مفاوضات بشأن الوضع النهائي لمناطق الحكم الذاتي كانت - كما في السابق - بيد منظمة التحرير. بإزاء المجلس التشريعي، الذي نال شرعية انتخابية في عام ١٩٩٦، استمرت منظمة التحرير في التمسك بالحق في الإمساك بزمام الأمور (١٣٦). هذه التشكيلة من المؤسسات والبنى السياسية جعلت من الصعب تبين توازنات القوى الحقيقية.

٣،١ التحول من حركة مقاومة إلى دولة

مثلاً كان واضحاً منذ البداية أن توزيع الأدوار وتقاسم النفوذ بين السلطة والمنظمة، وبين المجلس الوطني والمجلس التشريعي غير محددتين، فإنه ظهر جلياً داخل مؤسسات سلطة الحكم الذاتي المحدود تعارض بين الدور الرسمي الموثق والدور الحقيقي. وقد حدث تنافس بين البنى القديمة لمنظمة التحرير ومؤسسات الحكومة الجديدة، على أنه لوحظ أيضاً أن الأشخاص أنفسهم يتبعون أنماطاً سياسية متناقضة، ففي حين يسمع المرء حديثاً عن حرية الكلمة يرى أن أصحاب هذا الحديث أنفسهم يمارسون أساليب القمع من اعتقالات عشوائية وتعذيب وما أشبه ذلك.

سنبحث في الفصول القادمة بعمق أكبر المؤسسات والأطر القانونية التي لها علاقة، وإن من حيث التعريف، بالإعلام. وكما يمكن من عرض التناقضات التي سيرد ذكرها، فيما بين الأسس الديمقراطية وتلك التسلطية الفردية في الجانب السياسي، عرضاً شاملاً مترابطاً نود في هذا الفصل أن نتناول التطورات التاريخية لتركيب منظمة التحرير الفلسطينية وقادتها. وسنقدم صورة عن الأنماط التي تتميز بها سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً، عن طريق إيراد

المؤشرات والأقوال المختلفة. وهذا المجال شائك وعصي، سواء من حيث المصطلح أم من حيث الحقائق ذاتها، ولكن إلقاء الضوء عليه يسهل فهم التناقضات الحالية في سياسة السلطة.

لهذا لا بد من البحث بشكل أساسي في الدور الرئيسي لمنظمة التحرير ورئيسها ياسر عرفات بعد عام ١٩٦٧. ذلك أنه مع بداية الصعود السياسي للمنظمة لتصبح إما محترمة دوليا، أو مكروهة، أو حائزة على الاستحسان العالمي - بحسب مختلف التقييمات - فإنها كانت في وضع يعيد كل البعد عن موقع الدولة والسيادة: كانت تقوم من المنفى، وللمرة الأولى، بتمثيل شعب لم يجد له في الماضي من يمثله على الإطلاق. لم تكن المنظمة تستطيع أن تمارس هذا الدور من المنطقة التي تقول إنها وطنها، بل من الخارج، لذا كان عليها أن تطبق صفتها كمثل وحيد على الفلسطينيين المنتشرين في الدول العربية المختلفة.

بدأت المنظمة وليس بيدها شيء سوى حق الفلسطينيين في المطالبة بأرضهم، ولم تكن تملك من وسائل القوة شيئا لتحقيق هذا المطلب. وقد دفع هذا الوضع اليأس بياسر عرفات إلى أن يكتشف حقيقة معينة، صاغها هو قائلاً:

«إذا كان هناك شخص لا أريد أن أكونه أبداً، فذلك هو الحاج أمين الحسيني.
كان دائما على حق، لكنه لم يحقق أي نتيجة. لا أريد أن أكون كذلك»
(١٣٧).

لقد نجحت منظمة التحرير بطرق شتى، بالإرهاب وبالديبلوماسية، في أن تضاعف من أهميتها، حتى وإن لم يقرّها ذلك من هدفها المتمثل في الانسحاب الإسرائيلي وإنشاء دولة فلسطينية. يصف ياسر عرفات الوضع قائلاً:

«نحن الحركة الوطنية الوحيدة في العالم التي تمارس في وقت واحد مهمة
الدولة ومهمة الثورة، فالدولة لم توجد بعد حيث إن شعبنا يعيش نصفه تحت
الاحتلال الأجنبي ونصفه في الشتات» (١٣٨).

وكما أبرزت الأحداث فإن الكفاح الذي خاضته منظمة التحرير لم يكن يدور في جزء كبير منه من أجل حل المعضلة الفلسطينية، بل من أجل الإبقاء على صلاحية المنظمة في الزمن المعاصر. لم يكن من المهم جدا القيام بما هو صحيح تاريخيا، بل إيجاد أكبر قاسم مشترك ممكن: يضم المصالح المتضاربة، ويحتوي على شتى الفصائل وعلى أولئك الذين يمولون المنظمة، المهم أن «يظل العرض، على فوضاه، مستمرا» (١٣٩).

وهكذا لم يكن على قيادة منظمة التحرير أن تكتفي بالتركيز على المصالح المختلفة والمتناقضة للشعب الفلسطيني. كان لا بد أيضا من الوقوف موقف الدفاع في وجه محاولات الدول الأخرى

في الشرق الأوسط التي كانت تريد توظيف القضية الفلسطينية لخدمة مصالحها الذاتية.

ويسبب عدم وجود دولة، ولا حتى نقطة انطلاق جغرافية للمقاومة، فإنه لم يتسنّ لمنظمة التحرير، إلا قليلاً جداً، التعامل مع المسائل الخفية والمزعجة التي تتعامل معها الحكومات: من قبيل التعاطي مع الجمهور، وقمع المعارضة .. وما إلى ذلك. كانت المنظمة تمثل سيادة اعتبارية وتسعى إليها، تحديداً مسألة من هو الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني؛ ولم يكن الأمر يدور حول سلطة الدولة الحقيقية. وفي هذا النضال حول المفاهيم، وحول الهوية اتخذت المنظمة شكل حركة مناهضة لقمع الدولة، ومناصرة لحق تقرير المصير وللديمقراطية. وكانت هذه حججاً ناشئة عن طبيعة دور المنظمة كحركة لا تقف على أرضها، تصارع دولة إسرائيل القوية. لم توضع المنظمة على المحك، كحكومة لدولة قائمة، حتى يتم اختبار مدى تمسكها بتلك المفاهيم.

ترى منظمة التحرير نفسها ذلك الجسم الذي يتمتع بالانفتاح على كل الجهات، وبالرحابة في النظر إلى الأفكار والمفاهيم المختلفة في العالم؛ ولها من تركيبتها ما يساعدها في اتخاذ هذا الموقف، وقد عبر عن هذا ياسر عرفات بوضوح في مقابلة أجريت معه عام ١٩٦٩ «ما معنى يسار ويمين في كفاح أخوضه من أجل وطني، أريد أن يتحرر وطني حتى لو كان الذي يحرره الشيطان نفسه. هل في وسعي رفض معونة أي شخص؟ هل أستطيع مثلاً رفض مساعدة من السعودية، لأنها يمينية؟ باختصار: بأموال من السعودية أشتري أسلحة من الصين» (١٤٠).

وإذا التفت المرء إلى شخصية وتاريخ ياسر عرفات فسوف تظهر له بعد حين شخصية يحرركها هدف واحد: إنشاء دولة فلسطينية، ولكنها إلى ذلك براغماتية إلى حد الانتهازية، وبوسعها أن تفعل كل شيء في سبيل ذلك الهدف (١٤١).

وقد ظهر إلى أي مدى يحترم هو نفسه المبدأ المقدس، المتمثل في رفض احتلال بلاد الغير عسكرياً، عندما احتل العراق الكويت عام ١٩٩٠: فمراعاة للعراق الذي كان يمول منظمة التحرير، وافترضا بأن في وسعه تحقيق مكاسب عن طريق الظهور بمظهر الوسيط لم يقيم عرفات بإدانة احتلال الكويت مما جلب عليه نقداً لاذعاً من الغرب ومن العالم العربي أيضاً (١٤٢).

لقد قام خلال حياته السياسية بعقد الصلح مع العاهل الأردني الملك حسين الذي كان حاول قتله خلال أحداث «أيلول الأسود» عام ١٩٧٠، وهو يجلس الآن إلى طاولة المفاوضات إزاء إيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل الذي كان قائد فرقة الكوماندو التي بعثها الموساد إلى تونس فاغتالت خليل الوزير - أبو جهاد الرجل الثاني في منظمة التحرير (١٤٤).

لقد أثبت ياسر عرفات، كزعيم لشعب بدون أرض، أنه يملك مزايا سياسية جمّة. وأما إلى أي مدى تعتبر هذه المزايا نافعة اليوم في قيادة شبه دولة فهذه مسألة أخرى. ذلك أن ما تحتاجه

قيادة حركة من سلوكيات، كاتخاذ القرارات الكبرى بشكل فردي، والتصرف بأموال المنظمة كما لو أنها أموال خاصة، وطرح المنظمة تارة على أنها نصيرة الديمقراطية وطوراً على أنها حركة إرهابية، يعد نقيضاً لمبادئ الحكم الديمقراطي الشرعي داخل دولة.

وعلى هذا فرغم أن تركيبة السلطة الفلسطينية الرسمية ديمقراطية فإنها - كما سيتبين من عرض الوضع القانوني والمؤسسي، والأمثلة التي ستقدم بشأن النزاعات بين السلطة ووسائل الإعلام - تتصرف بشكل غير ديمقراطي، بل تسير على النهج الذي اتسمت به على مدى عقود منظمة التحرير الفلسطينية. وقد عبر أحد كتاب صحيفة النهار عن الوضع بقوله:

«لقد جاءت الحكومة الجديدة من خلفية غير ديمقراطية ومعتادة على القمع وأيضاً فقد جلبت معها إلى هنا هذه التجارب من الدول العربية الأخرى» (١٤٥).

لقد أصبح عدد وافر من الفلسطينيين المرموقين، وبعضهم كان لسنوات عضواً في المنظمة أو مؤيداً لها مثل إدوارد سعيد، ينتقدون عرفات وسياسة السلطة بشدة. يقول الدكتور إباد السراج رئيس اللجنة الفلسطينية لحقوق الإنسان عن عرفات:

«إنه يتصرف وكأنما بتفويض رباني، ويتعرض لحقوق المواطن الفلسطيني. كل من ينتقده يعتبر عدواً. المشكلة هي أنه لا يوجد أحد ممن هم حول عرفات يقدمون له النصيحة بهذا الصدد، بل على العكس: إنهم يشقون على يده» (١٤٦).

ويقيم د. عزمي بشارة الكاتب والأستاذ الجامعي والعضو الفلسطيني في الكنيست عرفات على النحو الآتي:

«إنه ليس طاغية كصدام حسين في العراق أو الأسد في سوريا. ربما لأنه لا يستطيع ذلك. لكنه يملك نهجاً، تشكل عبر العشرين سنة الأخيرة في المنفى، يسمح له بموازنة القوى المختلفة في الساحة الفلسطينية. إنه وحده الذي يتصرف بالمال، وبه يشتري الأتباع والمناصرين. وهو ضد المؤسسات التي لا يستطيع أن يتعامل معها [...] عرفات يخشى أن يصبح لا لزوم له فيما لو أخذت المؤسسات فجأة تقوم بوظائفها بانتظام. لذا فلا بد له في كل يوم من أن يوميء بما مفاده: بدوني لا تسير الأمور» (١٤٧).

وفي الواقع فإن للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب هيئات الحكم والإدارة المدنية، منظومة موازية، لا هي شرعية على نحو ديمقراطي ولا قابلة للمحاسبة، من الأجهزة الأمنية المختلفة التي تتبع، حسب هيكل الأوامر فيها، عرفات مباشرة.

وهكذا فإن الأجهزة الأمنية التسعة - أو أكثر (١٤٨) - والتي تتكون من الشرطة والوحدات شبه العسكرية، مثل أجهزة المخابرات، هي المؤسسات التي تملك، في واقع الأمر، نفوذاً على وسائل الإعلام أكبر من نفوذ المؤسسات الحكومية التي أنشئت لغرض التعامل مع وسائل الإعلام. ومن بين الأجهزة الأمنية ما هو «عسكري»، و«سياسي»، و«وطني»، وهناك جهاز الأمن الوقائي بقيادة جبريل الرجوب الذي يختص بالصفة الغربية (١٤٩).

ويضاف إلى ذلك ثلاثة تشكيلات شبه عسكرية في الأساس: «أمن الرئاسة» وهو الجهاز الأمني للرئيس، و«حرس الرئيس»، و«القوة ١٧» وهي وحدة مسلحة قديمة كانت تقوم دوماً بمهمة الحراسة الشخصية للرئيس (١٥٠).

ولكن جهاز الأمن الوقائي هو أحد أهم الأجهزة، وهو الجهاز الذي يظهر كلما دعت الضرورة إلى إعادة وسيلة إعلام متمردة أو صحفي منتقد، في الضفة الغربية أو في القدس، إلى جادة الصواب. وكان رئيس الأمن الوقائي جبريل الرجوب خلال الانتفاضة حلقة الوصل بين عرفات وقيادة المنظمة في تونس وبين القيادة المحلية للانتفاضة، وقد نجح في غضون أشهر قليلة في تنظيم السيطرة على هذه الحركة التي بدأت كهبه جماهيرية (١٥١).

وقبل ذلك كان الرجوب قد قضى سنوات طويلاً في السجن قبل أن يطلق سراحه في سياق تبادل للأسرى جرى عام ١٩٨٥، وقد أخذ بالتعاون مع فيصل الحسيني ينسق نشاطات فتح في الضفة الغربية، وراح يعمل من وراء الكواليس - إذ كان رسمياً نائباً لرئيس تحرير مجلة عبير النسائية - كأحد كبار النشطاء في حركة فتح وحلقة وصل مع الخارج (١٥٢). واليوم على جبريل الرجوب، مثلاً، أن يتعاون مع ضباط الأمن الإسرائيليين الذين حققوا معه في السابق مثل جدعون عزرا ويعقوب بري (١٥٣). ويعرف عن الرجوب وزملائه أنهم يكثرون من «دعوة» الصحفيين ليلاً للتحقيق، ويتعدون هاتفياً، دون وجود أساس قانوني لذلك.

إن العدد الضخم ممن يعملون في الأجهزة الأمنية، - من ٩٠ إلى ١٠٠ ألف (١٥٤)، وكلهم يعتمدون في خبزهم اليومي على عرفات، يوفر له قاعدة قوة لا يستهان بها (١٥٥).

إن ازدواج المعايير هو مما يميز السلوك المتبع من جانب السلطة تجاه وسائل الإعلام: وكما ورد في فصل سابق فإنه، من ناحية الإطار القانوني، توجد مساحة للحركة تضيق باستمرار، غير أن الممارسة والتطبيق يظهران أن مفهوم دولة القانون مقلوب رأساً على عقب. في بعض الدول الأوروبية تقضي الموروثات القانونية بأن التطاول على الحكومة أو مؤسساتها أو رموزها مخالفات

يعاقب عليها، ولكن القضاء لا يفرق في هذا الصدد بين الحكومة والأشخاص أو الشركات. ولكن النقد الموجه للحكومة في مناطق السلطة الفلسطينية لا يستوجب رسمياً عقوبة قانونية، على أنه في واقع الحال يؤدي إلى عقوبات صارمة (١٥٦).

ويمثل عرفات في تصريحاته عن الإعلام صورة لهذا التناقض: ففي لقاء مع الصحفيين الفلسطينيين في غزة عام ١٩٩٤ اتهمهم بأنهم «لا يلتزمون في تغطيتهم الصحفية، بما فيه الكفاية، بالخط الوطني» وحذرهم من «الصحافة المستوردة من الخارج» (١٥٧). وقال إنه يفهم ما هي الحرية ولكن: «لا أسمح بأية آراء من متحدثين أجانب أو من الدول العربية المجاورة».

ووعد العاملين في جريدتي الفجر والشعب اللتين تدعمهما المنظمة بالمساعدة (١٥٨). وكان قبل ذلك - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ - قد أعلن أن السلطة ستقوم بدفع مرتبات جميع الصحفيين العاطلين عن العمل. وسيعامل الصحفيون الفلسطينيون من الآن فصاعداً كموظفي دولة، وكموظفين لدى مكاتب منظمة التحرير في العالم كله. لكنه أعرب عن عدم رضاه عن «النوع الجديد من الصحافة الذي انتشر هذه الأيام». وقد طلب من عدد من الصحفيين المحليين التحضير لإصدار صحيفة مركزية بدءاً بكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بحيث تستوعب جميع الصحفيين العاطلين عن العمل. كان يفترض أن تسمى الصحيفة الجديدة (فجر الشعب) وأن تكون بديلاً عن صحيفة (الفجر) المحتجبة وعن صحيفة (الشعب) وعن مجلتي (الأسبوع الجديد) و(البيادر السياسي) وكانتا ما تزالان تصدران في ذلك الوقت، ولم يكن المحرر المسؤول - كما صرح - يريد إغلاقهما في المستقبل المنظور (١٥٩).

لم تر الصحيفة الجديدة النور قط، ولم يتم تحويل الأموال الموعودة، ولكن التصور الذي طرحه عرفات لدور الصحافة ينبئ عن كثير؛ فالصحافة يجب أن تلعب دور المؤسسات شبه الرسمية التي تنشر أفكار منظمة التحرير لا التي تتبع مفهوم «الحرية» حسب تعريف السلطة الفلسطينية للمفهوم. وما يبرز هنا هو ما كنا ذكرناه سابقاً من الصدام بين أساسين مختلفين لوظيفة الإعلام: كسلطة مستقلة ناقدة، أو كأداة للتعبئة.

٢ . المؤسسات ذات العلاقة بالإعلام

٢ , ١ وزارة الإعلام

تعد وزارة الإعلام المؤسسة الأقرب إلى وسائل الإعلام من بين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية جميعا. وقد تأسست رسميا بقرار من الرئيس ياسر عرفات صادر في ١٩٩٤/٦/٢٥ في سياق عملية بناء السلطة. ومقرها الرئيسي في رام الله، ولها مكاتب في غزة والخليل ونابلس (١٦٠). ووزير الإعلام هو ياسر عبد ربه الذي يميل إلى موقف يساري (١٦١)، وكان قبلئذ مديرا للقسم الإعلامي في منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى هذا فقد كان «وزير إعلام» في «حكومة المنفى» لدولة فلسطين قبل تعيينه وزير إعلام في السلطة (١٦٢).

ورغم أن الإذاعة والتلفزيون الرسميين في فلسطين (هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية)، ووكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) مستقلة إداريا عن الوزارة فإن للوزارة علاقة غير مباشرة بإنتاج وسائل الإعلام الرسمية. ووظائف وزارة الإعلام هي:

- ◆ تنسيق وتنظيم عمل جميع وسائل الإعلام القائمة، حكومية وخاصة، وتزويدها بالمواد.
 - ◆ اعداد وتقديم مشاريع القوانين.
 - ◆ تنظيم عمل دور النشر، ووكلاء الصحف ومختلف الإعلاميين المحليين والأجانب.
 - ◆ اصدار التصريحات والبيانات الصحافية وعقد المؤتمرات الصحافية.
 - ◆ إقامة علاقات وثيقة مع أجهزة الإعلام المحلية والعربية والأجنبية والحرص على تزويدها بالمعلومات، وتسهيل عملها وإحاطتها علما بسياسة السلطة الوطنية الفلسطينية والموضوعات العامة.
 - ◆ إنتاج وإصدار مواد إعلامية مختلفة كأفلام الفيديو والأفلام السينمائية والمفكرات والروزنامات والبوسترات .. الخ.
 - ◆ إصدار نشرات وأبحاث بالعربية والإنجليزية وأية لغات أخرى عن موضوعات لها علاقة بالإعلام وبمجالات اختصاص الوزارة.
 - ◆ تنظيم حملات إعلامية لتوضيح الموقف الفلسطيني (١٦٣).
- في آذار/مارس ١٩٩٦ كان لدى الوزارة ٨٥ موظفا. ولم يكن بالإمكان لهذا العدد أن يزداد بشكل ملحوظ نظرا للظروف المالية للسلطة التي كانت تزداد صعوبة باستمرار.
- تضم الوزارة خمس مديريات، سنعرض لها فيما يلي باقتضاب.

مديرية الصحافة والإعلام المحلي: ومهمتها إدارة وتصويب عملية وصول وضخ المعلومات العامة من حياة المجتمع الفلسطيني والسياسات الرسمية للحكومة، من «أجل توخي الدقة حول نفس الأخبار ووقائع الأحداث، عندما تقوم بتغطيتها أجهزة الإعلام الأخرى الإسرائيلية والعربية». وضمن هذه المديرية يتم جمع وتقييم معلومات وإحصاءات عن الأحداث الجارية، كما يتم تنظيم المؤتمرات الصحافية، وتحضير البيانات الصحفية وتصريحات الوزارة. ونجد ضمن هذه المديرية أيضا دائرة الإنتاج الفني التي «تعنى سينماتيا وتلفزيونيا وفوتوغرافيا بإعداد البرامج والريپورتاجات التنبؤية والسياحية»، وهذه البرامج والريپورتاجات توثق الأحداث السياسية والاجتماعية. هذه المديرية مسؤولة كذلك عن إصدار البطاقات الصحفية للصحفيين المحليين.

مديرية الشؤون الإدارية والمالية: وتنظم إضافة إلى الأمور المالية (من حسابات، وخطط للميزانية، ومرتبات .. إلخ)، الشؤون القانونية للوزارة. وهي تعنى أيضا بتطوير الهيكل الإداري للوزارة، ووضع المشاريع للدورات التدريبية، وسوى ذلك.

مديرية الإعلام الخارجي: وتقوم بنشر التقارير والدراسات والكتيبات حول موضوعات شتى لها صلة بالحياة في فلسطين وذلك في مختلف اللغات - سوى العربية - وتقوم بتوجيه هذا الانتاج نحو وسائل الإعلام والمؤسسات الأجنبية. وتقدم الخدمات الصحفية للصحفيين الأجانب في فلسطين أو في إسرائيل، وهي، مثلا، مسؤولة عن إصدار البطاقات الصحفية لهؤلاء الصحفيين. وكانت قد أصدرت حتى آذار/مارس عام ستة وتسعين ٨٤٢ بطاقة صحفية للأجانب، و٣٦٥ للمحليين، و١٢٨ للصحفيين المحليين العاملين مع مؤسسات صحفية أجنبية. ولم تصدر سوى ٧ بطاقات صحفية للصحفيين العرب من غير الفلسطينيين.

والمديرية مسؤولة أيضا عن الملحقين الإعلاميين في الممثلات الفلسطينية في الخارج. وهي تتابع ما يكتبه الصحفيون الأجانب في تقاريرهم وتقوم بنشر الردود بالوسائل المتاحة في حال نشوء حاجة لذلك. وقد دأبت منذ عام ١٩٩٤ على إصدار ملخص يومي للصحف. وضمن مسؤوليات المديرية تقع ترجمة التقارير المنشورة في الصحف الأجنبية.

مديرية العلاقات العامة: وتمثل همزة وصل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختلفة. وتحتفظ بعلاقات مع النقابات والجامعات والأحزاب العربية والإسرائيلية، ومع وزارات الإعلام في العالم العربي والمؤسسات الصحفية العالمية. وفيها «قسم المنظمات غير الحكومية» (في المناطق الفلسطينية وفي إسرائيل)، ويقوم بجمع المعلومات عن طبيعة هذه المنظمات ومشاريعها وبرامجها والجهات الفلسطينية التي يتم من خلالها تنفيذ هذه المشاريع والبرامج.

مديرية المطبوعات والنشر: وتعنى بضبط حركة المطبوعات والمواد الإعلامية المقروءة

والمرئية والمسموعة، من خلال الحفاظ على تطبيق القوانين التي تخص الإعلام. وهي تقوم بمنح التراخيص لوسائل الإعلام المختلفة، وتقع على عاتقها مسؤولية الإشراف على عمل هذه الوسائل. وهذه المسؤولية تقع على عاتق عدة أقسام تراقب بشكل عام مضمون الصحف والمجلات والبريد الإذاعي والتلفزيوني والكتب التي يتم نشرها لضمان وقوع هذا المضمون في نطاق القانون. وتوجد في المديرية « دائرة التفتيش الميداني » التي تشرف على عمل المطابع والمكتبات وأكشاك بيع الصحف ومحلات الفيديو ومحلات بيع أشرطة الكاسيت.

وتنظم وزارة الإعلام أيضا ورشات وحلقات دراسية في موضوعات مختلفة ليست بالضرورة متصلة بالإعلام، ومثال ذلك: الانتخابات، والمستوطنات، والاحتلال. ويتم إصدار كتيبات عن هذه النشاطات توزع على جمهور أوسع.

ويتم أسبوعيا وبانتظام عقد مؤتمر صحفي تحت عنوان « واجه الصحافة » ويستضاف فيه سياسي فلسطيني. ومن مرامي هذا النشاط جعل السلطة الوطنية الفلسطينية أقرب منالا للصحفيين الفلسطينيين والأجانب (١٦٤).

إن كل ما ذكر من وظائف ونشاطات يرسم صورة لمؤسسة لا يقتصر عملها على مهام التنسيق والإشراف بل يتعداه إلى المشاركة في عملية توليد المعلومات. وعبر تزويد وسائل الإعلام والمؤسسات المختلفة بالمواد فإن وزارة الإعلام تحظى بإمكانية التأثير المباشر في سبيل السعي إلى عرض سياسة السلطة الوطنية بالشكل « الصحيح ». وتقوم الوزارة بتعزيز هذا التأثير المباشر عن طريق تمتعها بسلطة التحكم.

ورغم أن وجود وزارة إعلام في معظم الدول العربية أمر عادي، فإن إنشاء هذه الوزارة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية لم يكن تحصيل حاصل بل نتيجة لمناقشة الموضوع. وفي كتاب صادر عن وزارة الإعلام عرض للبعثات على إنشاء الوزارة. ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

المرحلة الانتقالية لن تؤمن حالة استقرار وهذا يستدعي إعلاما مركزيا فاعلا من أجل « منع تشتت الرأي العام الفلسطيني وضياعه ». وعدم الاستقرار يجعل من الصعب على المستثمرين الإقدام على الاستثمار في مجال الإعلام مما يمكن أن ينشأ عنه حالة فراغ إعلامي. وهذا يدفع بالسلطة الفلسطينية، شاءت أم أبت، إلى تأسيس إعلام رسمي ووزارة إعلام للحيلولة دون حالة الفراغ هذه.

خصائص الوضع الفلسطيني الفريدة (الشتات، وتشردم الأوضاع والبنى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة) خلقت حالة من الفلتان، مما طرح ضرورة وجود إعلام مكثف وواسع الانتشار وبإمكانات كبيرة، وهذا غير ممكن إلا عبر الإعلام الرسمي وبقيادة وزارة إعلام، على الأقل في المراحل الأولى.

وجود وزارة إعلام لا يعني بالضرورة نسخاً لأسوأ التجارب الإعلامية التسلطية في العالم الثالث، وأن يكون للدولة الحرية في تسيير الإعلام. إن الثورة في عالم الاتصالات والتقاليد الديمقراطية عند الفلسطينيين تجعلان من المحتم إنشاء نماذج إعلامية فلسطينية حديثة وديمقراطية.

أهمية وجود وزارة إعلام لا تعني بالضرورة الإدمان على هذا الأمر وتوسيعه، بل يجب الاكتفاء بجعل الإعلام الرسمي في أضيق الحدود الممكنة (إذاعة واحدة، تلفزيون واحد، صحيفة واحدة) لأن التوسع في هذا الميدان يضرب حرية الصحافة. والإعلام الرسمي، مهما تطور، لا يرتقي إلى جاذبية وفعالية وانتشار الإعلام الخاص، ولذا من الضروري سنّ القوانين المشجعة على الاستثمار في الإعلام.

إن درجة تطور المجتمع الفلسطيني أدت إلى غياب المجتمع المدني مما حال دون نشوء السيطرة الذاتية الخاصة. والسيطرة الذاتية تعني توفر عملية تحكم من الصحفيين وأجهزة الإعلام نفسها تنمو مع تبلور مفهوم الوطن ومجمل الأهداف والأخلاق العامة.

في هذه المحاجة الفكرية تبرز المعضلة التي تطبع علاقة السلطة بالإعلام: من جهة هناك الإرادة لخلق إطار لإعلام حر محتمل، وللسماع بوجود إعلام رسمي، لكن شرط أن يكون مقيداً، ومن جهة أخرى يتم تصوير مراقبة المضمون في وسائل الإعلام كضرورة. وقد مثلت وزارة الإعلام في النقاش داخل السلطة الفلسطينية موقفاً ليبرالياً نسبياً، فهي قد طالبت بالتعامل مع أجهزة الإعلام بشكل منظم ومنضبط ومؤسستي، لكن في حدود تصور معين لدور الإعلام. وهكذا فإن كل ما سبق إيراده من حجج يستند إلى تصور بوجود وظيفة تعبوية، أو على الأقل وظيفة توعوية، للإعلام. وقد وصف ذلك الكتاب الصادر عن وزارة الإعلام، «معطيات وحقائق»، الأهداف التي يجب على وسائل الإعلام الفلسطينية أن تضعها نصب أعينها (وحدد الضوابط القانونية لذلك). الوظيفة الأولى والأهم هي دعم واتباع «الأهداف الوطنية». وهذه الأهداف الوطنية أقرتها منظمة التحرير الفلسطينية (الانسحاب الإسرائيلي من الضفة، وإزالة المستوطنات وتكريس الحقوق الفلسطينية بما فيها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة، .. إلخ)، وهي أهداف حازت على الإجماع الوطني الفلسطيني.

ومن الأهداف الأخرى للإعلام إثبات مشروعية السلطة الوطنية، وإظهار تمسك الشعب الفلسطيني بالسلام كخيار استراتيجي وكشف تنصل حكومة إسرائيل من السلام والاتفاقات المعقودة، والأضرار التي ستلحق بالمنطقة في حال انهيار عملية السلام. وعلى الإعلام أن يظهر أن الشعب الفلسطيني جزء من الوطن العربي وأن يبرز ضرورة تعزيز الروابط مع الأشقاء العرب ولا سيما مصر والأردن.

ورغم التشديد المتكرر على وجوب أن يحدث ذلك بأكثر الصور موضوعية، وأن يتم أخذ

جميع الآراء والاتجاهات داخل المجتمع الفلسطيني بعين الاعتبار، فإنه من الواضح أن هذا إنما يجب أن يتم داخل إطار التوجيهات المذكورة (تأييد عملية السلام، وتأييد منظمة التحرير. . إلخ). وعلاوة على ذلك فمن المفروض أن ينظر إلى هذا على أنه من الأمور البديهية. وقد تم طرح مسألة وجود رأي عام فلسطيني موحد على أنه الأمر المنشود، وتم طرح النقد على أنه مصدر تهديد. ولم يتم النظر إلى الإعلام على أنه سلطة رابعة مستقلة، بل على أنه خادم للسياسة.

والحجة التي تتعلق بالمرحلة الانتقالية غير المستقرة التي وردت أعلاه لها ما يسوغها. فمما يجعل التفاوض مع إسرائيل أصعب أن تأخذ وسائل الإعلام الفلسطينية، مثلاً، بتمجيد التفجيرات داخل إسرائيل، أو بمهاجمة عملية السلام. على أن مجرد قمع هذه الآراء لا يعني إزالتها، وهنا ينشأ سؤال ملح وهو: هل ستزول هذه القيود والإجراءات بعد التوصل إلى الوضع النهائي؟

٢,٢ هيئة التنسيق لمؤسسات المرئي والمسموع

في حزيران/يونيو ١٩٩٧ اقترحت وزارة الإعلام على عرفات والمجلس الوزاري في رسالة إقامة هيئة تنسيق لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة « لتنظيم عمل الإذاعات والتلفزيونات الخاصة، والإشراف عليها، وضمان التزامها (١٦٥) ». وقد تم إنشاء هذه الهيئة التي نجد وصفاً مفصلاً لها في مشروع قانون المرئي والمسموع لعام ١٩٩٦ (أنظر الباب الرابع الفصل ٣, ٣).

وحسب مشروع القانون فأعضاء هذه الهيئة هم:

- ◆ وزير الإعلام رئيساً لها
- ◆ مندوب عن وزارة الداخلية
- ◆ مدير عام مديرية المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام
- ◆ مندوب عن وزارة الاتصالات
- ◆ مندوب عن وزارة الاقتصاد والتجارة
- ◆ مندوب عن وزارة المالية
- ◆ ثلاثة خبراء متخصصون في مجالات مختلفة ذات علاقة بالإعلام يعينهم الوزير (١٦٦).

وليس معلوماً لنا إلى أي حد تمت ترجمة هذه القائمة من المشاركين في الهيئة إلى واقع. من بين الخبراء المشار إليهم في البند الأخير نبيل الخطيب رئيس دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت

وسمير قمصية رئيس اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الخاصة في فلسطين. وقد انتقد الأخير الهيئة من حيث قلة فاعليتها، حيث إن الخلافات بين المؤسسات المختلفة ضمن السلطة الفلسطينية عطلت عملها. وبغض النظر عن هذا الانتقاد فإن الهيئة تشكل على الأقل منبرا لمناقشة مطالب وقضايا المحطات الخاصة، والمسائل المتعلقة بالمستوى، وأنظمة الترخيص والعمل وذلك بمشاركة جميع الجهات المختصة، حتى وإن لم يكن ثمة ضمانات بأن يكون لهذه المناقشة أثر عملي ملموس.

لقد أنيطت بهيئة التنسيق في مشروع قانون المرئي والمسموع « مهمة استشارية وتقريرية معا » (١٦٧)، على أن القرارات النهائية بشأن قضايا وسائل الإعلام المرئية والمسموعة تبقى في يد وزير الإعلام. وتقدم هيئة التنسيق الاقتراحات والتوصيات بشأن كل ما يتعلق بمؤسسات المرئي والمسموع، وكذلك الإجراءات العقابية لمن لا يلتزم بشروط الترخيص مما يمكن الوزير من اتخاذ قراراته في ضوءها (١٦٨). وهكذا فإن الوظيفة الأساسية لهيئة التنسيق تنحصر في تقديم الاقتراحات للوزير لاتخاذ قراراته بناء عليها.

٣. الإطار القانوني

بداية فإن الوضع القانوني في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني غير واضح. لقد أعلن عرفات في قرار أصدره في أيار/مايو ١٩٩٤ أن جميع القوانين التي أصدرتها الإدارة العسكرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ لاغية، رغم أنها يجب - حسب اتفاق القاهرة - أن تبقى سارية المفعول حتى إشعار آخر. وكان من نتائج ذلك - وبسبب غياب التشريع الفلسطيني - أن القوانين العثمانية والانتدابية غدت في الجانب المدني سارية المفعول، وأما قوانين العقوبات فقد استندت إلى القانون الأردني أو المصري (١٦٩) لم يرد في المرسوم الرئاسي ذكر للطريقة التي تعطي بها إسرائيل موافقتها على القوانين التي يتم سننها بموجب شروط اتفاق القاهرة. وبقي من غير الواضح تبعاً لذلك ما إن كان في مقدور إسرائيل التدخل في كل مرحلة من مراحل التشريع. كما ظل غير واضح إلى أي مدى بقيت القوانين التي تم سنها قبل انتخابات المجلس التشريعي سارية المفعول (١٧٠).

يعتبر قانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٩٥ أهم مرجع بالنسبة لعمل وسائل الإعلام الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي. ويوجد بالإضافة إلى هذا القانون مشروع قانون المرئي والمسموع الذي لم يدخل حيز التطبيق بعد. وقبل أن نمضي قدماً في فحص هذين الأساسيين لا بد من نظرة إلى الدستور الفلسطيني المقترح الذي يفترض أن يكون أساساً لكل القوانين الأخرى.

١,٣ الدستور الفلسطيني المقترح

ثمة مادتان في الدستور الفلسطيني المقترح لهما علاقة بحرية الرأي في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية. المادة الثانية والعشرون، التي تستند إلى المادة التاسعة عشرة من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية، تتعلق بحرية الرأي:

« لكل فرد الحق في حرية الفكر والاعتقاد والتعبير وفي نشر رأيه شفويا أو كتابة، أو بأي شكل أدبي أو تعبيري، مع مراعاة القيود التي يفرضها القانون بشأن احترام حقوق وسمعة الآخرين وحماية الأمن الوطني والأمن العام والصحة العامة والأخلاق العامة (١٧١) ».

وتضمن المادة التالية، الثالثة والعشرون، حرية الصحافة:

« بالنظر إلى ما ورد في المادة الثانية والعشرين أعلاه من استثناءات فإن حرية الصحافة، والطباعة، والنشر، ووسائل الإعلام مضمونة. والرقابة على الصحف ممنوعة، ولا يجوز تحذير أي صحيفة أو تعطيل صدورها أو إغلاقها بإجراءات إدارية» (١٧٢).

هاتان المادتان تشكلان أساس أي قانون لاحق له صلة بوسائل الإعلام. وقد أقر المجلس التشريعي الدستور، ولكن عرفات لم يصدق عليه حتى الآن دون تقديم سبب لذلك، وعلى هذا فهو لم يدخل حيز التطبيق بعد.

٢,٣ قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥

لقد اشير في اتفاق القاهرة إلى أن السلطة الفلسطينية يجب أن تسعى إلى إيجاد قواعد قانونية لضبط وسائل الإعلام:

« ستسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المشترك والتسامح، وسوف تمتنعان عن التحريض، بما في ذلك الدعاية العدائية ضد الجانب الآخر، دون الانحراف عن مبدأ حرية التعبير، وسوف يتخذ الجانبان الإجراءات القانونية لمنع هذا التحريض من قبل أي منظمات أو مجموعات أو أفراد ضمن منطقة النفوذ القانوني لكل جانب (١٧٣) ».

لقد كان قانون المطبوعات أحد أوائل القوانين التي أقرت في ظل السلطة الوطنية. وقد تم

إقراره، أي أن عرفات وقع عليه، في وقت كانت السلطة الوطنية فيه ما زالت تتألف من الأربعة والعشرين عضوا الذين عينهم عرفات، ولم يكن ثمة آنذاك هيئة ديمقراطية منتخبة. وفي ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٥ دخل القانون حيز التطبيق لكي يحل محل اللوائح المعمول بها في أيام البريطانيين والأردنيين والمصريين والإسرائيليين التي ظلت حتى ذلك الحين سارية المفعول في قطاع غزة والضفة الغربية.

في المادة الثانية من قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥ ضمان لا مرية فيه لحرية الصحافة:

«الصحافة والطباعة حرتان، وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، وكتابة، وتصويراً ورسماً في وسائل التعبير والإعلام» (١٧٤).

وفي المادة الثالثة وردت التتمة المعتادة التي تنص على أن حرية الصحافة هذه إنما هي مكفولة في حدود القوانين ومع حفظ الحريات والحقوق والواجبات العامة، إضافة إلى وجوب احترام حرية الحياة الخاصة للآخرين ولحرماتها.

وقد اشار قانون المطبوعات إلى المزيد من التهديدات بشأن مضمون المادة الصحفية، وما يمكن نشره. ويجدر الاقتباس من عدة مواد في قانون المطبوعات لإيضاح هذا الجانب. في المادة السابعة نقراً:

أ- على المطبوعات أن تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة، وأن تعتبر حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للمواطنين كما هي حق لها.

ب- يوجب ألا تتضمن المطبوعات الدورية الموجهة إلى الأطفال والمراهقين أية صور أو قصص أو أخبار تخلّ بالأخلاق والقيم والتقاليد الفلسطينية.

وتتضمن المادة ٣٧ حظراً على النشر فيما يتعلق بـ:

١. معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن العام أو أسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها أو تدريباتها.

٢. المقالات والمواد التي تشتمل على تحقير الديانات والمذاهب المكفولة حريتها قانوناً.

٣. المقالات التي من شأنها الإساءة إلى الوحدة الوطنية أو التحريض على ارتكاب الجرائم أو زرع الأحقاد وبذر الكراهية والشقاق والتنافس وإثارة الطائفية بين أفراد المجتمع.

٤. وقائع الجلسات السرية للمجلس الوطني ومجلس وزراء السلطة.
٥. المقالات أو الأخبار التي يقصد منها زعزعة الثقة بالعملة الوطنية.
٦. المقالات أو الأخبار التي من شأنها الإساءة لكرامة الأفراد أو حرياتهم الشخصية أو الإضرار بسمعتهم.
٧. الأخبار والتقارير والرسائل والمقالات والصور المنافية للأخلاق والآداب العامة.
٨. الإعلانات التي تروج الأدوية والمستحضرات الطبية والسجائر، وما في حكمها، إلا إذا أجاز نشرها مسبقاً من قبل وزارة الصحة.

وتمنع المادة ٣٩ نشر «محاضر المحاكم في أي قضية معروضة عليها قبل صدور الحكم القطعي فيها، وفي كل قضية تتعلق بمواطن يقل عمره عن ١٦ عاماً إلا إذا أجازت المحكمة نشرها»، وقد لقيت هذه المواد من القانون - إضافة إلى مواد أخرى - انتقادات من جهات عدة، حيث إن الصياغة الشديدة العمومية، كما ذكرت تلك الانتقادات، تتيح مجالاً لشتى التفسيرات (١٧٥). إن صيغاً من قبيل «مبادئ الحرية»، و«المسؤولية الوطنية»، و«الحقيقة»، و«التقاليد الفلسطينية»، وما أشبهها تفسح المجال للتأويلات. ويبقى المقصود بـ.. (الإساءة للوحدة الوطنية)، مثلاً، غير واضح؛ وكذلك لا يعرف المرء أية (تقاليد فلسطينية) هي المقصودة. ولذا فمن المحتمل أن تستخدم هذه المواد لمنع نشر ما ليس مرغوباً في نشره، أو أن يتم اللجوء إليها لتبرير إيقاع عقوبة بمن قام بنشر مواد معينة.

وحسب رأي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فإن سرية المعلومات بشأن الشرطة وقوات الأمن هي حق من حقوق كل دولة. ولكن لا بد هنا من إثارة السؤال: ما هي السبل القانونية أو الآليات القضائية المتاحة في سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية التي من شأنها توفير الفرصة - إذا ما اقتضى الأمر - للدفاع عن حقوق الفرد إزاء الدولة، أو لمنع تطبيق هذه المواد من القانون بشكل تعسفي (١٧٦).

في دراسة مقارنة بين قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني الجديد وبين قوانين الصحافة المعمول بها في عدد من الدول الأوروبية والأمريكية يشير (دودنسكي وأبو خاطر) إلى أن محاضر الجلسات البرلمانية، في جميع البلدان الديمقراطية التي قاما بدراستهما (١٧٧)، متاحة للإطلاع العموم، ولا يتم الحفاظ على سريتها إلا في حالات محددة تحديداً دقيقاً. وبالنسبة لجلسات المجلس التشريعي فإنها يمكن أن تصنف كجلسات سرية بناءً على طلب من رئيس السلطة الوطنية، أو رئيس المجلس التشريعي أو ثلث أعضاء المجلس التشريعي. وعلى هذا فمن السهل إبقاء الجلسات سرية. وتمنع المادة ٣٧ من قانون المطبوعات والنشر نشر محاضر هذه

الجلسات. فإذا نوقشت في جلسة من الجلسات أمور لا يراد لها أن تنشر فمن السهل تصنيف تلك الجلسة كجلسة سرية. (١٧٨)

وإلى جانب القيود المذكورة التي تخص بشكل مباشر حق التعبير عن الرأي بحرية، توجد في قانون المطبوعات والنشر تعليمات تسمح للسلطة الوطنية بممارسة السيطرة على الصحافة بصورة رسمية. ويمكن هنا التطرق إلى مجالين نجد أن دودنسكي وأبو خاطر قد قارنا في دراستهما بينهما وبين نظائر لهما في بلدان ديمقراطية معينة ذكراهما.

المجال الأول يتعلق بضرورة الحصول على ترخيص من الحكومة. فخلافا لما هي عليه الحال في كل البلدان الغربية مدار البحث فإن السلطة الفلسطينية تشترط قبل إصدار أي مطبوعة الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام. وقد بسط القانون في أكثر من مادة الشروط المحددة لكل نوع من أنواع الترخيص. وهذه الشروط تتناول الجنسية (١٧٩) ومواصفات الناشر والوضع المالي ووتيرة الصدور. ولا تنطبق الشروط المتعلقة بمواصفات الناشر على المنشورات الصادرة عن الأحزاب السياسية (١٨٠)، مع وجود ثلاثة استثناءات. وثمة شروط أخرى لمنح التراخيص: ففي المادة ٢١ تم تحديد الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب على أي مطبوعة أن توفره قبل الحصول على ترخيص. والصحف والمجلات الحزبية مستثناءة من هذا الشرط.

ويلغى ترخيص إصدار مطبوعة، وفقا للمادة ٢٣ من القانون، في حال عدم إصدار المطبوعة لمدة ستة أشهر من تاريخ إصدار الترخيص. وفي حال الصحيفة اليومية فإن توقفها عن الصدور ثلاثة أشهر متعاقبة يلغي الترخيص، وأما المجلة الأسبوعية فالمدة القصوى للتوقف عن الصدور هي اثنا عشر شهرا متعاقبة قبل سحب الترخيص، والمطبوعة التي تصدر بصورة منتظمة وبحيث تكون الفترة بين العدد والعدد أكثر من أسبوع يتم سحب ترخيصها في حال توقفها أربعة أعداد متتالية، وهذا لا ينطبق أيضا على الصحافة الحزبية.

ويقدم طلب الحصول على ترخيص إلى مديرية المطبوعات والنشر بوزارة الإعلام التي تعرض الطلب على وزير الإعلام، بعد دراسته والتثبت من مطابقته للشروط. وللوزير بعد ذلك أن يوافق على الطلب أو يرفضه، وعليه أن يصدر قراره هذا في غضون ثلاثين يوما.

يجب أن يكون صاحب المطبوعة فلسطينياً مقيماً في فلسطين. وعلى غير الفلسطيني الحصول على موافقة من وزارة الداخلية لهذا الغرض. ويجب أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

وأما المجال الثاني فهو يخص استيراد المطبوعات الأجنبية وقد نظمت المادتان ٣٤ و٣٥ استيراد هذه المطبوعات. ويجب إبلاغ وزارة الإعلام في كل حالة يتم فيها السعي إلى استيراد مطبوعة دورية من الخارج. وعلى دار التوزيع الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام بذلك ولمرة

واحدة. ويستثنى من هذا المؤسسات الحكومية والجامعات وهيئات البحث العلمي، على أن عليها الحصول مسبقاً على موافقة من الوزارة. وأما المطبوعات التي تتضمن ما يحظر نشره بموجب قانون المطبوعات والنشر فيمنع إدخالها من الخارج (المادة ٣٧ ب).

وفي حال عدم قيام مطبوعة أجنبية توزع في فلسطين بواجبها في نشر تصحيح خبر معين حسب المواد ٢٥، ٢٦، ٢٧ (١٨١) فإن في وسع وزير الإعلام «اتخاذ الإجراء الذي يراه مناسباً» (المادة ٢٩)، وهذا يتضمن، إذا دعت الضرورة، عدم السماح لتلك المطبوعة بالوصول إلى القراء الفلسطينيين.

ومن الجدير بالملاحظة فيما يتعلق بقوانين توزيع المطبوعات أن بيع المطبوعات الفلسطينية - وفي هذه الحال لا يقصد المطبوعات التي تصدر بشكل دوري - يخضع مباشرة لوزارة الإعلام. وتطالب المادة ٣٣ بأن يتم إيداع أربع نسخ من كل مطبوعة غير دورية لدى دائرة المطبوعات والنشر وذلك قبل توزيع المطبوعة. ويتيح هذا النص، إضافة إلى التحديدات الواردة في المادة ٣٧، الفرصة لوزارة الإعلام لتعطيل التوزيع وحجب المطبوعة عن الجمهور (١٨٢).

تشير دراسة دودنسكي وأبو خاطر إلى أن قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لا يضمن حق الوصول إلى المعلومات. ليس لوسائل الإعلام، بحسب القانون، حق على الحكومة في أن تزودها بالمعلومات. وفي المادة ٦ مجرد إشارة إلى أن الجهات الرسمية تعمل على «تسهيل مهمة الصحفي في الاطلاع على برامجها ومشاريعها». وليس هناك نص على وجود حق في الحصول على المعلومات. وكذلك فليس هناك أمام الصحافة الفلسطينية بحسب القانون، إمكانية المطالبة بالمعلومات على أساس أنها مما يهم الجمهور. وهذا الأمر - للمقارنة - وارد بالنسبة للدول الأوروبية التي درسها الباحثان، مع استثناء بريطانيا.

المادة ٩ تحظر تلقي أي دعم مادي أو توجيهات من أية دولة أجنبية، في حين يجب على أية مطبوعة دورية تريد تلقي الدعم من جهات خارجية غير حكومية أن تتقدم بطلب إلى وزارة الإعلام وأن تحصل على موافقة الوزارة قبل تلقي الدعم. والخروج عن هذا القانون يوجب أقصى عقوبات بالسجن والغرامة يتضمنها قانون المطبوعات والنشر (المادة ٤٥). وتكمل المادة ١٠ بالقول إنه يحظر على كل من يعمل بالصحافة أن يرتبط بعلاقة عمل مع أية جهة أجنبية إلا إذا كان ذلك بموجب نظام مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية.

المادتان ٤٣ و ٤٨ تتناولان العقوبات المفروضة على من يخالف مواد قانون المطبوعات والنشر. وهي تتراوح بين الأمر بنشر اعتذار وبين دفع غرامة قد تصل إلى ٦ آلاف دينار أردني، أو السجن مدة أقصاها ستة أشهر. ويعلق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في نقده للقانون على هذه المسألة قائلاً:

« تبدو العقوبات غير متنسقة على الإطلاق مع مرامي القانون، وسيكون لها عواقب وخيمة على استعداد الأفراد للنشر. هذه العقوبات تسهم في مفارقة عيوب القانون ولا سيما في غياب أي إيضاح بشأن الإجراءات القضائية فيما يتعلق بتطبيق القانون» (١٨٣).

وتعلن المادة ٥٠ في الختام أن قانون الصحافة رقم ٣ لعام ١٩٣٣ لقطاع غزة وقانون الصحافة رقم ١٦ لعام ١٩٦٧ للضفة الغربية وجميع الأوامر والتعليمات التي تتناقض مع قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥ لاغية. وهذا يعني أن قانوني الصحافة المذكورين تم الاستبدال بهما من خلال القانون الأخير، إلا أن القوانين الأخرى، مثل قانون الطوارئ البريطاني لعام ١٩٤٥ أو القوانين المصرية، تبقى سارية المفعول، الأمر الذي يتيح للسلطة الفلسطينية إمكانية إضافية لفرض القيود على الصحافة (١٨٤). ويقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مثالا في هذا المضمار: الأمر رقم ٥٥٥ لعام ١٩٥٧ الصادر عن الإدارة المصرية يمنع نشر أي معلومات «لها صلة بالأوضاع العسكرية أو الاستراتيجية». ولما كان هذا الأمر متوافقا مع قانون المطبوعات والنشر الجديد (أنظر المادة ٣٧) فإن في الإمكان الاستمرار في تطبيقه. وعقوبة السجن المنصوص عليها في ذلك الأمر تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات وهذا يتعدى كثيرا مدة العقوبة في القانون الجديد (١٨٥). وأما مدى صحة السياق القانوني لهذا الطرح من جانب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فليس بإمكاننا الفحص عن ذلك هنا. وفي النهاية فإنه لا يمكن الرجوع إلى الأمر المصري المذكور لأن مدة العقوبة المنصوص عليها فيه لا تساوي ما نص عليه قانون المطبوعات والنشر الجديد، ولذا فإن هناك تعارضا بين القانونين. والأمر يعتمد على كيفية تقييم المحكمة لهذا التناقض.

ليس واضحا في قانون المطبوعات والنشر أي المحاكم والإجراءات القضائية ستأخذ على عاتقها الحفاظ على القانون وضمان التمسك به. تنص المادة ٤٢ أ على أن تقوم «المحكمة المختصة» بالنظر في جميع المخالفات التي ترتكب خلافا لأحكام القانون المذكور. ولكن يبقى غير واضح أي المحاكم ستقوم بذلك. وقد خول وزير الإعلام بموجب المادة ٤٩ «إصدار الأنظمة والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون».

يمكن القول على وجه الإجمال أن قانون المطبوعات والنشر للسلطة الوطنية الفلسطينية فتح الباب لعدة إمكانيات للسيطرة على وسائل الإعلام. والخلاصة التي وصل إليها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان غير مشجعة:

« إن قانون الصحافة هو سمة مؤسفة جدا لفترة الحكم الفلسطيني. تسعى مواد الإحدى والخمسون إلى السيطرة على الإعلام والاستهانة بحرية التعبير. وفي

الوقت نفسه يعطي السلطة التنفيذية صلاحيات جارية، بينما يسكت عن قضايا الرقابة القضائية والرجوع إلى المحاكم في حال المسّ بالحقوق» .

« في غزة كان ثمة أمل عظيم بأن يمثل استهلال الحكم الذاتي، حتى بصورته المشرذمة والمشوهة التي انعكست في اتفاقات القاهرة، انكفاء عن سنوات طويلة من الاحتلال والقمع. ولكن قانون الصحافة لسوء الحظ يشير إلى عدم وجود نية حقيقية لدى السلطة الفلسطينية لاحترام حقوق الإنسان أو لتأسيس إطار لمجتمع مدني ديمقراطي» .

وردا على النقد الموجه من جهات متعددة تقول وزارة الإعلام - وهي المسؤولة عن صياغة مشروع القانون:

« صحيح أن قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٥ لا يرقى إلى مستوى الكمال، والكمال أصلا غاية لا تدرك، وأن في القانون بعض المثالب، وفيه نواقص. ولكن الأصح هو أن وجود قانون أيا كان مستواه وأيا تكن مواصفاته، هو بحد ذاته إنجاز بالنسبة للشعب في مرحلة البناء الانتقالية» (١٨٧) .

واستكمالاً لقانون المطبوعات والنشر لا بد من الإشارة إلى أن ياسر عرفات وضع موضع التنفيذ أجزاء من مضمونه وذلك بمرسوم صدر عام ١٩٩٨ في خطوة مرتبطة بما يسمى اتفاقية واي. ففي ١٩/١١/١٩٩٨ أصدر مرسوماً ضد التحريض، وذلك بعد أن اتهمت الحكومة الإسرائيلية السلطة الوطنية الفلسطينية قائلة إن وسائل الإعلام الفلسطينية ما زالت تدعو باستمرار إلى استخدام العنف ضد إسرائيل.

وفي المرسوم، وباقتباس حرفي تقريبا من القانون، منع لكل شكل من أشكال التحريض تحت طائلة العقوبة. وفي سياق إصدار المرسوم أحال عرفات إلى عدة وثائق قانونية من بينها قانون الانتداب البريطاني لعام ١٩٣٦ وأوامر مصرية في قطاع غزة صادرة في عام ١٩٦٢، وقانون العقوبات الأردني لعام ١٩٦٠ وفي مؤتمر المنظمة لحقوق الإنسان «الحق» جرى نقاش مفاده أن القوانين المصرية المذكورة لعام ١٩٦٢ نصّت ضمنا على أن مرسومات ذات أثر واسع من هذا القبيل لا يجوز أن تصدر عن السلطة التنفيذية إلا في حال عدم وجود سلطة تشريعية في حال الانعقاد. ولكن المجلس التشريعي الفلسطيني كان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ منعقداً، وعلى هذا لا ينطبق الاستثناء على ذلك الوضع. والنتيجة هي أن إصدار عرفات لذلك المرسوم - بناء على ما تقدم - غير قانوني، ومخالف أيضاً، حسبما يقول أمين مكّي المستشار في الأمم المتحدة وهو فلسطيني، لمبادئ الدستور الفلسطيني لأن القوانين التي يستند إليها المرسوم

صادرة عن حكومات غير ديمقراطية.

على أن المرسوم لم يبلغ، وكان من أول مظاهر تطبيقه اعتقال ثمانية صحفيين كانوا في طريقهم إلى منزل الشيخ أحمد ياسين لإجراء مقابلة معه (١٨٨).

٣,٣ مشروع قانون المرئي والمسموع

أغفل قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥ مجالا كاملا هو: الإعلام الإلكتروني. فليس فيه ذكر، في أي موضع، لعمل محطات الإذاعة والتلفزة. وقد كانت النية ساء هذه الثغرة من خلال قانون يخص المرئي والمسموع. ولكن هذا القانون ما زال عبارة عن مشروع قانون، وفي الغالب فإنه سيتم إقراره بصيغته الحالية. وليس هذا في نطاق الممكن حتى الآن: فمسألة الموجات المخصصة للمناطق الفلسطينية على الأثير لا بد من التفاوض حولها مع الإسرائيليين، ولم يتم حسمها بعد (١٨٩).

وقد نشأت الحاجة إلى مشروع القانون هذا بنشوء عدد كبير من المحطات الخاصة في مناطق الحكم الذاتي، وجاء مشروع القانون فيما يبدو كرد فعل على هذا الوضع. ولعله ما كان يصاغ بهذه الصورة على الإطلاق لو أن المقصود به كان الإذاعة والتلفزيون الرسميين التابعين لهيئة الإذاعة الفلسطينية. ولا يتطرق مشروع القانون للمحطتين الرسميتين في أي موضع.

يستند مشروع قانون المرئي والمسموع لعام ١٩٩٦ إلى قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥، وفي بعض مواد إichالات على ذلك القانون الذي سبقه.

تشير الفقرة ١٤ من المادة العاشرة، وهي المادة التي تسرد الأمور التي تجب مراعاتها عند إعطاء التراخيص لمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، إلى أن على المؤسسات الإعلامية «التقيد بعدم بث أي مما حظر على المطبوعات نشره وفق أحكام المادة ٣٧ من قانون المطبوعات والنشر». وقد تم، أحيانا بشكل حرفي، إعادة النص على عبارات من المادة ٣٧ في قانون المطبوعات والنشر في المادة العاشرة من مشروع قانون المرئي والمسموع وفي بعض الأحيان أدخلت تعديلات.. فليس هناك مثلا عبارة «الوحدة الوطنية» في الفقرة ٧ التي تقول إن على المحطات الالتزام بـ «عدم التحريض على العنف أو الدعوة إلى الحرب». وتطالبها بأن «تسهم في ترسيخ وتعميق السيادة الوطنية».

وقد تم استكمال النقاط الموجودة في قانون المطبوعات والنشر بثلاث نقاط إضافية لم تكن موجودة هناك. وعليه فيجب على محطات الراديو والتلفزيون أن تمتنع عن بث «كل ما من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على عملية السلام التاريخية التي تدرجت خطواتها الأولى باتفاق أوسلو

١٩٩٣، وأن لا تقوم ببث كل ما من شأنه الإساءة إلى العلاقات الخارجية للسلطة الفلسطينية». (الفقرة رقم ١١ المادة ١٠). وفي هذه الصيغة تنعكس وجهة نظر وزارة الإعلام في أن للإعلام رسالة تتمثل في دعم الأهداف الوطنية.

وتختص الفقرة ٩ بالعلاقات الخارجية حيث تنص على وجوب أن «تحترم المؤسسات الإعلامية علاقات السلطة الوطنية الفلسطينية مع الدول المجاورة، وعدم بث كل ما من شأنه أن يسيء إلى هذه العلاقات أو يؤثر سلبا على الإجراءات الحكومية لتجسيد الالتزام الفلسطيني بهذه العلاقات». وليس في هذا النص ما يشير إلى المنع، فكل ما في الأمر هو أن هذه النقطة تؤخذ بعين الاعتبار لدى منح الترخيص. وأما الفقرة العاشرة ففيها إلزام للمحطات ببث «برامج التوجيه الوطني، وبرامج تربية وصحية وإرشادية وثقافية وسياحية دون مقابل بناء على طلب وزارة الإعلام. وتقوم الوزارة بتأمين المواد المطلوب بثها أو تعتمد مواد متوفرة لدى المؤسسة».

قسّم مشروع القانون وسائل الإعلام المسموعة والمرئية إلى أصناف مختلفة حيث تم التفريق بين تلك التي تبث برامج إخبارية وسياسية، وتلك التي لا تبث هذا النوع من البرامج. ويجب على كل مؤسسة إعلامية تبث الأخبار والبرامج السياسية أن توظف محررا مسؤولا. وفي وسع وزارة الإعلام رفض أي محرر مسؤول يتم ترشيحه إذا لم يستوف الشروط المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون المطبوعات والنشر (١٩٠).

وقد أشير بوضوح في المادتين الثالثة والسابعة من مشروع قانون المرئي والمسموع إلى أن إنشاء محطة راديو أو تلفزيون يقتضي الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام.

وفيما يلي بيان بشروط الحصول على الترخيص الضروري من أجل مباشرة العمل في محطة إذاعية أو تلفزيونية حسبما ورد ذلك في نموذج طلب الترخيص الصادر عن وزارة الإعلام لإنشاء محطة خاصة. وقد تضمن مشروع القانون نموذج الطلب هذا على هيئة ملحق. وتم استخدام هذا النموذج: أي أن هذا الجزء من مشروع القانون تم في واقع الأمر تطبيقه.

ونظرا لعدم وضوح الوضع القانوني، وعدم تحديد الموجات المتاحة فإن التراخيص التي تمنحها وزارة الإعلام مقصورة على مدة سنة واحدة. وعن طريق هذا التحديد الزمني فإن في الإمكان دون مشقة كبيرة إدخال تعليمات جديدة، إذ إن مدة الترخيص المستند إلى تعليمات معينة سرعان ما تنقضي.

ومن أجل الحصول على ترخيص يجب أولا تأسيس شركة يتم تسجيلها تجاريا وتكون مالكة للمحطة. ويجب أن تكون الشركة قادرة على التصرف برأسمال يبلغ، لمحطة الإذاعة، ٦٠ ألف دولار أميركي، ومحطة التلفزة، ١٤٠ ألف دولار أميركي. والمرفقات التي يجب توفرها مع نموذج الطلب هي:

- ◆ شهادة من مراقب الشركات/وزارة الاقتصاد والتجارة/وأخرى من دوائر الضريبة.
 - ◆ شهادة حسن سير وسلوك من وزارة الداخلية تخص رئيس مجلس الإدارة والمدير (المحرر المسؤول).
 - ◆ نسخة مصدقة عن الشهادات العلمية والخبرات العملية للمحرر المسؤول أو مدير المحطة، وللموظفين الأساسيين (مذيع، ومحررين، ومخرج، وفني مونتاج، ومصور)، وتعهد بأن هؤلاء يمثلون الحد الأدنى للموظفين العاملين في المحطة.
 - ◆ تعهد بأن تشكل البرامج التي يتم إنتاجها محلياً ٢٠٪ على الأقل مما يتم بثه، وأن يتم الحفاظ على الأصول المرعية بهذا الخصوص.
 - ◆ شهادة من وزارة الاتصالات بإقرار المواصفات الفنية والتقنية، وبأن أجهزة الإرسال لا تضر بالصحة العامة أو بالبيئة أو تؤثر على، أو تعيق، محطة أخرى (١٩١).
- ويتم تقديم الطلبات لوزارة الإعلام التي تحيلها إلى هيئة التنسيق للمرئي والمسموع، وبعد دراسة توصيات الهيئة يتم منح أو حجب الترخيص. وكما ذكرنا آنفاً فإن مدة الترخيص سنة.
- لا تختلف لهجة مشروع قانون المرئي والمسموع بشكل أساسي عن لهجة قانون المطبوعات والنشر. وهو يتيح للسلطة قدراً من السيطرة على محطات الراديو والتلفزيون.
- ولا يحسن بنا اتخاذ منطوق مشروع القانون مقياساً وحيداً لتقييم الوضع. فالمهم في واقع الأمر هو: هل تستخدم السلطة هذا النص، وكيف تستخدمه. في نظرة تقييمية مبكرة للوضع كتبت لجنة حماية الصحفيين في آذار/مارس ١٩٩٦:
- «حتى الآن، لم توجه الشرطة والأجهزة الأمنية التهمة لأي شخص بانتهاك القانون الجديد، واختارت بدلاً من ذلك اللجوء إلى أعمال غير رسمية كالتخويف أو احتجاز الصحفيين فترة من الزمن دون توجيه تهمة، ثم إنكار أن يكون الصحفي رهن الاعتقال أصلاً» (١٩٢).
- يمنح قانون المطبوعات والنشر، ومشروع قانون المرئي والمسموع السلطة الوطنية الفلسطينية فرصاً للتأثير على الإعلام بالشكل الذي تريده، ويقيدان الخطوات المحتملة للإعلام في النطاق المرسوم، على أن القانون نفسه لا يلعب دوراً في واقع الأمر. ومن أجل إلقاء مزيد من الضوء على تعامل السلطة مع أجهزة الإعلام على أرض الواقع سترد تفصيلات في ٦،٣ (بشأن الصحف والمجلات)، و ٤،٨ بشأن وسائل الإعلام الإلكترونية.

٤,٣ وضع الصحف الفلسطينية في إسرائيل

١,٤,٣ الصحف الإسرائيلية - الفلسطينية ونصف الحرية

من بين كل وسائل الإعلام الفلسطينية تتمتع الصحف الناطقة باللغة العربية التي تطبع في إسرائيل للأقلية الفلسطينية هناك بشكل رئيسي، والتي تقرأ أيضا في المناطق المحتلة، بأفضل الظروف، من حيث توفر الحرية، من بين كل الصحف الفلسطينية؛ ذلك أنه لا سبيل للسلطة الفلسطينية عليها، ولكن هذه الصحف تعاني من ازدواجية في وضعها، فهي أسوأ حالا من الصحف العبرية التي تصدر في إسرائيل، لكنها أفضل حالا من الصحف العربية التي تصدر في القدس الشرقية أو في المناطق المحتلة.

في عام ١٩٨٩ قال فريد غانم المسؤول عن نشر جريدة الاتحاد:

الرقيب يتصرف حيالنا بشكل أسوأ بكثير منه حيال الصحف الإسرائيلية الأخرى، لأننا صحيفة عربية. ومع ذلك فنحن بخير إذا ما قورن وضعنا بالصحف الفلسطينية التي أعرف جيدا أن ما يفعله الرقيب معها يفوق الوصف (١٩٣).

وقد أحرزت الاتحاد، مثلا، خلال الانتفاضة (١٩٨٧، ١٩٩٣) الحق في نشر المقالات المترجمة من الصحف العبرية دون إرسالها إلى الرقابة. وفي حين ترسل الصحف الفلسطينية كل النصوص إلى الرقيب، تقوم الاتحاد بإرسال ٢٠ - ٢٥٪ فقط من المقالات إلى الرقابة قبل نشرها (١٩٤).

٢,٤,٣ القدس - وضع خاص

لمعظم الصحف الفلسطينية وضع مزدوج هذه الأيام فيما يتعلق بمكان صدورها الذي هو القدس. وكما أوضحنا سابقا فإن الوضع القانوني للقدس الشرقية، بعد احتلالها وضمها قانونياً بشكل كامل إلى إسرائيل، أتاح للصحف ضمانا حقوقيا أكبر مما هو الحال في قطاع غزة والضفة الغربية، اللتين كانتا تخضعان للإدارة العسكرية الإسرائيلية.

ومع تولي السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور في المدن الكبيرة في الضفة الغربية تغير الوضع في القدس الشرقية. فهناك يسري - من الناحية الرسمية - القانون الإسرائيلي، ولكن الواقع هو أن نمطا قانونيا جديدا قد تطور من امتزاج النظامين وقد خضعت لهذا النمط الصحف الفلسطينية بحيث:

◆ ظلت تخضع للرقابة العسكرية حيث يجب إرسال كل المقالات ذات الحساسية الأمنية للرقيب. وأما تحديد ما هو حساس أمنيا فأمر متروك للمحرر المسؤول. وبحسب آراء متواترة

لصحفيين عديدين فإن الرقابة العسكرية قد تم تخفيفها بشكل كبير في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، ولدهشة الجميع فإنها ظلت كذلك في عهد بنيامين نتيناهو (١٩٥٠).

◆ تخضع الصحف لسيطرة السلطة الفلسطينية، وخصوصاً قوات الأمن الوقائي. ولا يسمح للأجهزة الأمنية للسلطة رسمياً بممارسة أي نشاط في القدس؛ ولكن السلطات الإسرائيلية تغض الطرف عن وجود نشاط كهذا، ما دام الأمر مقصوراً على تأديب «العصاة» من الفلسطينيين وحملهم على الالتزام بالخط المطلوب (١٩٦٠).

وقد غدا من الأمور المعهودة ألا تكتفي السلطة الفلسطينية - فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على الصحف الصادرة في القدس الشرقية - بأن تعطل وصولها إلى الضفة وغزة، بل إنها تقوم بالتعرض للمحررين والموظفين في القدس نفسها. وهذا الحكم جارٍ على حالات فردية (وسوف نعرض لبعضها في ٦، ٣، ٢)، ومما يلقي مزيداً من الضوء على نشاط الأمن الوقائي في القدس ما ورد على لسان أحد العاملين فيه:

«ليس لدينا أي وثيقة خطية بأنه يسمح لنا بممارسة أي نشاط في القدس، ولكن الإسرائيليين يعلمون أننا موجودون هناك، وعندما يريدون فإن في مقدورهم إيقافنا. المخابرات الإسرائيلية تعتمد على الرجوب في الكفاح الذي تخوضه ضد العمليات المسلحة، وفي المقابل تسمح له بممارسة النشاط في القدس» (١٩٧٠).

وحسب رأي وزارة الإعلام الفلسطينية فإن الصحف الفلسطينية التي تصدر في القدس وضعت نفسها طائفة غير كارهة تحت جناح السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد جاء في الكتاب الصادر عن وزارة الإعلام عام ١٩٩٦:

«لقد اعتقد البعض بأن التزام المؤسسات التي يتصل عملها بما هو منصوص عليه في القانون سيكون اختياراً، خصوصاً وان نفوذ القانون الفلسطيني عند صدور قانون المطبوعات والنشر في حزيران/يونيو ١٩٩٥، كان مقتصرًا على منطقة أريحا وقطاع غزة من جهة، وأن معظم الصحف والمؤسسات الطباعية الإعلامية والإعلانية كانت تتمركز في مدينة القدس التي هي في وضعية المؤجلة المصير للمرحلة النهائية من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وهذه المؤسسات تخضع شروط عملها، وصدورها أيضاً للأنظمة الإسرائيلية الاحتلالية. ولكن هذا البعض أغفل حقيقة أن الصحف والمؤسسات الإعلامية والصحافية المتركزة في القدس هي فلسطينية أولاً، وأن خضوعها للأنظمة

والأحكام الإسرائيلية قسري بسبب واقع الاحتلال، كما أن جمهورها الرئيسي هو في مناطق السلطة الفلسطينية. وانطلاقاً من هذه الحقائق فقد كانت استجابة هذه المؤسسات لتقبل القانون سريعة وواسعة، حيث شرعت في العمل وفق نصوصه، وبما يتماثل مع الإجراءات الإدارية التي وضعتها وزارة الإعلام لتنفيذ القانون» (١٩٨).

هذا الوضع الذي تجد الصحف نفسها فيه بين شقي الرحى حيث تتعرض لنظامي مراقبة وتدخّل كان السبب الذي من أجله قرر ناشرو صحيفة الأيام ان يصدروها في رام الله لا في القدس، وكان الجو في القدس في الماضي أكثر حرية - وإن بقليل - بالنسبة للصحف مما هو عليه الحال في الأراضي المحتلة (١٩٩).

٤. الصحفيون

٤, ١ اتحاد الصحفيين الفلسطينيين

تمثل نقابة الصحفيين الفلسطينية أهم هيئة تمثيل دائمة للصحفيين الفلسطينيين في القدس الشرقية والأراضي المحتلة، وكانت قد تأسست عام ١٩٧٩ بوصفها الفرع الفلسطيني لاتحاد الصحفيين العرب. وكانت النقابة تضم في أواخر الثمانينات ٢٠٠ عضو، منهم ثمانون يتخذون الصحافة مهنة رئيسية. وكان رئيس النقابة آنذاك رضوان أبو عياش الذي يرأس الآن هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية التي تضم الإذاعة والتلفزة الرسمية للسلطة الوطنية (٢٠٠). ويوجد الآن نحو ٦٠٠ عضو من بينهم ٢٠٠ من العائدين. ويعمل ما بين ١٥ و ٢٠ صحفياً كموظفين في النقابة (٢٠١).

أهداف النقابة:

- ◆ الدفاع عن حقوق الصحفيين.
- ◆ دعم الصحفيين الذين يواجهون مصاعب مع السلطات أو الحكومة.
- ◆ تثبيت نظام ضمان اجتماعي للصحفيين.
- ◆ التعاون مع الجهات الرسمية كوزارة الإعلام في مجال تعديل القوانين المتعلقة بالإعلام.

لقد اضطلع اتحاد الصحفيين العرب أثناء فترة الاحتلال بدور مزدوج: لم يكن مجرد هيئة تمثيلية مهنية، بل عنصراً مشاركاً في عملية بلورة رأي عام سياسي، (٢٠٢) في وقت كانت فيه الأحزاب محظورة، ولم يكن هناك سوى النقابات وما أشبهها من هيئات تمثيلية للقيام بدور

سياسي، الأمر الذي جعلها تقترب في تركيبها من الجمعيات السياسية.

واليوم تصف نقابة الصحفيين الفلسطينية نفسها بأنها منظمة غير حكومية تمويل نفسها من خلال اشتراكات الأعضاء والتبرعات. والتبرير الذي قدمه رئيس النقابة نعيم الطوباسي لوضع النقابة كمنظمة غير حكومية يوحي بأن النقابة تعمل مع السلطة بشكل يفقدها الكثير من الاستقلال الذي تقول النقابة أنها تتمتع به:

« لو لم تكن النقابة منظمة أهلية لما أتيح لنا أن نكون أعضاء في (الاتحاد الدولي للصحفيين) أو في (المنظمة العالمية للصحفيين) (٢٠٣). لو لم تكن منظمة أهلية لشطبوا عضويتنا ببساطة. عرفات يعطينا المال، لكن دون أي إلزام. على سبيل الهبة. عرفات يدعم النقابة من أجل الحفاظ على الحريات إنه لا يحتاج إلى شيء منا، وهو يدعمنا فقط حتى يتعزز وضع الحرية في فلسطين» (٢٠٤).

وكما في السابق فإن النقد الصادر من جهة النقابة موجه بشكل أساسي ضد إسرائيل. ورغم كل ما بات معروفا من موقف النقابة المهادن للسلطات فإنها قدمت بيانا خطيا، في آذار/مارس ١٩٩٥، عندما جرت مصادرة كامل الأعداد لإحدى الصحف بسبب نشرها مقالا ينتقد الشرطة كانت لهجته ناقدة على نحو غير مألوف:

« نستنكر سلوك كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية. هذا انتهاك لحرية الصحافة. وندعو الرئيس عرفات إلى بذل كل جهد من أجل الحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث الخطيرة» (٢٠٥).

لكن انتقادا من هذا القبيل يبقى الاستثناء. فنقابة الصحفيين ليست نشطة من حيث هي نقابة مهنية وفقا لتقييم دودنسكي/أبو خاطر ١٩٩٧: «قد يصدر عن أعضائها بيان بين حين وآخر، ولكن لا يحدث شيء سوى ذلك، رغم وجود حاجة ماسة للدور النقابي الحقيقي» (٢٠٦). وداخليا ثمة - فيما يعتقد - شرح بين الأعضاء القيايين والأعضاء العاديين في النقابة. وثمة اتهام بوجود ارتباط زائد عن الحد الملائم بالسلطة مما يعيق تمثيل مصالح الصحفيين إزاء السلطة (٢٠٧).

وخلافا لما كان يحدث دائما في الماضي وقعت عام ١٩٩٥ حادثة شكها في سياقها صحفيون أعضاء في النقابة ويعملون في الضفة الغربية من أن (قيادتهم السياسية) اتهمتهم بالتعاون مع إسرائيل لأنهم التقطوا صور فيديو أظهرت كيف تعرض جندي إسرائيلي للضرب في رام الله (٢٠٨).

٢, ٤ مواجهة حول الشرعية

كانت المواجهة الكبيرة الوحيدة التي جرت بين نقابة الصحفيين والسلطة تلك التي حدثت في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ بشأن الجهة التي من حقها صرف بطاقات صحفية رسمية للصحفيين: أهي نقابة الصحفيين أم وزارة الإعلام. بعد أن قضى الصحفيون الفلسطينيون عقوداً من الزمن يعانون من قيود مهنية شديدة بسبب قيام السلطات الإسرائيلية دائماً بفرض قيود مشددة على منح البطاقات المهنية للصحفيين، هذه البطاقات التي كانت ضرورية لعبور الحواجز المنصوبة على الطرق والدخول إلى المناطق المحاصرة، وللعمل مع وسائل الإعلام الأجنبية (٢٠٩)؛ بعد هذه الحقبة أراد الصحفيون الفلسطينيون ألا يضعوا سلطة إصدار البطاقات بيد الحكومة مرة أخرى، بل أرادوا أن تكون هذه السلطة بأيديهم هم.

وقد احتدم الأمر بين الصحفيين ووزارة الإعلام التي أعلنت أن «تسهيل» المهام سيكون فقط من نصيب أولئك الصحفيين الذين في حوزتهم بطاقات صادرة عن الوزارة. وأما ماذا سيحدث بالنسبة للصحفيين الذين لم يحصلوا على هذه البطاقات، إما لأنهم لم يقدموا طلبات بهذا الخصوص أو لأنهم لم يعطوا بطاقات، فهو أمر لم يتم التحدث عنه بأي تفصيل.

طلبت النقابة من أعضائها عدم تقديم طلبات للحصول على البطاقات الجديدة فائلاً إن وزارة الإعلام ليس من اختصاصها أن تحدد من هو الذي يجب أن يصنف كصحفي، ولذا فمن المنطقي ألا تكون لها سلطة صرف بطاقات مهنية للصحفيين. وفي المقابل رأى المتوكل طه المدير العام لمديرية الصحافة والإعلام المحلي في وزارة الإعلام آنذاك أن صرف البطاقات الصحفية يجب أن يكون مركزياً في المستقبل لأن عدداً من المنظمات المختلفة ستقوم عندئذ، وبلا ضوابط، بمنح البطاقات الصحفية. وقال المتوكل طه إن الوزارة لن تحدد أو تعطل عمل النقابة، وهذا بالضبط ما كان يخشاه ممثلو الصحفيين.

انتهى النزاع أخيراً بأن أعلن معظم الصحفيين الأعضاء في النقابة مقاطعتهم للبطاقات الجديدة، ثم بعد ذلك «أخذوا ينسلون بهدوء، واحداً بعد الآخر، للحصول على البطاقة الجديدة»، بكلمات عميرة هاس من صحيفة هآرتس، التي تضيف: «كما هو معهود تماماً، في النهاية تراجع الجميع» (٢١٠).

٣, ٤ ظروف العمل والتدريب والمرتبات

قبل الانتفاضة كان الوضع التأهيلي للصحفيين الفلسطينيين سيئاً بالنظر إلى قلة أماكن العمل وفرص التدريب. يقدم الصحفي الفلسطيني سعيد الغزالي صورة جارفة وحكما صارماً بشأن وضع المهنة:

« كان الصحفيون إنما يجدون عملا بناء على ولاءاتهم السياسية وعلاقاتهم الشخصية. كان تدریبهم سيئا أو معدوما. وتعكس مقالاتهم الرغبات والميول الذاتية بدلا من تقديم الحقائق والمعلومات التي تم الحصول عليها بالبحث الجاد» (٢١١).

كانت الصحف القائمة في الغالب تكتب وتحرر من قبل مجموعة صغيرة من أهل المهنة. يخلص أكرم هنية الذي كان رئيسا لتحرير الشعب آنذاك، والذي يرأس تحري الأيام الآن، في ندوة دراسية عقدت عام ١٩٨٠، إلى نتيجة مفادها أن «عدد الحصفيين المتفرغين للمهنة في جميع المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ لا يتجاوز الخمسة عشر شخصا» (٢١٢).

وعوضا عن الصحفيين المدربين كان يطلب من أشخاص يعملون بالقطعة، وهم في الأساس موظفون أو سائقو تاكسي أو معلمون، أن يقدموا مادة صحفية لقاء أجور زهيدة (٢١٣). وإلى ذلك كان هناك عنصر مختلف ومهم في العمل الصحفي وهو باعة الصحف. كما هو الحال اليوم، فقد كان توزيع الصحف في الماضي مستندا بالكامل إلى شبكة من الموزعين والموزعين الفرعيين الذين كانوا ينالون نسبة من المبيعات، وكان هؤلاء كثيرا ما يزودون الصحيفة بالمادة الإخبارية لقاء الحصول على نسخ مجانية أو رفع مستوى الربح، وكانت تتم إعادة صياغة تلك الأخبار في مقر الجريدة. وقد وصف أحد بائعي الصحف في مقابلة معه الطريقة التي تحول بها إلى «صحفي»:

« من المهم أن يعرف المرء أحدا من المحررين. وينفس الأهمية أيضا ألا يطالب بكثير من المال، وأن لا يكون للجريدة شخص آخر يمكنه القيام بهذه المهمة» (٢١٤).

كانت مهنة الصحفي تاريخيا في العالم العربي، وفي فلسطين، تعد مهنة لا تعود على صاحبها بكثير من الاحترام، هذا إلى جانب ما تنطوي عليه من مخاطرة وقلّة مردود. وكان من الأسباب العديدة لعدم نيل الصحفيين الشهرة والاحترام أن الصحف تصل إلى عدد قليل من القراء ممن يملكون شراء الجريدة ويحسنون قراءتها، ولذا كانت معظم الصحف تعتمد في تمويلها اعتمادا تاما على الحكومات أو الأحزاب السياسية أو مصادر أخرى ولذا كان الجمهور - محقا - لا يثق بها كمصادر للمعلومات.

وقد ظل الفلسطينيون في القدس والمناطق المحتلة مهتمين جدا بالأخبار مع استمرار الوضع المتفجر، ولم يزددهم ذلك الوضع بالضرورة ثقة في وسائل الإعلام، ولكنهم راحوا يحصلون على ما يريدون من أخبار من مصادر مختلفة، واتسع مجال الاختيار كثيرا مع انتشار الفضائيات.

كان من المعتاد أن يقوم الصحفيون الفلسطينيون، الذين يرزحون تحت نير الرقابة، بتقديم ما

يصل إليهم من أخبار جديدة مهمة إلى زملائهم الإسرائيليين أو إلى الوكالات الأجنبية مثل رويتر، حيث يقوم هؤلاء بنشرها ثم يقوم الصحفيون الفلسطينيون - أصحاب السبق الصحفي الحقيقيون - بنشرها في اليوم التالي نقلا عن المصدر الأجنبي أو الإسرائيلي، وقد نشأ عن ذلك أن الحدث السياسي المحلي أو الاعتقالات والتظاهرات وما أشبه ذلك، مما كان يحدث على بعد بضعة مئات من الأمتار من مقر الصحيفة الفلسطينية في القدس أو رام الله، ينشر في هآرتس أو رويتر قبل أن يجد طريقه إلى صحيفة فلسطينية (٢١٦).

منذ اتفاقات أوسلو، وبعد تراجع الاهتمام العالمي بالأحداث الداخلية الفلسطينية بانتهاء الانتفاضة تراجعت الأوضاع الاقتصادية للصحفيين وأخذت تسير في منحدر هابط أسوأ بالأوضاع الاقتصادية ومستوى الدخل للفلسطينيين بشكل عام.

ويوجد الآن بحسب ما يقول خالد عميرة الإعلامي الفلسطيني...

«نحو ٤٠٠ صحفي، لكن عشرين منهم فقط مستقلون. لذا فإن معظم الفلسطينيين يقرأون أخبار الفساد في السلطة مثلا في الصحف الإسرائيلية أولا. وبمرتبة يبلغ في المتوسط أربع مئة دولار شهريا من الصعب مقاومة محاولات الضغط على الصحفي ترغيبا» (٢١٧).

تتميز كثيرا مداخل أولئك الذين يعملون مع وسائل الإعلام العالمية، ولا سيما المصورين العاملين مع شبكات التلفزيون الكبيرة أو مصوري وكالات الأنباء، وهي مهنة تحمل قدرا من المخاطر. فالمصور الفلسطيني الذي يعمل مع وكالة رويتر مثلا معرض للاعتقال مرارا من جانب الأمن الوقائي والشرطة الإسرائيلية كما أنه معرض للإصابة بالطلق النار في المظاهرات والمواجهات ولا غنى له عن الخوذة والسترة الواقية (٢١٨).

أما على صعيد التدريب الصحفي فقد تحسنت الأحوال كثيرا عما كانت عليه في فترة ما قبل الحكم الذاتي. منذ عام ١٩٩٥ أخذ الصحفيون يتلقون التدريب من خلال دورات تستمر عدة أشهر في جامعة بيرزيت، وفي عام ١٩٩٧ أصبح هناك دائرة أكاديمية للإعلام، ولم يكن معهد الإعلام يشترط في بداية تأسيسه أن يتقدم الطلبة إلى امتحان خاص للدخول أسوة بعدد من التخصصات الأخرى (٢١٩). وفي جامعة النجاح بنابلس أيضا قسم للصحافة؛ وهناك قسم للصحافة، وإن كان أصغر، في الجامعة الإسلامية في غزة.

في البداية نال التدريب الصحفي دعما كبيرا من ألمانيا، ولا سيما من جانب مؤسسة بونت شتيفت التابعة لحزب الخضر، وهي التي أصبحت تدعى الآن مؤسسة هاينريخ بويل. لقد تم تمويل دورات صحفية طويلة الأمد قام صحفيون محترفون بعقدتها في القدس ورام الله وأريحا، وتم تدريب الفنيين، ولا سيما في مجال التلفزة والإذاعة، إضافة إلى الصحفيين العاملين في

الصحف الذين قدم لهم التدريب في مجال البحث وتركيب التحقيق الصحفي، وكيفية مراعاة التوازن بين المواقف في القصة الصحفية. وقد شعر عدد من المدربين لاحقاً بخيبة أمل حيث إن المحطات الإذاعية والتلفزيونية التي ساهموا في بنائها آلت إلى أجهزة غير مستقلة وغير ناقدة في نظرتها الصحفية إلى حد لم يكونوا يتصورونه (٢٢٠).

يقيم حكم عبد الهادي الذي كان آنذاك نائباً لمدير القسم العربي في إذاعة ألمانيا (دويتشة فلله) والذي يقوم الآن بالتدريب والإشراف في جامعة بيرزيت، آفاق تطور فهم حرية الصحافة بشكل سلبي، وقد أعرب عن تشاؤمه في مقابلة معه:

« حرية الصحافة حسب المفهوم الألماني غير موجودة هنا ببساطة، حتى وإن وجدت مشاريع القوانين البديعة. الحكاكية ليست حكاكية حرية، في الأساس، بل مسألة الوظيفة القومية المنوطة بالإعلام» (٢٢١).

٤,٤ الصحافة كعامل اقتصادي

من خصوصيات الصحافة الفلسطينية العناصر الخارجية المؤثرة في الوضع الاقتصادي للصحفيين، وفي النشاط الصحفي نفسه؛ فثمة اهتمام عالمي كبير انحصر في رقعة صغيرة من الأرض هي الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الانتفاضة مما نشأ عنه عمل مشترك وتفاعل بين الصحفيين الأجنبي من جهة، والمساعدين والمترجمين والمصورين المحليين من جهة أخرى. في نهاية الثمانينات كان يحدث دائماً أن يعرف الصحفي المحلي من أولئك الشباب الذين كانوا يشعلون أوار الانتفاضة أن هناك في الوقت الفلاني عمليات احتجاج يتم فيها إشعال النار في الإطارات المطاطية. ويتم الاستعداد للحدث بتجهيز الفريق التلفزيوني. كان العمل مع الصحفيين الأجنبي، ولا سيما في مجال التلفزيون، أجدى بكثير اقتصادياً من العمل في مجالات الصحافة الأخرى.

ويضاف إلى ذلك أن إغلاق مناطق بكاملها جعل الصحفيين، أو من لهم علاقة بالمهنة، غير قادرين على ممارسة مهنتهم التي تتطلب الانتقال من مدينة إلى أخرى، كما أن إسرائيل لم تعد سوق عمل سهلاً كما في السابق، وكان الصحفيون الأجانب بحاجة إلى المساعدة من جانب صحفيين ومساعدين فلسطينيين يقيمون في مدنهم وقراهم.

لقد أدى هذا، على مدى سنوات إلى تزايد أعداد المصورين والباحثين الذين يعملون بشكل احترافي لكن دون أن يكونوا قد تلقوا تدريباً صحفياً في المعاهد والجامعات، لقد تعلموا القيام بمهارات عدة، مثل جمع المعلومات، من خلال الممارسة. وهكذا فقد تمكن عدد من الصحفيين من اكتساب خبرات صحفية احترافية من مؤسسات عالمية رغم أن هدفهم الأصلي

من بدء العمل كان اقتصاديا محضا. ولم يخل هذا الوضع من تعقيدات عندما وقعت المواجهة مع السياسة الإعلامية للسلطة الفلسطينية التي وجدت في هؤلاء الصحفيين مصدرا ممكنا لتغطية صحفية ناقدة لنشاطات السلطة.

بعد بدء الانتفاضة بنحو عام ونصف كان هناك نحو خمسين «مكتبا صحفيا» في المناطق المحتلة. وربما كان المكتب عبارة عن واحد أو أكثر من الباحثين الفلسطينيين (٢٢٢).

يقول رضوان أبو عياش رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني حاليا: «كان من حسن الطالع بالنسبة لنا أن جميع وسائل الإعلام الدولية كانت تسعى جاهدة للحصول على أخبار الانتفاضة، مما جعلها تستخدم الصحفيين الفلسطينيين بالعشرات» (٢٢٣). وتقول عميرة هاس، التي كانت تغطي أحداث الانتفاضة لصالح صحيفة هآرتس، إن حالة تضخم حقيقية في أعداد الصحفيين قد نتجت عن ذلك. كان كل من هب ودب يقول: أنا صحفي (٢٢٤).

وفي وسط هذا الخضم نشأت التخصصات فكان هناك المترجمون والسائقون والباحثون الذين يملكون اتصالات واسعة. وكان ثمة مكاتب، مثل مركز القدس للإعلام والاتصال، أخذت تقدم للصحفي الأجنبي الغشيم رزمة كاملة من الخدمات، حيث يقوم الصحفي بالإفصاح عما يسعى إلى تحقيقه ثم يزوده العاملون في المركز بالفعاليات المناسبة لتغطيتها وبأسماء المتحدثين الذين يحتاج إلى إجراء مقابلات معهم، ويجدون له الأماكن ويزودونه بالخيارات وربما وصل الأمر أيضا إلى تزويده بالبحث اللازم قبل القيام بنشاطه الصحفي.

كان هذا النشاط الصحفي المحموم ذا أثر اقتصادي حميد على الصحفيين الفلسطينيين في مجالات عديدة، كان هناك في إسرائيل ٣٥٠ صحفيا يعملون كمراسلين معتمدين ودائمين (٢٢٥)، يضاف إليهم آلاف الصحفيين ممن زاروا المنطقة في مهمات صحفية قصيرة، وقد كان هؤلاء وأولئك يعتمدون بشكل كبير على معونة المساعدين والصحفيين الفلسطينيين ويدفعون مقابل ذلك بسخاء: أكثر بكثير مما يدفعه مقالو البناء وأصحاب المزارع في إسرائيل لعمالهم الفلسطينيين. لقد نشأت سوق عمل صحفية كبيرة وشديدة الخصوصية على نحو لم تشهده أي دولة عربية أخرى.

٥. وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»

أخذت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» تقوم بدور هامشي إلى حد بعيد منذ أن فقدت مهمتها الأساسية كناطق رسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية التي كان الوصول إلى قياداتها صعبا على الصحفيين أثناء وجودها في تونس. وبشأن الدور المستقبلي لوفوا قال مديرها آنذاك في عام

١٩٩٤.

« كما تعلمون فإن وفا الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية . ومن الآن فصاعدا ستكون الناطق الرسمي باسم السلطة التنفيذية الوطنية الفلسطينية » (٢٢٦) .

وقد تبين أن هذا الدور الجديد ليس بالغ الأهمية، فكثير من وسائل الإعلام الفلسطينية تستند كمصدر ، إلى وكالات الأنباء العالمية كوكالة الأنباء الفرنسية وإلى محطات الإذاعة العالمية. وفوق ذلك فإن زوال العائق الجغرافي جعل الوصول إلى الساسة الفلسطينيين والمسؤولين في شتى المجالات ميسورا على الصحفيين . على أن « وفا » احتفظت بمهمة تقديم الصيغة الرسمية لسياسات السلطة الفلسطينية .

وبوصفها وكالة الأنباء الرسمية والوحيدة التابعة للمنظمة فإنها قد اسهمت من عدة نواح في تحديد شكل البيئة الإعلامية بعد نشوء السلطة: فهي، كمكان توظيف وتدريب، تقترب في عملها من وسيلة الإعلام التقليدية.

لقد أنشئ المكتب الصحفي الفلسطيني في عام ١٩٧٨ في المناطق المحتلة، وكان يقوم بدور وكالة أنباء تخدم وسائل الإعلام المحلية والعالمية على حد سواء . وقد كان له صلات بإذاعة مونتني كارلو مثلا، حيث كان يزودها على مدى سنوات عدة بالأخبار والتقارير عن المنطقة (٢٢٧) . على أن « وفا » فرضت نفسها الآن كوكالة الأنباء الرسمية .

أنشئت « وفا » في بيروت في عام ١٩٧٢ وانسحبت مع المنظمة إلى تونس عام ١٩٨٢ ، ثم من تونس إلى أريحا في الفترة بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤ (٢٢٨) . ثم أنشأت مقرها الرئيسي الجديد في غزة بعد أن كانت قد تمت دراسة خطط بجعل المقر الرئيسي في رام الله (٢٢٩) .

والآن يعمل في « وفا » نحو ١٠٠ شخص، ستون منهم من الصحفيين . وللكافة مكاتب في القدس والخليل وبيت لحم ورام الله واريحا وقلقيلية وطولكرم . والمقر الرئيسي للضفة الغربية يقع في نابلس، وثمة مكتب في إسرائيل - في الناصرة (٢٣٠) . وتدير وفا، علاوة على ذلك، مكاتب خارجية في عمان والقاهرة وتونس وباريس وفيينا وروما ولندن.

وخلافا لوكالات الأنباء الأخرى، في أوروبا وأميركا مثلا، فإن « وفا » تقدم خدماتها مجانا فهي تعتبر مؤسسة حكومية، من ناحية التمويل على الأقل (٢٣١) . ويتم نقل الأخبار والتقارير عبر الفاكس والبريد الإلكتروني، وأما استخدام النقل عبر خط هاتفي فمن المقرر البدء به في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ ضمن خطة تطوير وتوسيع، وسيتم التفكير عندئذ في إمكانية فرض رسوم على الجهات الربحية المستفيدة من خدمات « وفا » . وأما في الوقت الحاضر فيحصل كل من أراد على خدمة « وفا » مجانا عبر الإنترنت (٢٣٢) .

ومن الممكن أن يكون لوفاء آفاق لزيادة دورها حيث إن الصحف تنشد في زمن التقلبات
السلامة، ولا سيما في مسائل اختيار ما تنشر من أخبار، والأمور التي يجب التركيز عليها،
واللهجة التي تصاغ بها التقارير والأخبار.. فما يأتيهم من «وفا» لا غبار عليه ولا خطر من ورائه
بسبب التزامها بالخط الرسمي تماما (٢٣٣). منذ إغلاق جريدة النهار أصبحت جريدة القدس،
مثلا، أكثر حذرا، وقللت كثيرا من تغطيتها لأخبار المعارضة الفلسطينية، وهي تقوم بنشر عدد
أكبر من ذي قبل من أخبار «وفا» (٢٣٤).

وقد تردد أن عددا ممن كانوا يعملون محررين في «وفا» يقومون مساء وليلا بالاتصال برؤساء
التحرير في مكان عملهم بالصحف أو في بيوتهم لبيان الخط الرسمي فيما يتعلق ببعض الأحداث،
وفي عدد من الحالات كانوا يملون على رؤساء التحرير حرفيا العناوين الرئيسية. هذه الوظيفة
كان يقوم بها في السنوات الأولى للإدارة الفلسطينية مستشارو الرئيس أو العاملون بالأمن الوقائي
(٢٣٥).

٦. الصحف والمطبوعات

١,٦ نبذة عامة

في السنوات الخمس التي مثلت المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، بين عام ١٩٩٤ و
١٩٩٩، صدرت نحو ٢٥ مطبوعة فلسطينية دورية في القدس الشرقية وغزة والضفة وإسرائيل.
وسنعرض فيما يلي لأهم هذه المطبوعات ولا سيما تلك التي لها أثر على الساحة السياسية.
يستهلك كل ١٠٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية في المتوسط ٢٢ نسخة من الجرائد كل يوم.
وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع بلدان عربية أخرى، وهي مساوية لنسبة استهلاك الصحف في
مصر، ويسبق فلسطين في هذا المضممار تونس (٢٤ لكل ألف)، والإمارات (٢٧)، ولبنان
(٧٢)، والكويت (٧٧ نسخة لكل ألف شخص) (٢٣٦).

في عام ١٩٦٦ منحت وزارة الإعلام ما مجموعه ٦٥ رخصة لجرائد ومجلات، ومن هذه ٢٠ في
القدس (٢٣٧). ولكن ما صدر منها فعلا كان حوالي ٢٥، وقد سردنا أسماءها بأقصى ما وسعنا
من الدقة والإحاطة في قائمة بالملحق.

أما عدد النسخ التي تطبع من كل جريدة في اليوم الواحد فمن الصعب معرفته صعوبة بالغة.
فالناسرون يخفون الأرقام الحقيقية لأسباب مختلفة.. وقد تكون متناقضة. فهم يرفعون الأرقام
إذا كانت موجهة إلى المعلنين أو الجهات التي تقدم الدعم المالي للجريدة، ويخفضون الأرقام
إذا طلبها مسؤولو الضرائب في إسرائيل (٢٣٨).

ليس ثمة سلطة معتمدة للتحقق من الانتشار كما هو الحال في ألمانيا حيث يمكن حساب مبيعات الصحف بطرح المرتجع من مجموع ما تم طبعه. ويتم بيع الصحف الفلسطينية (في غياب الاشتراكات) عبر شبكة من الموزعين المستقل أحدهم عن الآخر والذين يزودون بالصحف الدكاكين والأكشاك التي تقوم هي بدورها باستخدام الباعة المتجولين (٢٤٠).

وفيما يلي أهم الصحف والمجلات من أجل تكوين فكرة عامة عن الاتجاهات السياسية والخصوصيات لكل جريدة ومجلة:

١. القدس

أهم صحيفة يومية بلا منازع، والصحيفة التي تباع العدد الأكبر من النسخ. نشأت عام ١٩٦٧ (٢٤١) نتيجة اندماج صحيفتين، وصاحبها ورئيس تحريرها الأول هو محمود أبو الزلف الذي هاجر من يافا إلى القدس عام ١٩٤٨ (٢٤٢). ورغم أنه من الصعب عموماً، من خلال المعطيات الرسمية أو أرقام موزعي الصحف، الحصول بدقة على أرقام بشأن عدد النسخ التي يتم بيعها كل يوم فإنه يبدو أن الرقم الذي أوردته عدة مصادر وهو ٣٠ ألف نسخة موثوق ويمكن اعتماده (٢٤٣). وبهذا فإن القدس تباع أكثر من الصحف اليومية الأخرى مجتمعة. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن عدد القراء الذين يتعاقبون على النسخة الواحدة من الجريدة عال في فلسطين بسبب تردّي الحالة الاقتصادية، وبحسب الناشر المقدسي حنا سنيورة فإن نحو ثمانية أشخاص يقرأون النسخة الواحدة من الجريدة وهذا يفسر إلى حد ما انخفاض التوزيع بشكل عام (٢٤٤).

بعد أن كانت القدس في البداية ذات ميول واضحة إلى الأردن قامت بالتحول لتصبح مناصرة لفتح ولخط عرفات بشكل معتدل، لكن دون أن تخاطر بالدخول في نزاع مع السلطات الإسرائيلية. ومما يبرز الخط المعتدل والمرن لناشري «القدس» موقف الصحيفة من التمرد ضد ياسر عرفات بعد الخروج من لبنان عام ١٩٨٢، فبينما ملأت الفجر والشعب صفحتهما بصور عرفات وبالعناوين المتضامنة معه والمؤيدة لموقفه، دعت صحيفة القدس فقط إلى تعزيز الوحدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تعددت الأمثلة على هذا النهج المعتدل حتى في وصف مواقف لا تختلف فيها الصحف جميعاً: فبينما كان المرء يقرأ عبارات مثل «الهجمة الاستيطانية» في الفجر كانت عبارات القدس تميل إلى وصف الحدث دون البحث عن العبارات المشحونة (٢٤٥).

أيدت جريدة القدس معاهدة أوسلو. وحتى أواسط عام ١٩٩٤ سارت مع التيار الجديد المفعم بجو الحرية الطارئ حيث كانت الصحف تنشر مقالات لطائفة كبيرة من مختلف الجماعات

السياسية والكتاب المستقلين، وكان من بينها ما هو ناقد لسياسة ياسر عرفات. وفي أواسط عام ١٩٩٤ وما أعقب ذلك ضاقت مساحة التعبير كثيرا مما أدى إلى عدة مواجهات. ولم يعد هناك أي نقد مباشر لعرفات، ولم يعد واردا حتى نشر خبر عن اعتقال معارضي عرفات، وقد يكتفى بنشر خبر الإفراج عنهم في حينه.

ويوضح رئيس تحرير القدس الحالي مروان أبو الزلف بصراحة في مقابلة معه أسباب هذا التراجع:

«لولا هذا لكان يمكن أن يدمرونا. قد لا يخاطر الأمن الوقائي باقتحام مكاتب التحرير، ولكن يكفي أن يعطلوا وصولنا إلى قرائنا مدة أسبوعين. عندما لا يبيع الجريدة نخسر ثمن النسخ ولا نتلقى أي إعلانات، إنها دوامة مميتة» (٢٤٦).

٥.٢ الفجر

ظلت «الفجر» مدة طويلة ثاني أهم الجرائد العربية في القدس. لكن اعتمادها الكلي ماديا على منظمة التحرير الفلسطينية قضى في النهاية عليها. أسسها عام ١٩٧٢ ثلاثة أشخاص، وكانت تلاقي التعطيل بين الفينة والأخرى على يد السلطات الإسرائيلية، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ كان لا بد لها من الاحتجاج كليا بسبب العجز المالي، إما لأن منظمة التحرير لم تستطع الاستمرار في تمويلها، أو لأنها لم تشأ ذلك (٢٤٧).

كان عدد النسخ التي تطبع من الجريدة يوميا في الثمانينات يتراوح بين أربعة وسبعة آلاف نسخة، ولا تتوفر بين أيدينا بيانات أو مؤشرات بشأن أعداد النسخ في الفترة التي سبقت احتجاج الصحيفة مباشرة. وكان ثلثا هذه النسخ يوزع في المناطق المحتلة، والثلث الباقي في إسرائيل (٢٤٨)، وربما كان معظم هذا الثلث إنما يوزع في القدس الشرقية.

وقد ترأس تحرير الفجر في سنواتها الأخيرة حنا سنيورة الذي استمر في مهنة النشر الصحفي بعد ذلك، وهو محسوب على الجناح المعتدل من حركة فتح، ويعد من المتحدثين باسم السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد صدر عن الفجر أيضا منذ عام ١٩٨٠ طبعة أسبوعية باللغة الإنجليزية كانت توزع نحو ١٥٠٠ نسخة، ٤٠٪ منها توزع على المشتركين في الخارج وعلى المراسلين الأجانب في إسرائيل والأراضي المحتلة، وقد توقفت الطبعة الإنجليزية قبل العربية بزمن طويل (٢٤٩)، وفي عام ١٩٨٢ بدأت الفجر تصدر طبعة عبرية مرة كل أسبوعين، ولم يطل بها الأمد أيضا (٢٥٠).

٣. الشعب

بدأت «الشعب» في عام ١٩٧٢ ولم تستطع الاستمرار بعد قطع الدعم المالي من جانب منظمة التحرير، وكان لا بد لها من التوقف عن الصدور عام ١٩٩٣، لكنها عادت إلى الظهور كصحيفة أسبوعية في بداية عام ١٩٩٥، حيث صدر عددها الأول موشحا بصورة كبيرة لياسر عرفات ومتضمنا صفحتين من التهنئات بانطلاقة فتح في محاولة واضحة للفت النظر إلى توجهها (٢٥١).

وقد أبعده علي الخطيب أول رئيس تحرير للشعب (٢٥٢) في بداية السبعينات من جانب السلطات الإسرائيلية إلى لبنان بسبب نشاطاته السياسية المؤيدة لفتح. ويذكر أن صحيفتي الميثاق والعهد اللتين صدرتا في القدس الشرقية كانتا لولدي علي الخطيب وقد أغلقتا في عام ١٩٨٦ بسبب تأييدهما للجهة الشعبية لتحرير فلسطين (٢٥٣). وقد تولى رئاسة تحرير الشعب لاحقا الصحفي الفلسطيني المعروف أكرم هنية الذي حكمت عليه السلطات الإسرائيلية بالإقامة الجبرية سنتين ونصفا في عام ١٩٨٢ بوصفه معارضا لمعاهدات كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل (٢٥٤). وتعد الشعب منذ بدء صدورها الصحيفة الأكثر تشددا في التزام خط فلسطيني مناهض لإسرائيل بلا هوادة. وكانت تطبع يوميا في أواخر الثمانينات ما بين ألفين وثلاثة آلاف نسخة.

٤. النهار

أنشئت عام ١٩٨٥، وتطورت بسرعة لتصبح الجريدة الثانية بعد «القدس» من حيث التوزيع حيث كانت تطبع يوميا ما بين ١٠ و ١٥ ألف نسخة (٢٥٥). وقد أسسها أحد أفراد أسرة النشاشيبي المعروفة، واكتسبت النهار سريعا سمعة بأنها مقربة من الأردن استنادا إلى واقع وجود تمويل أردني خلف إصدارها الأمر الذي لم يكن يمثل مشكلة في أيام الاحتلال الإسرائيلي. ومع تسلم عرفات زمام الحكم بدأت الخلافات سريعا بين الصحيفة والسلطة الوطنية التي اتهمت الصحيفة بعدم الولاء (٢٥٦). وبعد تعطيل الصحيفة على نحو متكرر، وما أدى إليه ذلك من انخفاض في المبيعات - إذ انخفض عدد النسخ المباعة إلى ٦ آلاف - وانخفاض في الإعلانات، احتجبت النهار في ١٩٩٧/١٢/٣١ نهائيا عن الصدور (٢٥٧).

٥. الحياة الجديدة

ولدت الحياة الجديدة في أواسط عام ١٩٩٥ في رام الله، وعرفت بأنها الناطق غير الرسمي باسم السلطة الوطنية، حيث كانت تغطيتها موالية للسلطة لكن دون الإقرار رسميا بأنها صحيفة

تابعة للسلطة. على أن نبيل عمرو أحد مؤسسي الحياة الجديدة عضو في المجلس التشريعي ومستشار لعرفات. ورغم هذا القرب الشديد من السلطة الوطنية، ورغم أن طاقم التحرير فيها - وباستثناءات قليلة - يتلقى منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ المرتبات رسمياً من السلطة (٢٥٨)، فإن مراسلي الحياة الجديدة تعرضوا لمضايقات واعتقالات من جانب الأجهزة الأمنية، إما لأنهم كانوا أكثر جرأة في التغطية مستندين إلى حقيقة قرب الصحافة من السلطة، أو لأنه جرى عليهم ببساطة ما كان يجري على غيرهم من الصحفيين في فترة كان يتم فيها إغلاق الصحف بسهولة. ليس ثمة أرقام بين أيدينا بصدد أعداد النسخ التي تطبعها الحياة الجديدة يومياً (٢٥٩).

٦. الأيام

تأسست الأيام في رام الله في نهاية عام ١٩٩٥ وأصبحت ثانياً الجرائد الفلسطينية بعد القدس من حيث التوزيع، وهي تباع نحواً من عشرة آلاف نسخة يومياً. وتطبع على مطابع حديثة وبالألوان؛ وتم استيراد آلات المطبعة، بكلفة ثلاثة ملايين دولار، من فرنسا (٢٦٠). وترتكز الأيام، أكثر من غيرها على الموضوعات الاقتصادية. وتمتاز بمستوى الطباعة ونوعية الورق. ومن أبرز عناصر خطها السياسي الالتزام المبدئي بتأييد عملية السلام وعرفات والسلطة، مع أن رئيس التحرير أكرم هنية، في حالات معينة كان أجراً من «القدس» مثلاً في نشر مقالات ناقدة للسلطة. يقول داني روبنشتاين أحد أهم المطلعين على أجواء الإعلام الفلسطيني وقضاياها ممتدحاً الأيام: «إنها صحيفة جيدة وقد كانت جريئة في التطرق لمسائل الاعتقالات والفساد رغم قرب هنية من عرفات» (٢٦١).

٧. العودة

مجلة العودة تصدر كل أسبوعين في رام الله وقد اتخذت الاسم نفسه الذي كانت تحمله مجلة سابقة كانت السلطات الإسرائيلية قد أغلقتها أثناء الانتفاضة. وقد استعادت المجلة بطبعتها العربية والإنجليزية الترخيص من السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية بعد ستة أشهر من إغلاقها (٢٦٢). وهي تمول بشكل معلن تماماً من جانب السلطة، وقد بدأت حياتها الجديدة في صيف ١٩٩٤ بعدد أول عرّف نفسها فيه بأنها مجلة قوات الأمن في أريحا (٢٦٣). وتتضمن أساساً مديحا لعرفات ومجموعة من صوره في كل عدد. وتطبع عدة آلاف من النسخ، والرقم الدقيق يصعب الوصول إليه أكثر من المطبوعات الأخرى. العودة لا تعتمد في بقائها على بيع النسخ ولا على الإعلانات إلا قليلاً (٢٦٤).

أسس الأمة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٥ عدنان الخطيب وهو سليل أسرة لها تاريخ في مجال النشر الصحفي، وكانت قد هاجرت إلى الأردن. هذه الأسرة أنشأت في مطلع القرن العشرين صحيفة في فلسطين، وتصدر حتى اليوم «الدستور» في عمان، وكان أحد أفرادها قد أصدر «الميثاق» اليسارية الاتجاه في القدس في الثمانينات وقد أغلقتها السلطات الإسرائيلية (٢٦٥). كانت «الأمة» أقل المجلات الأسبوعية توزيعاً حيث كانت تطبع ما لا يزيد عن ألف نسخة ولكن مستواها الصحفي والفني من حيث الورق والطباعة كان متميزاً. وقد اشتهرت «الأمة» بشكل خاص بسبب الإغلاق العنيف الذي طالها في أيار/مايو ١٩٩٥ على يد الأمن الوقائي عن طريق الحريق، وذلك بعد نشرها كاريكاتيرا يمسّ بياسر عرفات وكانت الصحيفة الفلسطينية الوحيدة التي تجرؤ على هذا القدر من التعرض لسياسة الحكم الفردي (٢٦٦).

٩. فلسطين

أسسها في غزة عام ١٩٩٤ المراسل السابق لوكالة رويتر للأبناء طاهر شريتح، الحاصل عام ١٩٩٣ على جائزة حرية الصحافة من النادي القومي للصحافة في واشنطن (٢٦٧). كانت فلسطين الصحيفة الأسبوعية الوحيدة غير المرتبطة حزبياً، وكانت إلى ذلك تنتهج نهجاً احترافياً متميزاً. وقد التف حولها منذ صدور الأعداد الأولى الكثير من أصحاب الشركات والمصالح التجارية من قطاع غزة ممن لم يريدوا نشر إعلاناتهم في الصحف الإسلامية، وممن لم يجدوا الوسيلة الإعلامية الملائمة التي تصل بقوة إلى زبائنهم في القطاع (٢٦٨).

ولم تتمكن فلسطين من الصمود أكثر من عام واحد، وكان لا بد لها من الاحتجاب عن الصدور لأن شريتح لم يتنازل، رغم التحذيرات المتواصلة والاعتقال من جانب الشرطة الفلسطينية وقوات الـ ١٧ الحرس الشخصي للرئيس، عن مفهومه لاستقلالية العمل الصحفي (فكان على سبيل المثال لا يمتنع عن نشر بيانات حركة الجهاد الإسلامي)، هذه الاستقلالية التي مارسها كمراسل لسنوات عدة لرويدر في قطاع غزة، وكانت استقلاليته آنذاك في التغطية الصحفية في عهد الاحتلال مما يلاقي الترحيب من جانب منظمة التحرير الفلسطينية.

يقول طاهر شريتح: «بما أن الصحيفة لم تكن لتصدر بدوني كان يكفي أن يقوموا باعتقالي لكي تغلق الصحيفة أبوابها. وقد فعلوا ذلك مراراً، فانفض المعلنون ولم يعد بمقدوري إيقاف الصحيفة على قدميها» (٢٧٠).

١٠. الوطن

أول صحيفة لحركة حماس في غزة. بدأت بالصدور عام ١٩٩٤، وكان لها تاريخ مضطرب جدا: كانت - في نظر السلطة - تمثل رمزا للليبرالية ومؤشرا إلى أن عهد الرقابة الإسرائيلية قد ولى (٢٧١). كان التفكير يدور أصلا على أن تصدر الوطن أسبوعية وبدأت بثمانية آلاف نسخة، وكان الهدف من إصدارها أن تعكس «آراء المعارضة بشكل عام، وحماس بشكل خاص» حسب كلمات الناشر عماد الفالوجي (٢٧٢). وبعد عدة أشهر بدأت تصدر بشكل متقطع إذ إن نصف عدد المحررين كان يكون عادة في السجن، كما كانت التهديدات توجه إلى الناشر، وأحيانا كانت الصحيفة تمنع من الصدور. كانت تتخذ موقفا انتقاديا إزاء أوصلو وإزاء عرفات، وقد استندت الصحيفة إلى ما عند حماس من نفوذ، وهذا ما جعل مصيرها متأرجحا: فالنقد القادم من جهة حماس يعتبر نذيرا بالخطر بالنسبة لعرفات، ولكن حماس أقوى من أن يتم إغلاق صحيفتها بشكل صارخ على النحو الذي تم به مثلا إغلاق الأمة. في بداية عام ١٩٩٦ أغلقت حماس «الوطن» لأسباب داخلية كما ذكر آنذاك حيث إن الأجنحة المختلفة داخل حماس لم تتفق على الخط السياسي الذي يجب أن تسير عليه.

١١. الرسالة

جاءت الرسالة وريثة للوطن بوصفها الصحيفة الأسبوعية غير الرسمية لحركة حماس وقد استمر في العمل بها طاقم التحرير نفسه إلى حد بعيد، ورئيس التحرير نفسه. كانت الرسالة تبيع سبعة آلاف نسخة وكان توزيعها مقصورا تقريبا على قطاع غزة (٢٧٣). وبعد سلسلة من الإغلاقات المؤقتة في عام ١٩٩٧ وجهت السلطة تحذيرا أخيرا للناشر صالح البردويل (٢٧٤) بعدم نشر أي مقالات ضد السلطة. ويقول البردويل إن التهمة فاسدة وإن إجراءات الشرطة غير قانونية حيث إن المسؤول عن إغلاق الصحيفة ليس الشرطة بل القضاء (٢٧٥).

وقد قررت المحكمة الفلسطينية العليا في ١٩/٣/١٩٩٨ أن إغلاق الرسالة الذي تم في شباط/فبراير لم يستكمل الشروط القانونية. وكانت الرسالة قد أغلقت بعد نشرها مقالا انتقدت فيه إقالة أحد القضاة بشكل «تعسفي». وقد تقدم الناشر صالح البردويل باستئناف ضد الإغلاق استنادا إلى «حق الصحافة في حرية نشر المعلومات» (٢٧٦).

١٢. الاستقلال

في ٢١/١٠/١٩٩٤ صدرت لأول مرة في غزة صحيفة الاستقلال ناطقة باسم الجهاد الإسلامي، وقد تعرضت للمصير نفسه الذي لاقته «الوطن»: فقد انتقدت عرفات بشكل جارف، وكانت

أضعف تمويلًا، ولم تكن تقف وراءها قوة مثل قوة حماس، كانت الاستقلال تصدر نظريًا مرة كل أسبوعين، لكنها في الواقع كانت تصدر بشكل متقطع وغير منتظم. الناشر هو علاء الصفطاوي الذي كان قد اعتقل من جانب القوات الإسرائيلية في بداية الانتفاضة، وقد حصل بنفسه من عرفات على ترخيص بإصدار الصحيفة، غير أنه اعتقل مع عدد كبير من زملائه المحررين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ من جانب السلطة، ولم يطلق سراحه إلا في آذار/مارس، لكن دون زملائه الذين بقوا في السجن فترة أطول دون أن يقدموا لأي محاكمة (٢٧٧).

لم تنجح المحاولات المتكررة في عام ١٩٩٥ لزيارة المحررين المعتقلين في غزة. والمعلومات الوحيدة بشأن توزيع «الاستقلال» كانت أنها تطبع عددا من النسخ أقل من «الوطن». يقدر طاهر شريتح العدد بـ ٢٥٠٠ نسخة. وقد أعيد إحيائها بعد إغلاق «الوطن» وبعد مرورها بفترة ركود طويلة: منذ تموز/يوليو ١٩٩٨ عادت للصدور كصحيفة أسبوعية، وثمة توجه لإصدارها كصحيفة يومية «في المستقبل المنظور»، وللاستقلال موقع على الإنترنت يتم تجديده بانتظام.

١٣. الطليعة

أسسها عام ١٩٧٨ صحيفة أسبوعية بشير البرغوثي الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني، وكانت صحيفة الحزب، وفي إبريل ١٩٩٤ تولى تحريرها بدلا من البرغوثي الكاتب محمود شقير الذي عاد من منفاه القسري في الأردن (٢٧٩). ثم توقفت الصحيفة عن الصدور «بسبب مشكلات تقنية وإدارية» (٢٨٠)، ولم يتم الإعلان عن مزيد من التفاصيل بشأن هذه المشكلات. بوصفها صحيفة الحزب الشيوعي الفلسطيني، أحد المنظمات المؤسسة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، انتقدت الطليعة عرفات قائلة إنه غير ديمقراطي وأنه لا يطبق بصورة صحيحة معاهدة السلام مع إسرائيل، هذه المعاهدة التي رحبت بها الطليعة. ومن المستغرب أن الطليعة كانت تجرؤ على توجيه انتقادات حادة لعرفات على مدى عدة سنوات لكن السلطة لم تتخذ أي إجراءات بحقها ويعزو البعض ذلك إلى ضعف توزيع الصحيفة، ونرى أن السبب الأهم هو أن تمتع الحزب الشيوعي بموقع مهم داخل منظمة التحرير منح الصحيفة حصانة معينة (٢٨١). لم يكن بالإمكان معرفة عدد النسخ التي كانت تطبع في الفترة الأخيرة قبل احتجاب الطليعة. على أن هذا العدد وصل في الثمانينات إلى خمسة آلاف نسخة تقريبا (٢٨٢).

١٤. البيادر السياسي

صحيفة أسبوعية أسسها عام ١٩٧٦ جاك خزمو، وصدرت أولا كمجلة أدبية، وكانت توزع ما بين ثلاثة وخمسة آلاف نسخة أسبوعيا باسم (البيادر)، ثم صدرت (البيادر السياسي) عام

١٩٨٢ (٢٨٣)، وهي توزع نحو ١٥٠٠ نسخة أسبوعياً (٢٨٤). وقد أيد خزمو بشكل عام خط منظمة التحرير ومعاهدة أوسلو، لكنه أعرب وبشكل متزايد عن النقد للسلطة وعرفات شخصياً.

١٥. المنار

صحيفة أسبوعية في القدس الشرقية تم تأسيسها عام ١٩٩١ في القاهرة وقد استمرت في الصدور حتى أواسط التسعينات بدعم مالي من أحد الأثرياء الفلسطينيين المقيمين في مصر (٢٨٥). واليوم تتخذ اتجاهها قريباً من السلطة، وهي من حيث الإخراج والمضمون أقرب ما يكون من نموذج الصحيفة الشعبية. وحسب معطيات أصحابها فهي تطبع سبعة آلاف نسخة، وليس ثمة ما يثبت صحة هذه المعطيات.

١٦. الأسبوع الجديد

صحيفة أسبوعية أصدرها حنا سنيرة ناشر الفجر، ودعمتها منظمة التحرير بشكل كبير وتوزع نحو ألفي نسخة أسبوعياً (٢٨٦).

١٧. أخبار البلاد

أصدرها ناشرو صحيفة النهار في أيار/مايو ١٩٩٤ كمجلة أسبوعية ذات هوى أردني (وكان أول مقالاتها عن الملك حسين) (٢٨٧)، وكان لزاماً عليها الاحتجاب بسبب ضغوط من جانب السلطة بعد صدور سبعة أعداد (٢٨٨)، وقد جاء ذلك بعد أن تلقت تهديدات من جانب مسؤول في الشرطة بإحراق أعدادها إذا وصلت إلى أكشاك التوزيع (٢٨٩). انتقدت «أخبار البلاد» معاهدة السلام الفلسطينية - الإسرائيلية ولكن السبب الرئيسي لمنعها فيما يبدو هو اتجاهها الأردني، ذلك أن التوتر بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الأردنية كان في أوجه في فترة أقرت فيها واشنطن بـ «دور تاريخي» للأردن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس. ويقول الناشر ناصر الدين النشاشيبي إن «القرار بتعطيل توزيع المجلة في غزة وأريحا صدر عن جبريل الرجوب»، وقد اتهم الناشر السلطة «بالإرهاب الفكري» (٢٩٠).

١٨. الاتحاد

يمكن اعتبار الاتحاد صحيفة إسرائيلية، وهي تصدر في حيفا عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ولكن صدورها بالعربية من جانب فلسطينيين في إسرائيل، وكونها توزع بعض النسخ في القدس

الشرقية يجعلنا نتطرق إليها في هذا الموضوع. توزع الاتحاد عشرة آلاف نسخة، منها خمسمئة نسخة تباع - حسب معطيات أوائل التسعينات - في القدس الشرقية (٢٩١).

١٩. كل العرب

تصدر في الناصرة وتطبع منها ٣٥ ألف نسخة. وهي أوسع الصحف الأسبوعية انتشارا. رئيس التحرير هو الشاعر سميح القاسم: «نحن لا نتبع حزبا سياسيا، نحن ليبراليون وتقدميون، وندعم عملية السلام، ويتركز مضمون صحيفتنا على الموضوعات الاجتماعية والثقافية». وفي الواقع فإن «كل العرب» قد اكتسبت سمعة خاصة كصحيفة شعبية ذات عناوين كبيرة ملفتة للأنظار وأخبار قصيرة كثيرا ما تتناول الأحداث الاجتماعية العادية والشائعات والأخبار المثيرة والمسلية (٢٩٢).

٦, ٢ توجهات الصحف الرئيسية

بحسب عملية مسح للصحف الفلسطينية الصادرة في الثمانينات تبين أن ٦٥٪ من مساحتها مخصصة لوضع الفلسطينيين، لا سيما تحت الاحتلال الإسرائيلي، و ١٥٪ مخصصة للموضوعات الإسرائيلية، و ٢٠٪ للقضايا الدولية (٢٩٣).

ويمكن تقسيم الموضوعات المختلفة بحسب الاهتمام الذي نالته، في تلك الفترة، على النحو التالي:

١. الصفحة الأولى والأخيرة مخصصتان للأخبار المحلية والعربية والدولية، وكثيرا ما كانت تصاغ صياغة بروتوكولية على هيئة «وصل وفد»، مع ذكر الحدة الأدنى من المعلومات بشأن الاجتماعات واللقاءات الرسمية، وكانت تنشر أخبار تبادل الرسائل الرسمية بين القادة، ولا سيما ما له طابع بروتوكولي كالتهنئات. وكان أسلوب تلك الأخبار بسيطا ونمطيا يتبع صيغة معلومة تفرح قلب المترجم الكسول.
٢. الأخبار المحلية.

٣. ثمة دائما صفحة فيها معلومات متفرقة وبرامج الإذاعة والتلفزيون ومادة للتسلية.

٤. إعلانات الوفاة والزواج والتهنئات بالمواليد والترقيات.

٥. رسائل القراء.

٦. الثقافة.

٧. الرياضة: المحلية والعالمية.

٨. الأخبار العربية والدولية.

٩. التعليق السياسي.

١٠. الإعلانات التجارية.

١١. الكاريكاتير.

وبعملية مسح أخرى لأهم الصحف الفلسطينية في الفترة بين ١٠ و ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٥ تضمنت النظر في ١٢٠ مادة تبين أن التغييرات الأساسية التي حدثت، بالمقارنة مع الوصف أعلاه، تتلخص فيما يلي:

◆ امتزجت بشكل أكبر الأخبار المحلية والأخبار الدولية المتعلقة بنزاع الشرق الأوسط، ربما بسبب التطورات السياسية التي أصبحت المناطق الفلسطينية بمقتضاها في مركز الحدث.

◆ تغير شكل التقارير والأخبار فأصبح للمعلومة قيمة أكبر وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الأحداث السياسية صارت تجري في البيئة نفسها التي يعيش فيها الصحفيون مما يمكنهم بشكل أفضل من إجراء الاتصالات وجمع المعلومات المتناثرة والتصريحات بدلا من الاستناد إلى خبر «وفا» أو الوكالات الأخرى، أو إعادة نشره كما هو.

ويمكن إجمال التوجهات السياسية للصحف بما يلي:

◆ تنتمي اثنتان من الصحف اليومية الثلاث الكبرى - وهما الأيام والحياة الجديدة إلى معسكر السلطة، وإن كانت الأيام لا تمتنع عن نشر النقد المفصل في الفلته بعد الفلته.

◆ الصحيفة اليومية الثالثة، القدس، تلتزم جانب الحياد والحذر، بعد أن وصل بها توجهها الأردني سابقا إلى درجة أن تلقب بصحيفة «القصر» (٢٩٤).

◆ الوطن كانت صحيفة حماس، واليوم تلعب «الرسالة» هذا الدور.

◆ الاستقلال هي صحيفة الجهاد الإسلامي.

وجميع الصحف باستثناء الثلاث الأخيرة تؤيد اتفاقات أوسلو وتحجم عن انتقاد عرفات، وتقوم على نحو متزايد باتخاذ جانب الحذر في صياغة أي نقد يوجه للسلطة الوطنية. وهكذا لم ينشر خبر مقتل شخص فلسطيني في اوائل ١٩٩٥ في السجون الفلسطينية في أي صحيفة فلسطينية إلى أن قامت «بالستين ريبورت» بلفت الأنظار إلى الأمر (٢٩٥).

من جهة فقد انخفض الاستعداد عند محرري الصحف لخوض صراع مع السلطة، ومن جهة أخرى نشأ شكل آخر من النقد أكثر دقة وخفاء. فعوضا عن اللفظية الفجة أخذ المحررون يتبعون نظاما من الإيماءات، ويتلطفون في دس وجهات نظرهم وانتقاداتهم في ثنايا العبارات، ويتم استعمال تسمية السلطة الفلسطينية في صحف حماس والجهاد وحتى في «بالستين ريبورت» دون كلمة «الوطنية»، كأنما في محاولة لعدم التسليم بأن السلطة تمثل الإرادة السياسية للشعب الفلسطيني. وأما الصحف الأخرى فإنها تستخدم تسمية، «السلطة الوطنية الفلسطينية»، وكثيرا ما يتم وصف عرفات من خلال سطرين من الألقاب فهو الرئيس الفلسطيني ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يشابه ما هو معمول به في الدول العربية المجاورة. وقد استخدمت «الوطن» مصطلح «سلطان الحكم الذاتي»، ويرى غسان الخطيب مدير مركز القدس للإعلام والاتصال أن «المقصود بهذا، في حرب الكلمات هذه، إنما هو الإيحاء بأنه حاكم متسلط».

هذا النزال بالكلمات ليس جديدا على الصحافة الفلسطينية: ففي أيام الاحتلال الإسرائيلي لم يكن أمام الصحف الفلسطينية مجال واسع للحركة، وكانت تخوض باستمرار حرب كلمات وتوريات مع الرقيب الإسرائيلي. وكما يشير دوف شينار في تحليله فإن صحف الضفة الغربية تميزت عن صحف الشتات الفلسطيني باختيار للكلمات بحيث لا يمكن توجيه اتهام صريح لها (٢٩٦). لقد هاجمت الشعب والفجر السياسة الإسرائيلية بوسائل عديدة:

كان يتم الحديث عن تطورات في أجزاء أخرى من العالم مشابهة لتلك التي تحدث في المنطقة الفلسطينية، كان يشار إلى أنه «في فييتنام أيضا قرر الفيتناميون أولا تأسيس فييتنام الشمالية ثم قاموا بعد سنوات بتحرير فييتنام الجنوبية».

عندما يقع حادث سير بين إسرائيلي وفلسطيني كان يتم نشر صورة الضحية، إذا كان فلسطينيا على الصفحة الأولى، وربما كان التعليق: «هل هناك سياسة مقصودة عند الإسرائيليين لتقليل عدد الفلسطينيين بهذه الطريقة!».

كان يتم نشر نعي المناضلين الفلسطينيين الذين يقتلون على يد الإسرائيليين مع رسائل التعزية على صفحات عديدة، مع استخدام عبارات «الشهيد»، «وقضى دفاعا عن الوطن»، و«ضحى بنفسه في سبيل الوطن»، و«المناضل الكبير» (٢٩٧).

وعندما قامت السلطة الوطنية من جديد بفرض القيود على نشري نقد مباشر للسلطة عاد الصحفيون ورؤساء التحرير إلى ما كان دارجا من التفنن في اختيار العبارات. وأصبح وصف عرفات بأنه «قائد» أو «زعيم» أمرا مهما، كما أن عبارة «الحكم الذاتي» لها مدلول سلبي، ولا تسئل عن استخدام عبارات «المزعوم» و«ما يسمى ب.» في مواضع محددة حيث أصبحت

تعني الكثير (٢٩٨)، أخذ الناس «من جديد يقرأون ما بين السطور»، كما يقول غسان الخطيب. وثمة أمر آخر أخذ القارئ المتفحص ينتبه إليه، وهو عملية ترتيب الوقائع في الصحف الإسلامية التوجه كالوطن وفلسطين (٢٩٩)، فالصحفيون العاملون في هذه الصحف يسعون جاهدين لجمع قدر كبير من وجهات النظر المختلفة، ويروون الخبر بعدة روايات مختلفة مما يمكنهم من إيراد الآراء والروايات المخالفة للسلطة دون أن يكون سهلاً اتهامهم بالتحيز أو بالعداء السافر للسلطة.

٦، ٣ ازدهار وانهايار حرية الصحافة الفلسطينية

يمكن تقسيم التطور الذي مرت به الصحف والمطبوعات الفلسطينية منذ عام ١٩٩٤ إلى ثلاث مراحل تماثل، إذ يتخيلها المرء أمام ناظره، شكل الموجة: ففي البداية مرت الصحف بمرحلة التأسيس والاندفاع في بداية، وحتى أواسط، ١٩٩٤ ثم جاءت مرحلة الاصطدام منذ أواسط ١٩٩٤ وحتى آخر ١٩٩٥ حيث حدثت مواجهة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والصحف بشأن تصورات متباينة جدا لوظيفة وسائل الإعلام وقد أدت هذه المواجهة إلى مكاسرة وقياس قوى، وإلى صدامات بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام، وانتهت هذه المرحلة الثانية بانتخابات كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٦ التي أدت إلى تعزيز شرعية السلطة وقواها، وترسيخ موقف ياسر عرفات. ومنذ ذلك الوقت هدأ النزاع ودخل الصحفيون في جو من الخوف وفقدان الضمان القانوني مما حدا بهم إلى فرض الرقابة الذاتية على صحفهم، معتبرين هذا خيراً من إغلاقها.

لكن ترويض الصحافة الفلسطينية لم يؤد على الإطلاق إلى احتكار السلطة الفلسطينية لكل مصادر المعلومات التي تصل إلى الناس وتجيبها لصالحها، ما حدث هو أن القراء أخذوا يجدون ضالتهم من المعلومات على نحو متزايد في أجهزة إعلام أخرى لا تتم السيطرة عليها بنفس القدر كما هو مبين في الفصل الثامن.

٦، ٣، ١ مرحلة التأسيس ١٩٩٤

مع نهاية عام ١٩٩٣ وبتوقيع إعلان المبادئ في أواسط بدأت الصحف والمجلات، من الجريدة الشعبية الرخيصة إلى الجريدة الاحترافية ذات الطباعة الأنيقة، تنبثق انبثاقاً وتنكأثر سواء في القدس أم في المدن الفلسطينية الأخرى. يقول الصحفي طاهر شريطح من غزة في مقابلة أجريناها معه:

«ظننا أننا حصلنا على الحرية أخيراً (٣٠٠)، وفي واقع الأمر فإن الرقابة العسكرية

لم تعد سيفنا مصلتنا على الرقاب، وحتى في القدس التي لم يتغير وضعها القانوني فإن الرقيب العسكري أصبح من الآن فصاعدا أكثر تراخيا بكثير من ذي قبل» (٣٠١).

وقد مرت سنوات طوال من الاحتلال لم يكن فيها مسموحا بإصدار الصحف اليومية الفلسطينية خارج القدس، (٣٠٢) والآن أخذت تنشأ الصحف بالتدريج في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان من المظاهر البارزة في هذه الفترة غض النظر عن الجرائد الإسلامية، ففي حين لم تكن السلطات الإسرائيلية تسمح لحماس أو للجهاد الإسلامي بإصدار صحف سمحت السلطة الوطنية للجماعتين بإصدار صحف أسبوعية في قطاع غزة (٣٠٣)، وكانت هذه المرة الأولى التي يشهد فيها القطاع صدور صحف منتظمة من أي نوع.

٦، ٣، ٢ مرحلة المواجهة ١٩٩٤-١٩٩٦

تبدأ هذه المرحلة بتصعيد سريع وعلى عدة جبهات للنزاع بين الصحف جميعا من جهة والسلطة من جهة أخرى، وتنتهي بإغلاق عدة صحف في فترة الانتخابات الفلسطينية الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، حيث شهدت الحملة الانتخابية ذروة الصراع حول الحريات والمساعي لإخضاع الصحف، وبعد الانتخابات سادت حالة من التسليم بالأمر الواقع عند الصحف، وبدأت مرحلة من السيطرة الدقيقة والأقل فجاجة من جانب السلطة.

بعد أشهر قليلة من نشوء السلطة الفلسطينية في غزة، وفي بقعة تتزايد مساحتها بالتدريج من الضفة الغربية بحسب العملية التفاوضية، بدأت الخلافات بين هذه السلطة وبين الصحف العريقة وتلك التي أنشئت حديثا في الضفة وغزة. كانت الصحف قد أصبحت أكثر ترحيبا بالآراء المختلفة وأكثر شجاعة بسبب الجو الجديد وانحسار الاحتلال.

وقد تبدد هذا الجو وحلت محله الرقابة الذاتية والتوجس بعد وقوع خمس صدامات، موثقة بشكل جيد، بين السلطة والصحف وبعد تكرار الاعتقالات. ويبدو هذا التغيير واضحا في طريقة تغطية الصحف للانتخابات.

٦، ٣، ٢، ١ منع «النهار» بسبب هواها الأردني

في ٢٨/٧/١٩٩٤ وبعد سبعة وعشرين يوما من عودته من تونس أمر عرفات شخصيا بمصادرة جميع نسخ جريدة النهار ومجلة أخبار البلاد (٣٠٤)، وكان السبب الرسمي أن ناشر هاتين المطبوعتين لم يحصل على ترخيص. ولم تكن أي صحيفة فلسطينية في ذلك الوقت المبكر قد طولبت بالحصول على ترخيص (٣٠٥). وقال جبريل الرجوب، من جانبه، إنه «من غير

المعقول أن تحاول دولة اكتساب نفوذ داخل دولة أخرى من خلال صحيفة»، وكان الأردن يدعم النهار مالياً (٣٠٦). وبموجب اتفاق أوصلو كان للسلطة الوطنية في تلك الفترة نفوذ على أريحا، ولكن ليس على المناطق الأخرى في الضفة الغربية، وليس على القدس الشرقية (٣٠٧).

ويعتقد أن السبب الحقيقي لمنع جريدة النهار ومجلة أخبار البلاد هو أنهما لم تبرزوا الاعتراض الفلسطيني على «فقرة القدس»، وهي فقرة وردت في معاهدة السلام التي وقعها الملك حسين مع اسحق رابين في واشنطن وتنص على أن العاهل الأردني سيكون في المستقبل حامياً للمقدسات الإسلامية في القدس (٣٠٨).

وبعد ثلاثة أيام وُزِعَ بيان، يعتقد أن حركة فتح ورائه، تضمن تهديداً لمحرري النهار بسبب ما قال البيان إنه موقفهم المؤيد للأردن، وتم توجيه خطاب إلى رئيس التحرير عثمان الحلاق يتضمن التهديد نفسه (٣٠٩). وفي أوائل آب/أغسطس وقع ٣٥ صحفياً على عريضة رفعت إلى عرفات تطالب بإعادة السماح بتوزيع النهار (٣١٠). وقد نظم هذه العريضة الصحفي داود كتاب الذي كان يعمل صحفياً تلفزيونياً ويقوم في الوقت نفسه بالكتابة في صحيفة القدس بانتظام، وقد أوقفت الصحيفة نشاطه بعد العريضة، وأبلغه بهذا الإجراء رئيس جهاز الأمن الوقائي شخصياً (٣١١). وبعيد ذلك نشر ستة من المفكرين الفلسطينيين المرموقين، من بينهم إدوارد سعيد رسالة مفتوحة في صحيفة نيويورك تايمز قالوا فيها إن ما حدث للأيام ولداود كتاب يعد «نقيضاً لحرية الصحافة ودولة القانون» (٣١٢).

ولم تصدر صحيفة النهار على مدى عدة أسابيع، ذلك أن السلطة الفلسطينية أرادت أولاً أن تتحقق من «الطبيعة الفلسطينية» (٣١٣) للصحيفة، لكن دون أن تفسر المقصود بهذا التعبير، ثم أتيح لعثمان الحلاق أن يتحدث إلى ياسر عرفات شخصياً مما نتج عنه السماح مرة أخرى بتوزيع النهار بدءاً بـ ١٩٩٤/٩/٥ بعد ستة وثلاثين يوماً من التوقف عن الصدور، وحمل العدد الأول بعد الإغلاق تعهداً نشر في الصفحة الأولى بأن الصحيفة «ستلتزم بالخط الوطني» (٣١٤) وقد تضمن هذا العدد إشادة بعرفات عبر عدة مقالات أشارت إليه «بالأخ والقائد والرمز وأبو عمار» (٣١٥). ومع ذلك فقد تكرر منع النهار في السنتين اللاحقتين، وسجن عدد من محرريها.

٦، ٣، ٢، مواجهة بشأن أعداد المتظاهرين

في ١٩٩٤/١١/٢٨ جرى صدام واسع النطاق بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين كبريات الصحف. في ساعات الفجر حجزت الشرطة الفلسطينية عند معبر بيت حانون/إيريز المؤدي إلى قطاع غزة جميع أعداد القدس والنهار والمنار التي كان سيتم نقلها لتوزيعها في القطاع. ولم

تفرج الشرطة عن الجرائد إلا بعد الظهر، مما جعلها تكسد ولا سيما في مدن وقرى القطاع الأخرى سوى غزة (٣١٦).

وكان الداعي إلى هذا الإجراء أن مظاهرة مؤيدة لحماس كانت قد جرت في غزة قبل أيام ونقلت وكالات الأنباء والصحف الفلسطينية أن عدد المشاركين فيها بلغ ٧٠ ألفا، وقبل هذه المظاهرة بخمسة أيام كانت قد جرت مظاهرة دعا إليها ياسر عرفات. وحسب معطيات منظمة التحرير فإن المشاركين في هذه المظاهرة كانوا ٨٠ ألفا ولكن صحفيين مستقلين ذكروا أن ١٠ آلاف فقط اشتركوا في المظاهرة الأولى، التي دعا إليها الرئيس، وقد أوعز قائد الشرطة غازي الجبالي للصحف بأن تكتب أن عدد المشاركين في مظاهرة حماس كان ٥ آلاف (وفي رواية أخرى ٨ آلاف) متظاهر، ولكن الصحف لم تمتثل (٣١٧).

في ٢٩/١١/١٩٩٤ نشرت القدس ووكالة الأنباء الفرنسية أن الجبالي شخصيا كان هو الذي منع دخول الصحف إلى قطاع غزة، ونقل عن الجبالي أنه قال لموزعي الصحف الرئيسية: «بما أن جرائدكم لم تلتزم بالأرقام التي نقلناها لهم فالمشكلة مشكلتهم» (٣١٨).

وجدير بالذكر أنه تسرب خبر يقول إن عرفات شخصيا هو الذي أمر برفع الحظر عن دخول الصحف إلى قطاع غزة في ساعات بعد الظهر. ولكن الحظر تكرر، ففي ٢/١٢/١٩٩٤ صادرت الشرطة بطاقات هوية الموزعين الرئيسيين، وقال غازي الجبالي إن الأحوال الجوية السيئة هي السبب في وجود مشكلات تتعلق بالتوزيع: «جميع هؤلاء الصحفيين عملاء، والأحوال الجوية السيئة قد تستمر ثمانية أشهر أخرى» (٣١٩).

وفي مؤتمر صحفي عقد لاحقا نفى الجبالي أن يكون مسؤولا عن المسألة برمتها وقال إن وزارة الإعلام هي المسؤولة، ومن جهته قال وزير الإعلام ياسر عبد ربه أثناء سيمينار دراسي عقد بعد عدة أيام إن احتجاج الصحف جاء «بقرار من جهات عليا»، ويفهم من هذه العبارة أنه صادر من عرفات نفسه (٣٢٠).

٦، ٣، ٢، ٣ تعطيل «الأمة» بسبب كاريكاتير عرفات

من بين الأحداث التي وقعت بين الصحف والسلطة كانت المواجهة الدرامية حقا هي تلك التي وقعت بين جهاز الأمن الوقائي وبين صحيفة الأمة ذات التوزيع المنخفض: وقد أسفرت عن إلحاق الدمار بالصحيفة ومضايقة الصحفيين وإحراق مقر التحرير في نيسان/أبريل ١٩٩٥. بدأ الأمر قبل أشهر بخطيئة قاتلة ارتكبتها الصحيفة، لقد نشرت رسوما كاريكاتيرية لياسر عرفات: «كان في مقدورنا نشر كل شيء، أما أن نجعله مادة للسخرية، فتلك كانت الغلطة القاتلة» (٣٢١).

يقول سفيان الخطيب أخو محرر الصحيفة إن الأمر بدأ عندما «أخذ أفراد الأمن الوقائي يقومون بشراء جميع أعداد الجريدة من السوق، كنا نبيع كل النسخ في غضون ثلاث ساعات فقط» (٣٢٢). وفي ١٩٩٥/٤/٢٠ اقتحم مجهولون المطبعة وصادروا صفائح الجريدة المجهزة للطبع (٣٢٣). وفي ١٩٩٥/٥/٣ شب حريق في مكاتب التحرير. وكان رئيس التحرير عدنان الخطيب قد اتهم الأمن الوقائي قبل الحريق بأنهم اقتحموا مكاتب التحرير، وصادروا أجهزة ووثائق، وهددوا عمال المطبعة (٣٢٤)، ولكن جيريل الرجوب رئيس الأمن الوقائي نفى ذلك، رغم وجود الشهود الذين قالوا إن رجال الأمن الوقائي، ممن كانوا قبلئذ قد حذروا المحررين، هم الذين قاموا بالعمل.

٦، ٣، ٢، ٤ إغلاق الصحف الإسلامية

أغلقت الوطن لسان حال حماس في ١٤/٥/١٩٩٥ من جانب السلطة ثلاثة أشهر لنشرها تقارير تنتقد السلطة. وتمكنت من العودة إلى الصدور في ٣/٦/١٩٩٥ بعد أن عقد اجتماع، بعد جهد الوسطاء، بين الناشر عماد الفالوجي وياسر عرفات اتفق فيه على الالتزام بقانون المطبوعات البريطاني لعام ١٩٣٦، ولكن الوطن توقفت عن الصدور مؤقتاً بعد عدة أيام احتجاجاً على الحكم على رئيس تحريرها بالسجن عامين (٣٢٧). وفي ٦/٨/١٩٩٥ أغلقت السلطة «الوطن» و«الاستقلال» مرة أخرى دون إبداء الأسباب في البداية، وبعد حين ذكر أن السبب هو نشر الوطن مقالا قالت فيه إن عرفات باع لوكالة فرنسية الحق في نشر صور ابنته المولودة حديثاً لقاء مبلغ كبير من المال (٢٣٨). وكانت الوطن قد نقلت هذا الخبر عن الإندبندنت البريطانية، ولكن هذا لم يشفع لدى الوطن عند كبير قضاة المحاكم الخاصة خالد القدوة الذي لم يبلغ قرار الإغلاق رغم أنه لم يشأ توضيح الكيفية التي انتهكت بها الصحيفتان «قوانين الحكومة» (٢٣٩).

٦، ٣، ٢، ٥ إغلاق «اخبار البلاد» بسبب نقدها عرفات

في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ منعت السلطة الوطنية الفلسطينية توزيع مجلة «اخبار البلاد» الأسبوعية المحدودة الانتشار (وهي سوى «البلاد» التي تصدر في رام الله). وكان السبب الرسمي أن الناشر لم يحصل على ترخيص لإصدار مجلة أسبوعية بحسب ما ينص عليه قانون المطبوعات والنشر الذي كان قد صدر في ذلك العام (٣٣٠). ولكن السبب الحقيقي، بحسب ما ذكرته منظمة «حارس حقوق الإنسان» - هيومن رايتس ووتش - ، كان مقالا بشأن مقتل زعيم الجهاد الإسلامي فتحى الشقاقي حيث صورته المجلة وكأنه جاء ثمرة تواطؤ إسرائيلي ليبي فلسطيني رسمي. وقد أشارت في الختام «بإصبع الاتهام صوب ياسر عرفات نفسه». وفي الواقع فإن هذه الافتراضات دحضتها معطيات متوافقة من جهات عدة (٣٣١).

كانت تجري بين الفينة والفينة اعتقالات واعتداءات بحق أشخاص معينين كانوا يجاهرون بانتقاد الفساد داخل السلطة، أو يعترضون علنا على أسلوب ياسر عرفات في الحكم .

في آب/أغسطس ١٩٩٥ أطلقت أربع رصاصات على عبد الستار قاسم أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح بنابلس من مسافة قريبة دون أن تصيبه، وكان قد نشر في أسبوعية الوطن قبل شهر من ذلك مقالا عن عرفات والسلطة وصف فيه «الديمقراطية في ظل عرفات» بأنها «كذبة كبرى»، واتهم الرئيس الفلسطيني - باعتبار ما سيكون - بأنه «لا يتسع صدره لمن لهم رأي مخالف لرأيه ولمن لا يمثلون لأوامره» .

بعد نشر ذلك المقال استدعت الشرطة الفلسطينية ناشر الصحيفة عماد الفالوجي وأبلغته «أن هناك قرارا قد اتخذ بحق عبد الستار قاسم» - وقد أبلغ الفالوجي عبد الستار قاسم بالأمر، فاتخذ قاسم لنفسه حارساً شخصياً، ولكنه صرفه بعد نحو شهر، وبعده مباشرة حدثت واقعة إطلاق النار عليه (٣٣٢) . وقد اتهم الأمن الوقائي، دون أية جهة أخرى، بالقيام بهذه العملية .

في ١٩٩٥/١٢/٢٤ تلقى ماهر العلمي المحرر في جريدة القدس اتصالا هاتفيا من مصدر في السلطة الوطنية الفلسطينية طلب منه نشر موضوع يتضمن أقوالا لبطريك الروم الأرثوذكس على الصفحة الأولى، وكان البطريك قد شبه ياسر عرفات بالخليفة عمر فاتح القدس في القرن السابع الميلادي (٣٣٤) . وقد امتنع العلمي عن تلبية المطلب ونشر الموضوع على الصفحة الثامنة لأن «الصفحة الأولى كانت مكتظة بصور عرفات» (٣٣٥) . وبعد ذلك تلقى العلمي اتصالا من جبريل الرجوب شخصيا استدعاه فيه إلى أريحا. وقد امتنع العلمي عن الامتثال مشيرا إلى بطاقة الهوية المقدسية الصادرة عن السلطات الإسرائيلية التي يحملها، وردّ عليه الرجوب بأننا سنأخذ منك بطاقتك وندسّها في ذلك الموضوع من جسمك (٣٣٦) .

ثم اختطف رجال الأمن الوقائي ماهر العلمي في القدس، وذهبوا به إلى أريحا، حيث سجن أسبوعاً ثم أطلق سراحه (٣٣٧) . وقد تحدث رئيس تحرير جريدة القدس مروان أبو الزلف إلى صحيفة الجروزالم بوست بصدد هذه الحادثة قائلاً: «الأمر برمته لا يشجع كثيرا على حرية الصحافة» (٣٣٨)، على أنه لم ينشر في جريدته هو أي خبر عن الحادثة، لا ولم تنشر أي جريدة فلسطينية أخرى شيئا (٣٣٩) . وبعد إطلاق سراح العلمي أخذ إلى ياسر عرفات «فقبّلني على الجبين وقال إن الأمر كله كان نتيجة غلطة» (٣٤٠) .

وقد تردد في أنحاء مختلفة من العالم صدى الاعتقال الذي تعرض إليه مرارا الطبيب النفسي الفلسطيني المعروف والناشط في مجال حقوق الإنسان إياد السراج الذي يرأس أيضا منظمة حقوق الإنسان الفلسطينية التي أنشأها ياسر عرفات . وكان إياد السراج قد اتهم عرفات مرارا،

ونشر ذلك في البالستين ريبورت، بأسلوب الحكم الفردي وبمحاكاة الأقارب . وقد قبض على إباد السراج، ٥٢ عاما، في غزة بتهم تتعلق بالمخدرات في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ . وبقي في السجن سبعة عشر يوما، وتعرض للضرب . والسبب الحقيقي وراء سجنه كان مقابلة معه نشرتها صحيفة نيويورك تايمز أشار فيها إلى انتهاكات لحقوق الإنسان . ومما ورد فيها أن المرء كان يشعر بالحرية في ظل الاحتلال الإسرائيلي مئة مرة أكثر مما يشعر بها في ظل حكم عرفات، وتحدث أيضا عن حياة ملؤها الخوف، وعن خيبة أمل كبيرة (٣٤١) .

إضافة إلى ما تقدم جرت اعتقالات للمحررين العاملين في القدس والنهار والوطن والاستقلال وفلسطين، كما أغارت الشرطة على عدد من مكاتب تحرير هذه الصحف ولحق أذى السجن بصحفيين فلسطينيين يعملون مع وكالات أنباء أجنبية مثل رويتر ووكالة الأنباء الفرنسية، وقد توزعت مسؤولية هذه الاعتقالات والمداهمات مختلف الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة (٣٤٢) .

وفي إحدى الحالات، في ١٢/٤/١٩٩٥، وعقب سلسلة من التفجيرات الموجهة ضد إسرائيليين في قطاع غزة جرت محاولة لإعادة فرض الرقابة قبل النشر كما كانت تفعل السلطات الإسرائيلية أيام الاحتلال : فقد دعا محمد المصري أحد ضباط المخابرات الفلسطينية عدداً من الصحفيين من غزة إلى مكتبه وأبلغهم بأن عليهم من الآن فصاعدا تقديم مقالاتهم إلى المخابرات لفحصها قبل النشر تحت طائلة الحبس للمخالفين (٣٤٣) .

٦، ٣، ٢، ٧ الانتخابات

سنتطرق لبعض التفاصيل لموقف السلطة الوطنية من الصحف في أيام الانتخابات الفلسطينية التي جرت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ . أرسلت منظمة «مراسلون بلا حدود»، ومقرها باريس، مجموعة مراقبة قامت بالعمل بين ١٥/١٢/١٩٩٥ و ٩/١/١٩٩٦ للتحقق من مدى الحرية التي تمتع بها مرشحو الأحزاب المختلفة في الوصول إلى أجهزة الإعلام، ففي الأسابيع الأولى :

« من مراقبة الصحف يمكن الخروج بانطباع عن ساحة سياسية متنوعة الاتجاهات . كان هناك من التعددية والتوازن في تغطية الصحف أكثر مما شهدته وسائل الإعلام الإلكترونية الرسمية . كان في وسع عشرين حزبا أن تعرض برامجها وتدعو لنفسها في الصحف » (٣٤٤) .

وبحسب نتيجة الدراسة فإن المرشحين من غير منظمة فتح كانوا أقل ظهورا في التقارير الصحفية وأكثر حضورا في الإعلانات المدفوعة الأجر (٣٤٥) .

وبنهاية الانتخابات كانت الأجواء قد ازدادت حدة وتوترا :

« في الصحافة المكتوبة، وهي حتى الآن الأكثر تعددية من بين وسائل الإعلام، نشأ عنصر جديد هو عدم التوازن الصارخ بين مختلف الأحزاب . لقد استفاد أحد عشر حزبا، وثلاثة عشر تحالفا انتخابيا، من التقارير الصحفية ومن الإعلانات الانتخابية، ولكن فتح نالت، في الأسبوع الأول من فترة المراقبة التي نقوم بها، ٢٧ ٪ من المساحة ثلاثة أرباعها مكونة من الإعلانات » (٣٤٦) .

وقد خضعت للفحص في تلك الدراسة الصحف اليومية الكبرى الخمس وأربع مجلات أسبوعية ومجلة تصدر كل أسبوعين.

وصدرت دراسة موازية عن « حارس السلام » - بيس ووتش - وكانت نتائجها قريبة من تلك التي اقتبسناها أعلاه، وقد اشارت علاوة على ذلك إلى أن أيًا من الجرائد الكبرى الثلاث (القدس، النهار، الحياة الجديدة) لم تقم من جانبها بتقديم أي نقد لسير الانتخابات، في حين انتقدت جميع وفود مراقبة الانتخابات الدولية، وعدد من أجهزة الإعلام في العالم الطريقة التي نظمت بها السلطة الوطنية الانتخابات (٣٤٧) . وقد نشرت النهار مقتطفًا لبيان الاتحاد الأوروبي ذي الطابع الناقد، بينما اكتفت القدس بنشر رفض السلطة للنقد الأوروبي لسير الانتخابات (٣٤٨) .

٦, ٣, ٣ مرحلة الجمود منذ ١٩٩٦

بعد الانتخابات أخذت الأوضاع تأخذ شكلا محددًا خاصة وأن الانتخابات، وما جاءت به من نصر لعرفات، نظمت توازن القوى على نحو لا خلاف عليه، على الأقل للمدة القانونية للمجلس التشريعي (٣٤٩) . وقد بدا أن الطرفين يسعيان إلى تجنب النزاع: فالسلطة الوطنية الفلسطينية تكتفي - وبنجاح - بالتهديدات، مما يغنيها عن الاعتقالات أو المداهمات من أجل إلزام الصحف بخطها، والصحفيون يمارسون الرقابة الذاتية ويكتفون بنشر المعلومات والآراء المقبولة، وصحفهم لا تتعرض للتعتيل.

لكن النزاع لم يختف تماما بل تحول: فمنذ عام ١٩٩٦ لم يعد الخلاف يشمل هيئة التحرير بكاملها إلا نادراً، وبات يقتصر على أفراد معينين، ولا سيما غير المتفرغين، وأولئك الذين يعملون مع وسائل الإعلام الأجنبية، الذين لم يكن قد وقع عليهم ضغط من السلطة حتى الآن بشأن مواضيع تغطيتهم وبعضها مما لا تجرؤ صحيفة فلسطينية على نشره. ومن الأسهل عموماً على السلطة أن تسيطر على وسائل الإعلام التي تصدر في مناطقها أو في القدس الشرقية. وقد أخذت السلطة تدرك بالندريج الأثر الكبير لوكالات الأنباء والفضائيات المهمة على تشكيل الرأي العام الفلسطيني. ونقطة الضعف التي يمكن من خلالها الضغط على هذه الوسائل هي أولئك الفلسطينيون الذي يعملون معها. وبصورة عامة نرى أن عدد تدخلات الأجهزة الأمنية حتى نهاية عام ١٩٩٦ كان في صعود، وأن هذا العدد انخفض قليلاً حتى عام ١٩٩٨ لكنه كان

في مستوى أعلى منه في عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٩ فقط بدأنا نشهد انخفاضاً ملحوظاً في هذا العدد (٣٥٠).

لقد انصرف القراء ببساطة إلى وسائل إعلام أخرى هي بشكل أساسي الفضائيات، أو الوسيلة التي لا سبيل إلى مراقبتها بشكل حقيقي: الإنترنت.

كان على الصحف المعاندة مثل «الأمة»، و«أخبار البلاد»، و«الوطن» أن تحتجب في وقت مبكر (عام ١٩٩٥)، واستطاعت النهار أن تبقى حتى نهاية ١٩٩٧ إذ جعلتها الإغلاقات المتواصلة في وضع مالي لا سبيل معه للبقاء.

وأما الصحف التي بقيت فهي إما ملتزمة أصلاً بخط السلطة كالحياة الجديدة، أو تم ترويضها منذ ١٩٩٦ على الأكثر كالقدس التي كانت تبدي بعض علائم التهور في عام ١٩٩٤، ومن ذلك كاريكاتير لمدير شرطة غزة أطلعنا عليه رئيس التحرير، وكان إذ يفعل ذلك كمن يعرض مظهراً لعهد بائد مرت عليه دهور (٣٥١). في مؤتمر تحت اسم: «القرن الحادي والعشرون- عصر مظلم للإعلام؟» قالت ناشرة تشالنج التي تصدر في القدس روني بن إفرات إن «وسائل الإعلام الفلسطينية جميعاً تمارس رقابة ذاتية شديدة» وإنه لمن الغريب أنه لم يتم حتى الآن إنشاء رقابة رسمية (٣٥٢).

لقد بقيت مسألة تؤرق الصحفيين، رغم إصدار قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥، وهي غياب التعليمات الواضحة. ذكر لنا صحفي مخضرم إنه «من الأفضل جداً بالنسبة لنا أن تقول الحكومة ما هو الذي يسمح لنا بقوله بالضبط، وما هو الممنوع، وأما الآن فنحن نقوم بالتخمين باستمرار: نتحسب من الكتابة عن الأجهزة الأمنية، ونتوجس من تناول مسألة الاعتقالات والسجون والتعذيب. أما الرئيس فهو موضوع محرم تماماً» (٣٥٣).

يضاف إلى ذلك أن التحولات السياسية غيرت بشكل كبير من الاعتبارات الداخلية للساحة الصحفية: ففي الماضي عندما كان أحد الصحفيين يخوض نزاعاً مع السلطات الإسرائيلية كان يجد تعاطفاً وتضامناً من جانب المجتمع الفلسطيني. كان قضاء فترة سجن في المعتقلات الإسرائيلية يعدّ شرفاً لأي مواطن فلسطيني (٣٥٤). واليوم يقف الصحفيون وحدهم: فالإعلام المحلي يتجاهل ما يحلّ بالصحفي من مضايقات كما شاهدنا في حالة الصحفي بجريدة القدس ماهر العلمي. منذ أن تسلمت السلطة الوطنية الحكم تقاطر الصحفيون الذين كانوا ينتمون إلى فصائل معارضة سياسياً لكي يصلحوا أوضاعهم مع حكومة عرفات، ولم تعد انتهاكات حرية الصحافة وحقوق الإنسان لتجد تعبيراً إلا في تلك المطبوعات التي تصدر بالإنجليزية ولا توزع منها سوى نسخ قليلة، مثل البستين ريبورت التي تصدر عن مركز القدس للإعلام والاتصال، وهي مخصصة بشكل أساسي لجمهور أجنبي. ويمكن أن نفهم الوضع من خلال الجرأة التي

كان يتمتع بها الصحفيون الفلسطينيون في أيام الاحتلال، فيما يتعلق باستعدادهم للكشف عن أسمائهم أثناء الإلقاء بأقوال عن أوضاعهم لوسائل الإعلام المختلفة، وحسب قول أحدهم: «نحن كنا على كل حال معرّضين للمصاعب» (٣٥٥). وفي المقابل فإن عددا من الصحفيين البارزين الذين تحدثنا إليهم عن أوضاع الصحافة في ظل السلطة كانوا مهتمين بالألا تذكر أسمائهم.

يقول طاهر شريتح:

«الوضع أسوأ مما كان عليه في ظل الاحتلال، ويعتقد الكثيرون أن الحرية لن تأتي أبدا. لقد سحنت سبعة أشهر في عام ١٩٨٧، ولكن كان هذا منطقيا، فأولئك كانوا أعدائي. ومقابل ذلك السجن فإنني نقلت أخبار الانتفاضة إلى كل أرجاء العالم. كنت في معظم الأحيان الصحفي الوحيد في غزة الذي يرسل تقارير إلى وسائل إعلام عالمية».

وكان، لكي يذكّر الجنود الإسرائيليين دائما بأنه يعمل مع رويتر، الأمر الذي منحه في تلك الفترة قدرا من الحماية، قد علق لافتة ضخمة كتب عليها «رويترا» على واجهة البناية التي يقع فيها مكتبه. هذه اللافتة لا نفع لها مع رجال الأجهزة الأمنية. «فحتى لو كانوا يحسنون القراءة، فهم لن يفهموا معناها» (٣٥٦).

٤,٦ خلاصة

كما توضح الأمثلة التي أوردناها آنفا فإن فجوة كبيرة تفصل، في موضوع حرية الصحافة، بين الوضع القانوني (الذي لم يكتمل ليصبح مترابطا) وبين واقع الحال. ومما تجدر ملاحظته أن القانون لا يتم تجاهله كل التجاهل عندما تتجه النية إلى إغلاق صحيفة من الصحف، وإنما يتم استخدامه للتمويه على عشوائية السلطات، بحيث تجري الإشارة إلى ذرائع قانونية واهية، ويتم اتهام الصحيفة بانتهاك جزئية ما من جزئيات القانون بينما يكون الدافع الحقيقي للإغلاق، (في حال جريدة النهار مثلا)، مختلفا تماما عما تذكره السلطات. وحتى عندما لا تعلق السلطة الوطنية الفلسطينية أهمية كبيرة حقا على الإبقاء على سرية الخطوات التعسفية، فإنها مع ذلك لا تذكر السبب الحقيقي. وهذا السلوك المزدوج يشابه مشابهة كبيرة ما عهد عن منظمة التحرير من أنماط سلوكية على مدى عدة عشرات من السنين: يمكن إيجاز هذا السلوك بأنه إبقاء الأبواب مفتوحة على كل الاتجاهات، وعدم الالتزام بشيء محدد. وهنا لا التزام بالحرية، ولا إصرار على القمع المكشوف.

لا يوجد في ظل السلطة الوطنية رقابة قبل النشر، ولكن ما أوردناه من حالات فردية يوضح لنا

على نحو متكرر الشكل الرقابي الذي اختارته السلطة: فهناك ذرائع عدة مثل عدم حيازة ترخيص، ونقص الورق، والأحوال الجوية السيئة، ووجود ميول خيانية، أو لا يكون هناك أي ذريعة، أو يقوم كل طرف بإلقاء المسؤولية على الطرف الآخر. جميع من ألقى القبض عليهم من الصحفيين في عام ١٩٩٥، وبعضهم مكث في السجن أشهراً، - ورغم ما ذكر عند اعتقالهم من وجود مخالفات قانونية - جميعهم لم يقدموا إلى المحاكمة (٣٥٧).

ثمة فرق واضح بين الضفة الغربية وغزة في تعامل السلطة مع الصحفيين. ففي غزة وقعت ثلثا المضايقات (اعتقالات، استدعاءات للتحقيق، وإغلاق مكاتب) رغم وجود عدد أقل من الصحف هناك بالمقارنة مع الضفة (٣٥٨).

إلى أي درجة حدثت تلك الإجراءات العقابية التي تكتنفها السرية من أجل الحفاظ على القدرات الذاتية للسلطة، وإلى أي درجة حدثت من أجل الوفاء بمطالب السلطات الإسرائيلية، أسوة بما حصل عندما قبضت الشرطة الفلسطينية على إسلاميين قاموا بأعمال مسلحة؟ هذا أمر من الصعب البت فيه. ولكن، بالنظر إلى الظروف والملابسات، فإن لكل من العاملين دوراً محدداً.

تقع وسائل الإعلام الآن بين المطرقة والسندان، وخير مثال على الوضع ما حدث لقدس برس المكتب الصحفي الصغير الذي داهمه الجنود الإسرائيليون في عام ١٩٩٥ بدعوى أنه قريب من حماس. وفي ١٧/٣/١٩٩٦ قام نحو عشرين من رجال الأمن الوقائي بمداهمة فرعه في رام الله وتحطيمه واعتقلوا صاحب المؤسسة (٣٥٩).

وختاماً يمكن الإشارة إلى نتائج دراستين: لقد وصلت منظمة حقوق الإنسان المسماة حارس السلام (بيس ووتش) في فترة الانتخابات التشريعية والرئاسية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى نتيجة مفادها أن الصحف تعرضت إلى سلسلة من العقوبات من جانب السلطة تتراوح بين تعطيل التوزيع، (٣٦٠) وإغلاق مكاتب التحرير والمطابع، وصولاً إلى التهديد بالاعتداء، وإلى السجن الفعلي للصحفيين. كما أن الرقابة بشكلها التقليدي على مضمون الصحف، كما كان معهوداً في أيام الاحتلال الإسرائيلي، قد مورست: ليس في إطار مؤسسي، بل عن طريق الإيماءات والتهديدات غير الرسمية.

بعد دخول قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني حيز التنفيذ في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٥ أعلن ياسر عبد ربه وزير الإعلام بأنه «لن يستطيع رجل أمن بعد الآن احتجاز أو اعتقال أي صحفي»، وقد جاء هذا القانون بعد أن حدث ذلك عشرات المرات؛ وبعد القانون استمرت الاعتقالات كما حدث عندما اعتقل عدة محررين يعملون في الوطن والاستقلال إضافة إلى رئيس التحرير في بداية آب/أغسطس ١٩٩٥ (٣٦١).

وفي تقرير لها عن وضع الصحف في فلسطين في خريف ١٩٩٥ تخلص منظمة مراسلون بلا

حدود، بعد أن قدمت عشرين احتجاجاً في غضون عام ونصف بشأن انتهاك حرية الصحافة من جانب السلطة، إلى القول:

«لقد استخدمت التهديدات والضغط واليد الحديدية لتقييد حرية الصحافة. في حالة بعد أخرى غداً واضحاً أن القانون لا يحمي الضحية [...] ولم تتوان السلطة عن استخدام القوة للوصول إلى أغراضها، ولا سيما فيما يتعلق بصحيفة الأمة. قبل أن تتسلم السلطة الحكم كانت السلطات الإسرائيلية تمارس رقابة على الموضوعات العسكرية والسياسية. والآن يتعرض الصحفيون الفلسطينيون كل يوم للرقابة والمعاينة تحت سلطة حكومتهم» (٣٦٢).

لا شك في أن الرقابة أصبحت تمارس تحت رعاية السلطة وبشكل مكشوف بما يكفي للردع؛ ولكن، في الوقت نفسه، بشكل خفي بحيث يحافظ عرفات والسلطة على واجهة من الحكم الديمقراطي. وقد عبر عن هذه المحاولة للحفاظ على هذين الدورين المتناقضين في آن معا أحد مسؤولي هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية الذي قال:

«بوسع المعارضة أن تقول رأيها، ولكن هناك أشياء لا يجوز قولها، والسبب هو أننا نحتاج إلى وقت لتوضيح ما هو المعنى الدقيق للديمقراطية» (٣٦٣).

وإلى جانب ذلك فإن هناك قدراً كبيراً من الأحداث التي تنشأ عن سوء التفاهم من جانب أولئك المسؤولين عن تطبيق النظام والقانون الذين يسلكون مسلكاً حرفياً في تعاملهم مع الصحفيين. فما كان في السابق مفهوماً للجميع بشكل تلقائي من أن الإعلام الفلسطيني يسعى إلى تعزيز روح الاعتزاز الوطني أصبح مسألة يجب تطبيقها بشكل حرفي ومنظم. والحادثة الآتية توضح هذه المسألة: بينما كان مصور يعمل مع وكالة الأنباء الفرنسية، يلتقط عام ١٩٩٥ صورة في قطاع غزة لطفلين يدفعان حماراً إلى البحر لغسله، قام رجال الأمن الوقائي بالقاء القبض عليه.. بدعوى أن هذه الصورة فوتوغرافية تسيء إلى فلسطين (٣٦٥).

٧. هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية

مع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية نشأ وضع جديد بالنسبة للإذاعة الفلسطينية: فللمرة الأولى في تاريخ المقاومة الفلسطينية تنشأ الإمكانية لإقامة إذاعة فلسطينية داخل الوطن متحررة من قيود الرقابة الخارجية. ولكن الوضع الجديد، من جهة أخرى، كان يعني التوجه بعيدا عن الثورة والمقاومة والأزمات، ومسائل الشرعية السياسية، وعن القنوات التي كان يتم التعبير عنها باستمرار في الإذاعات الفلسطينية المختلفة قبل أوسلو. كان مطلوبا التوجه بشكل أوسع إلى المجتمع الفلسطيني كله بغنائه وآرائه ورغباته المختلفة، والقيام بتمثيل الحياة المدنية العادية للفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي (٣٦٦).

تتكون هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية من محطة إذاعة هي «صوت فلسطين»، ومقرها رام الله، ومحطة تلفزيون مقرها في غزة. وقد كان للدعم الذي تلقته الهيئة من الدول الأوروبية المختلفة والولايات المتحدة، ومعها الدول العربية أيضا، دور كبير في إنشائها، من حيث توفر المال والتدريب للصحفيين الإذاعيين. واحتاجت الهيئة من الدعم الخارجي لإنشاء محطة التلفزيون إلى أكثر ما احتاجته لإنشاء الراديو؛ لقد أنشئ التلفزيون من نقطة الصفر، إذ لم يكن هناك محطة تلفزيون للمقاومة الفلسطينية من قبل، أما إذاعة «صوت فلسطين» فقد أنشئت على أسس كانت أرسيت على مدى سنوات سابقة.

تلقت هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية المساعدات المالية من اليونسكو والاتحاد الأوروبي (٣٦٧). وكان للمساعدات الألمانية دور محوري في هذا الصدد. كانت مؤسسة بونت (وتدعى اليوم: هاينريخ بويل) القريبة من حزب الخضر الألماني في طليعة من قدم الدعم بالأموال والخبرات عند إنشاء صوت فلسطين. وقد ورد في دراسة قامت بها المؤسسة أن هذا الدعم استند إلى وجهة نظر مفادها أن خدمة إذاعية «عامة» في المناطق الفلسطينية من شأنها أن تكون منبرا للآراء المختلفة (حيث إن الإذاعات التجارية لن تفي بهذه المهمة)، كما أن بوسع هذه الإذاعة العامة أن تسهم في ترسيخ بيئة إعلامية ديمقراطية. وخلافا للصحف، التي كانت دائما تعكس وجهات نظر محددة لجهات سياسية، فإن من واجب الإذاعة أن تمثل المجتمع. وكان من المفترض بعد إنشاء الإذاعة أن يكون لها مجلس استشاري يضم كل فئات المجتمع الفلسطيني (٣٦٨).

وستنطرق فيما يأتي إلى درجة تطبيق هذه الآمال والتوقعات:

كانت السلطات الإسرائيلية شوكة في حلق هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية منذ إنشائها. في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ اقتحم الجنود الإسرائيليون مكاتب صوت فلسطين في بيت لحم

(٣٦٩). وثمة مثال آخر يعود إلى العام نفسه هو احتجاز تجهيزات لاستديو تلفزيوني كامل كانت قادمة من ألمانيا على الحدود بدعوى عدم تسديد الرسوم الجمركية. وأما أن التجهيزات كلها كانت عبارة عن هدية، مما يعفيها من الرسوم، فلم يكن كافياً لإقناع الإسرائيليين بإدخالها. وكان لا بد من إعادتها من حيث أتت (٣٧٠).

في آب/أغسطس ١٩٩٧ حاولت الحكومة الإسرائيلية حمل الإذاعة الرسمية «صوت إسرائيل» على القيام بالتشويش على الإذاعة الفلسطينية، لاعتقاد الحكومة الإسرائيلية بأن «صوت فلسطين» يحرض المستمعين في برامجه باستمرار على القيام بأعمال عنف ضد إسرائيل. ولكن صوت إسرائيل رفض الطلب لأن المسؤولية عما يبث من صوت فلسطين من برامج أمر لا علاقة لصوت إسرائيل به (٣٧١).

بعد عام، وفي ١٩٩٨، أطلق الجانب الإسرائيلي مجدداً اتهامات بأن برامج صوت فلسطين لا تنسجم مع اتفاق أوسلو. وقد وجهت انتقادات للبرامج التي تصف الجنود الإسرائيليين بأنهم فاشيون، وتلك التي تدعو إلى الحرب المقدسة، وإلى «استعادة الأرض الفلسطينية»، والبرامج التي سمع فيها أطفال يقسمون على العودة إلى حيفا ويافا، ويغنون أغنيات ورد فيها مثلاً (ما معناه): «لن نتخلى عن أرضنا أبداً». وقد قامت الولايات المتحدة، ومنظمة العون الأميركية (يو إس إيد) بوقف الدعم المالي للهيئة، مع إيراد سبب آخر هو أن من الواضح أن السلطة لا تسمح بظهور وسائل الإعلام الحرة والمستقلة (٣٧٢).

وعلى هذا فإسرائيل والولايات المتحدة تتوقعان من برامج هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية في الأساس ما تتوقعانه من السلطة بشكل عام وهو: دعم عملية السلام. وتوضح الأحداث التي نقوم باستعراضها أن المعول في كل هذا إنما هو على رأي ذاتي بشأن ما إن كان برنامج معين يدعم عملية السلام أو لا يدعمها. وما أسلفناه من أمثلة برامجية يمكن أن يكون في نظر السلطة الوطنية الفلسطينية تمثيلاً للآراء الفلسطينية المختلفة ولا يجوز الاعتراض على ذلك التمثيل. فهذه الأمثلة، أيضاً، تحمل روح الانتقاد لما تفعله السلطة ولا سيما من حيث القيام بالتفاوض.

١,٧ الراديو: صوت فلسطين

«صوت فلسطين»: سوى الاسم الذي كان يطلق على إذاعة المنظمة، فإن كثيراً من العاملين في صوت فلسطين كانوا يعملون في إذاعات منظمة التحرير، وقد انتقلوا إلى صوت فلسطين الذي بدأ إرساله في ١٩٩٤/٧/٢. وقد تم يومئذ بث خطاب لعرفات على مدى خمس وعشرين دقيقة، كان قد ألقاه فور وصوله إلى غزة في اليوم السابق، بالإضافة إلى الأغنيات العربية والأشعار

والمقابلات مع كبار السياسيين الفلسطينيين. أنشئت استوديوهات صوت فلسطين أولاً في أريحا، وأما الإرسال فكان يتم من محطة تقوية في رام الله (٣٧٣). وقد بدأ البث في المرحلة الأولى بست ساعات في اليوم ثم ازداد ليبلغ تسع ساعات ونصفاً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (٣٧٤).

كانت الموجة المتوسطة التي خصصتها وزارة الاتصالات الإسرائيلية لصوت فلسطين نفس الموجة التي تبث عليها إذاعة صوت القدس التابعة للجبهة الشعبية - القيادة العامة (٣٧٥). وقد أدى هذا الوضع إلى مشكلة اتهمت إسرائيل فيها بمحاولة خنق الإذاعة الفلسطينية في المهدي، ووجهت إذاعة صوت القدس إلى السلطة الفلسطينية تهمة مصادرة موجتها. وبعد حين خصصت إسرائيل لصوت فلسطين إحدى موجات إذاعة صوت إسرائيل الناطقة بالعربية (٣٧٦).

في بداية عام ١٩٩٥ كان صوت فلسطين يبث ثماني عشرة ساعة في اليوم بدءاً بالسادسة والنصف صباحاً حيث يتم الافتتاح بالنشيد الوطني ثم بتلاوة من القرآن فالموسيقى. وتذاع النشرة الأولى للأخبار في السابعة. كان الجميع يعمل بدون أن يتقاضى أي مرتبات، وكان واضحاً أنه لا يوجد من المال ما يغطي النفقات الجارية (٣٧٧). وكانت مشكلات فنية من قبيل انقطاع الكهرباء تجعل العمل أصعب باستمرار. كان التيار الكهربائي يأتي من القدس الشرقية وكان يتفاوت شدة وضعفاً، كما كان ينقطع في الحين بعد الحين مما يؤدي إلى تعطيل عمل المحطة (٣٧٨). كانت خطوط صوت فلسطين عالية على شركة الهواتف الإسرائيلية (بيزك) التي كانت تنقل بوساطة كوابلها بث الإذاعة من أريحا إلى رام الله. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ حدث أن انقطع بث صوت فلسطين تماماً بسبب عيد الغفران حيث لا تعمل شركة بيزك في يوم العطلة اليهودي هذا، فكان على إذاعة صوت فلسطين أن تتعطل أسوة بأجهزة الإعلام الإسرائيلية (٣٧٩).

في نيسان/أبريل ١٩٩٦ استطاعت إذاعة صوت فلسطين، التي كانت تملك استوديوهات في رام الله، أن تنتقل إلى رام الله لتبث من هناك. وفي رام الله - في المبنى نفسه يقع المركز الرئيسي لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية (٣٨٠). وفي هذه الأثناء استقر الوضع المالي لصوت فلسطين على نحو معقول ولم يعد على الموظفين الاستمرار في العمل تبرعاً. ويعمل في صوت فلسطين ١٣٣ موظفاً، ويتقاضى الموظف في المتوسط ألفي شاقل شهرياً (٣٨٢). منذ ١٩٩٧/٧/٢ بدأ الإرسال من جنين أيضاً، ومنذ ١٩٩٧/٧/١٥ من كفر راعي (قرب طولكرم) مما جعل صوت فلسطين يصل إلى تلك المناطق (٣٨٣).

ويغطي صوت فلسطين الآن مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة جميعاً، وقد حقق رقعة تغطية أوسع مما للتلفزيون الفلسطيني الرسمي.

٢,٧ التلفزيون الفلسطيني

قبل البدء فإن التلفزيون الفلسطيني بحد ذاته كان في مستهل أمره موضع خلاف. فقد فضلت هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية رام الله حيث إنها المدينة الوحيدة المرتفعة بما يكفي حتى يغطي إرسال التلفزيون كل مناطق الضفة الغربية. ولكن إسرائيل رفضت هذا الخيار بسبب قرب رام الله من القدس، وأصرت على أن يقتصر الأمر على الاختيار بين غزة وأريحا. ولكن تم الاتفاق على رام الله كموقع لاستديوهات التلفزيون الفلسطيني في معاهدة القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٥. وتضمنت المعاهدة التي وقع عليها الإسرائيليون والفلسطينيون السماح بإقامة محطات تقوية في رام الله وأريحا وجنين والخليل ونابلس وقطاع غزة (٣٨٤).

وفي ١٩٩٥ بدئ بال بث من محطة التقوية الموجودة في غزة. كان الـ ١٥٠ موظفا العاملون في التلفزيون الفلسطيني يمارسون مهام عملهم في المبنى نفسه الذي اتخذته عرفات مقرا لرأسيا. وبلغ مرتب الموظف في المتوسط ٤٠٠ دولار. وفي آذار/مارس ١٩٩٥ كان البث اليومي ثماني ساعات - واستمر البث تجريبيا - ولم يكن بالإمكان التقاطه إلا في المناطق المجاورة للمحطة (٣٨٥). كانت البرامج عبارة عن أفلام ومسرحيات ومسلسلات مستوردة من الدول العربية، بالإضافة على نشرات الأخبار والبرامج الدينية المنتجة محليا (٢٨٦).

وإلى جانب نشرات الأخبار الإنجليزية والفرنسية، بدأ التلفزيون الفلسطيني في آذار/مارس ١٩٩٦ بث ربع ساعة من الأخبار يوميا باللغة العبرية (٣٨٧).

وفي آب/أغسطس ١٩٩٦ بدأ التلفزيون الفلسطيني بإنتاج مسلسل تلفزيوني تدور وقائعه في زمن الاحتلال الإسرائيلي والانتفاضة وصولا إلى الحاضر (٣٨٨).

في عام ١٩٩٧ كان البث يبلغ ثماني ساعات يوميا مقسومة بالتساوي بين رام الله قبل الظهر، وغزة بعد الظهر. وعندما أصبح متعدرا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الحفاظ على هذا الترتيب راجت شائعات بأن ثمة مشكلة في التمويل، ولكن رضوان أبو عياش رئيس الهيئة سارع إلى نفي الشائعات قائلا إن تقليل ساعات البث إنما حدث لأسباب فنية (٣٨٩).

٣,٧ هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: أهي ناطق باسم السلطة؟

هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية كيان مستقل لا يتبع دائرة حكومية معينة. وبحسب دستورها فإنها ملتزمة بتمثيل جميع الاتجاهات والآراء داخل المجتمع الفلسطيني دون اعتبار الاتجاه السياسي لها، وعليها أن تعكس صورة المجتمع الفلسطيني في برامجها. وقد اختلف فيما إذا كانت الهيئة قد وفّت بهذا الالتزام بالاستقلالية. وكثيرا ما تردد الافتراض بأن الهيئة ناطق باسم سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية.

في تقرير لحارس السلام (بيس ووتش) وصفت برامج صوت فلسطين والتلفزيون الفلسطيني بأنها «على نحو منظم تنهج خطأ مؤيدا للحكم، مع عدم إعطاء أية فرصة حقيقية لشخصيات المعارضة للتعبير عن آرائهم». وجاء في التقرير أيضا:

«هاتان المحطتان تديرهما الحكومة بشكل كامل وتتبعان نمطا من عدم انتقاد الحكومة، إلا إذا كان ذلك من قبيل إيراد انتقادات حكومات أو منظمات أخرى، وعادة ما يتم إيراد ذلك بهدف دحضه. ولا تمنح المحطتان مجالاً للمعارضة، وهما ذواتا طابع دعاوي، ويتضمن ذلك بث الأغاني الوطنية فترات طويلة جدا، وبث التقارير التي تمجد الرئيس عرفات وتبرز نشاطاته، وما أشبه ذلك» (٣٩٠).

وتحدث تقرير آخر لحارس حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) عن وجود مؤشرات على قيام الهيئة بممارسة «رقابة شديدة على المحتوى السياسي، رغم وجود بعض البرامج ذات الحيوية مثل تلك التي تستقبل المكالمات الهاتفية من الجمهور» (٣٩١). وجاء في مقال بجريدة جوردان تايمز:

«لقد أسست السلطة الوطنية الفلسطينية إذاعتها ومحطة تلفزيونها، ولكنهما تقتصران على نقل الأخبار والآراء التي تؤيد السلطة. وليس هناك سوى مجال محدود لمعارضتي اتفاقات السلام، التي عقدت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، للتعبير عن آرائهم في وسائل الإعلام الإلكترونية» (٣٩٢).

ومن المؤشرات على وجود أرضية لتبعية هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية لسلطات الحكم الذاتي حقيقة أن الهيئة ممولة من جانب السلطة. ليس هناك ميزانية خاصة بالهيئة، وكل ما تجنيه من مال (من الإعلانات مثلا) يصب مباشرة في وزارة المالية. وكذا التبرعات التي تأتي من الخارج فإنها تذهب أولا إلى السلطة. وجميع النفقات، كمرتبات العاملين في الهيئة، إنما تقبض من السلطة (٣٩٣). هذه التبعية في الهيكلية الإدارية والمالية تشير إلى وجود إمكانية لممارسة نفوذ على الهيئة من جانب السلطات.

وفي ثانيا أحد التقارير الصحفية أنحى الخبير الإعلامي حكم عبد الهادي على السلطة الوطنية باللوم لتدخلها في عملية التوظيف للهيئة، وقال إن بعض المحررين إنما تم توظيفهم لوجود ولاءات معينة تجاه السلطة وليس تبعا لمؤهلاتهم الصحفية (٣٩٤). وليس من الممكن إثبات مثل هذه الأقوال حيث إن عملية تأثير بهذا الشكل من جانب السلطة إنما تتم بشكل خفي، وفي حالات فردية. وأما في الوضع المعاكس، عندما يتم فصل موظف فإن الأمر يصبح محل تكهنات ويتم تناوله من جانب الإعلام: ومن ذلك فصل إذاعية كانت تعمل بصوت فلسطين

في عام ١٩٩٦ وذلك بعد إجرائها مقابلة في الإذاعة مع أستاذ من جامعة النجاح انتقد فيها الشرطة الفلسطينية (٣٩٥).

وتتيح برامج الإذاعة والتلفزيون الرسميين المجال لاستخلاص بعض النتائج بشأن الخضوع لاعتبارات معينة. ولكن باسم أبو سمية مدير إذاعة صوت فلسطين يؤكد الاستقلال السياسي للإذاعة. إذ يتاح لكل الفصائل التحدث من خلال الإذاعة، والإذاعة بعد، تقدم المعلومة ولا تتعامل مع الدعاية السياسية (٣٩٦). ولكن استقلال صوت فلسطين برامجا عن السلطة أمر فيه شك. فرغم أن السلطة تنفي وجود نفوذ لها على أي من الراديو أو التلفزيون الرسميين فثمة مؤشرات على أن برامجهما موجهة بما يخدم إرادة السلطة الوطنية الفلسطينية وعرفات بشكل مباشر. وقد نشأت أزمة في الأشهر الأولى لبدء البث: فبعد عملية مسلحة ضد باص في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بثت إذاعة صوت فلسطين مقتطفات من بيان للجهاد الإسلامي يعلن المسؤولية عن العملية. وبعد هذا بوقت قصير أوعزت السلطة بالأ يتم بث مواد شبيهة في المستقبل دون ترتيب مسبق (٣٩٧). وقد حدثت عملية إطلاق نار في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ قتل فيها ١٤ فلسطينيا على يد الشرطة الفلسطينية ولم يذكر شيء عن الحادث في الإذاعة الفلسطينية (٣٩٨).

وفي فترة المواجهات بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ كان إرسال صوت فلسطين منسجما مع توجيهات السلطة (٣٩٩).

قامت منظمة «مراسلون بلا حدود» بإجراء عملية رصد لوسائل الإعلام في الفترة السابقة على الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد سعت إلى تبين مدى توازن التغطية للحملة الانتخابية في وسائل الإعلام الإلكترونية الرسمية إزاء المرشحين المختلفين والأحزاب المختلفة، وهل كان لكل مرشح القدر نفسه من الوقت، وهل عومل الجميع بالتساوي.

وقد كانت نتيجة الدراسة أن عرفات وفتح قد حازا على معظم وقت البث المخصص للانتخابات سواء في الإذاعة أم التلفزيون، وفي الفترة التي سبقت الانتخابات بقليل لم يعد يذكر في التلفزيون أحد سوى فتح وعرفات. ولكن الإذاعة كانت أعلى درجة بكثير من التلفزيون على سلم التعددية. قد تحدث من خلالها عشرون مرشحا مستقلا للمجلس التشريعي خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وفي أوائل كانون الثاني/يناير تغير الوضع فلم يتحدث في صوت فلسطين سوى ثلاثة من المرشحين المستقلين. وقبل حلول يوم الانتخابات بقليل، وفي الأسبوع الذي كانت ستجري فيه الانتخابات، تم تخصيص قطع بث قصيرة طول الواحدة منها دقيقتان للمرشحين المستقلين، وعددهم جميعا ٥٠٦، ولكن نحو ثلثهم فقط تقدم لاستغلال تلك الفرصة. وفي الأسبوع الأخير للحملة الانتخابية خصصت الإذاعة الوقت نفسه لكل مرشح، وبالتساوي. وفيما يتعلق

بانتخابات الرئاسة قالت الدراسة إن عرفات نال قسطا كبيرا من وقت البث الإذاعي والتلفزيوني في حين لم يكن نصيب المرشحة المنافسة سميحة خليل حتى ١٢/١/١٩٩٦ سوى ١٣ ثانية من هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية وفي الأسبوع الأخير للحملة الانتخابية تغير الوضع: فارتفع ذلك إلى ساعة و ١٣ دقيقة و ١٧ ثانية لسميحة خليل في الراديو والتلفزيون، وأما عرفات فلم ينل أي وقت بوصفه مرشحا للرئاسة. ولكن ما يوازن هذا هو أن كان ينال الكثير من وقت البث بوصفه رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية (حيث نال بهذه الصفة في الفترة نفسها ٤ ساعات و ٤٧ دقيقة و ٣ ثوان) (٤٠٠). إن حقيقة تساوي المرشحين والأحزاب في الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية في الظهور في وسيلتي الإعلام الرسميتين بشكل لم تعهده الفترة الأولى من الحملة ربما يعزى إلى وجود تلك المراقبة من جانب «مراسلون بلا حدود». لقد كانت التقارير الصحفية (التي لم تهمل بالطبع سلوك هيئة الإذاعة والتلفزيون) تنقل ما يحدث في سياق الانتخابات الفلسطينية وقد غدت مسألة التغطية الإعلامية إحدى القضايا المهمة بالنسبة لوسائل الإعلام الأجنبية وربما كان قرار هيئة الإذاعة والتلفزيون التسوية بين المرشحين والأحزاب في الوقت رد فعل لذلك الاهتمام.

ويبدو، ختاماً، أن ميل الهيئة للسلطة الوطنية أمر لا شك فيه، ويتبع ذلك منح مسؤولي السلطة وضعاً خاصة في التغطية السياسية. ويبدو أن الإذاعة أدنى إلى السماح بقدر أكبر من التعددية بالمقارنة مع التلفزيون. ولكن قد يتمكن التلفزيون مع تراكم الخبرات من نيل قدر أكبر من الاستقلال عن السلطة. رضوان أبو عياش مقتنع بذلك: «هذه هي البداية فقط. هدفنا هو إنتاج برامج متحضرة ومليئة بالمعلومات. ولكن هذا يحتاج إلى وقت. لا أحد يعطينا الوقت» (٤٠١).

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ قال الجمهور كلمته وقدم تقييماً لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: في استفتاء لمركز القدس للإعلام والاتصال قال ٥٠٪ تقريباً من أفراد العينة إن ما تبثه الهيئة من تقارير وأخبار محايد. ولم يقل إن ذلك البث منحاز سوى ٤,٢١٪ (٤٠٢).

٨. المحطات الخاصة

إلى جانب هيئة الإذاعة والتلفزيون يوجد عدد كبير من محطات الراديو والتلفزيون الخاصة سواء في مناطق السلطة الوطنية أم في المناطق التي زالت تحتلها إسرائيل أو في إسرائيل نفسها. ولن نتناول هنا سوى المحطات التي تبث من المناطق الواقعة تحت نفوذ السلطة والتي تخضع لقوانينها.

ونعني بالمحطات الخاصة هنا تلك التي يقوم عليها أشخاص عاديون لا علاقة رسمية لهم بالبنية الرسمية للسلطة. ومعظم معلومات هذا الفصل مستمدة من بحثنا الخاص الذي قمنا به في

مناطق السلطة في تموز/ يوليو ١٩٩٨. وقد قدمت لنا وزارة الإعلام قائمة بالمحطات الخاصة تمكنا بواسطتها من الاتصال بكل محطة، والقيام بإجراء مقابلات هناك. ويمكن فقط تناول تلك المحطات التي تقوم بالبحث بناء على ترخيص من وزارة الإعلام. وكما أوضح هاني المصري مدير عام المطبوعات والنشر في الوزارة فإن هناك دائما محطات خاصة تبث بدون ترخيص. ويتم إغلاقها فور معرفة حقيقة قيامها بالبحث والمكان الذي تبث منه (٤٠٣). وبالنظر إلى ارتفاع عدد المحطات الخاصة الحائزة على ترخيص، ولكون الحصول على ترخيص أمراً ميسوراً، وكذلك من واقع أن أي ممن تحدثت إليهم لم يقل إنه يعرف أية محطة تبث بدون ترخيص، يمكن الافتراض أن المحطات غير الشرعية تقوم بإغلاق أبوابها سريعا أو تتمكن من نيل ترخيص بسرعة.

١,٨ أسباب السماح بوجود المحطات الخاصة

باستثناء لبنان فإن محطات الإذاعة والتلفزيون في جميع البلدان العربية تدار من جانب مؤسسة حكومية أو لها صلة مباشرة بالحكومة (٤٠٤). ووجود محطات خاصة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية مسألة غريبة بالتأكيد نظرا لذلك. ليس هناك إجماع - ولم يكن في السابق - داخل السلطة بشأن السماح للمحطات الخاصة بالبحث، ولكن أسبابا مختلفة داخل السلطة حدت بها إلى السماح للمحطات الخاصة، وسنقوم باستعراض الأسباب المحتملة لتلك الخصوصية الفلسطينية.

في الوقت الذي قامت فيه السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ كان يوجد عدد من محطات الراديو والتلفزيون؛ كان بعضها قد حاز على غض الطرف من الجانب الإسرائيلي، وبعضها كان يعمل بشكل سري، وعلى هذا فقد كان وجود المحطات حقيقة واقعة، لا بد للسلطة من التعامل معها.

وإذا توخينا الدقة فإن جميع المحطات كانت غير قانونية، فالسلطة الفلسطينية كانت قد تلقت الوعود بالحصول على طيف ذبذبي للموجة المتوسطة في اتفاق غزة أريحا ١٩٩٤ (٤٠٥)، وأما التفاصيل (بما في ذلك بحث موجات الـ إم.م) فقد أرجئ بحثها إلى موعد قادم. وقد ظل الجانب الإسرائيلي يبدي انزعاجه من وجود، ومن مضمون المحطات الفلسطينية (بالنسبة للمضمون فالمسبب للإزعاج هو حصر هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية)، وكان يمارس الضغوط على عرفات لإغلاق المحطات. ههنا نجد في الغالب السبب الأول لقيام السلطة الفلسطينية بالسماح للمحطات الخاصة بممارسة عملها: إبراز المصالح الفلسطينية، وربما أيضا استخدام هذه المحطات الخاصة من أجل تعزيز المواقف التفاوضية الفلسطينية إزاء إسرائيل. ربما لم يكن مما ترغب فيه السلطة أن تسمح لوسائل الإعلام التي لا تخضع لسيطرتها في

الأراضي المحتلة، ولكن لها مصلحة في أن يكون في المعسكر الفلسطيني وسائل إعلام تعبر عن الموقف الفلسطيني وتجعل الصوت الفلسطيني مسموعا. ويقول نبيل الخطيب، أحد مؤيدي الإعلام الحرّ القائم على التعددية في فلسطين:

« في ظل الصراع الداخلي بُعِثَ مد نشوء السلطة الفلسطينية إزاء الموقف من المحطات الخاصة، كانت الغلبة لوجهة النظر التي تدعو للإبقاء على مبدأ التعددية في ملكية وإدارة الأعلام المرئي والمسموع استناداً الى نقطتين: -

الأولى: الحفاظ على التعددية. الثانية: أن الاستخدام غير المشروع للموجات يؤسس لأمر واقع لضمان حق الفلسطينيين في هذه الموجات لدى التفاوض عليها عند تحديد الحل الدائم بين اسرائيل وفلسطين» (٤٠٦)

في تقرير لوزارة الإعلام صادر عام ١٩٩٧ بشأن المحطات الخاصة (٤٠٧)، برزت هذه الفكرة بشكل مختلف بعض الشيء. وقد ذكرت الأسباب الآتية للسماح للمحطات الخاصة، والقيام أيضا بإضفاء الشرعية عليها وتنظيم عملها بقيد قانوني:

- ◆ تجارب وتقاليد الشعب الفلسطيني تشير إلى أهمية حرية الرأي وحرية الصحافة.
- ◆ الثورة في عالم الاتصالات غيرت المناخ الإعلامي كله، ويجب على الفلسطينيين أن يعطوا الفرصة لمواكبة هذه التطورات. في حال عدم وجود وسائل إعلام محلية تقوم بالتأثير على الرأي العام فإن الفلسطينيين سيلجأون إلى وسائل الإعلام الأخرى لتكوين آرائهم وافكارهم.
- ◆ لا يوجد أي مؤشر على أن المحطات الموجودة لا تلتزم بالخط الوطني وبالقوانين المعمول بها.

في النقطة الثانية من النقاط أعلاه نلمح التحليل القائل إن للفلسطينيين مصلحة في إبراز وجهات نظرهم بإزاء إسرائيل، وتم تعزيز ذلك التحليل بالقول إن على الإعلام الفلسطيني أن يكون قادرا على مواكبة التطورات العالمية.

وفي الاتجاه نفسه (تأكيد الذات، والتركيز على الهوية الوطنية) نلمح التأكيد، في النقاط الثلاث أعلاه، على ضرورة الديمقراطية وحرية الرأي اللذين ينبعان من التاريخ الفلسطيني. وثمة عدة مظاهر لذلك: في البداية تجربة الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي، فهذا يجبرهم على ألا يظهروا أمام العالم وهم يتصرفون حيال وسائل الإعلام كما كان يتصرف المحتلون الإسرائيليون. وفي الوقت نفسه فإن تلك التجربة علمت الكثيرين من الفلسطينيين كيف يحمون أنفسهم من العقوبات، وكيف يتجنبون القيود. ومن المظاهر الأخرى اعتماد السلطة الوطنية

مالياً ومعنوياً على المساعدة القادمة من الخارج. ولا شك أن السلطة حريصة، على الأقل من ناحية شكلية، على أن تظهر بمظهر من يخلق بيئة تعددية لوسائل الإعلام، وإلا فإنه لا ضمان لاستمرار تلك المساعدة الخارجية.

وفي النقطة الثالثة من النقاط المذكورة أعلاه إشارة إلى التزام وسائل الإعلام الخاصة جميعاً «بالخط الوطني». وفي موقع آخر من ذلك التقرير وردت الفقرة الآتية:

«عندما نقوم بتقييم عمل هذه المحطات من حيث المضمون وبصورة متجردة، فإننا نجد أنها تقوم بدور إيجابي بشكل ملحوظ، إذ تهتم بشؤون البلاد وهموم المواطنين. ويمثل رأي واتجاه السلطة الوطنية الفلسطينية مكانة مركزية في برامجها المختلفة» (٤٠٨).

ويمكن أن نلاحظ هنا نوعاً من ترك الأمور تأخذ مجراها طالما كانت تسير على النحو المطلوب: فما لم تنشأ مشاكل حقيقية، فلا مبرر لإعاقة عمل المحطات، بل على العكس فإذا كانت هذه المحطات الخاصة تنقل وتدعم سياسة السلطة، فإنها تزيد من مصداقية هذه السياسة.

يفترض عموماً أن ما يدفع أصحاب المحطات الخاصة إلى إنشاء هذه المحطات ذو طبيعة اقتصادية. فالهدف الوحيد لإنشائها هو جمع المال عن طريق بث الإعلانات. ولا يرى معارضو المحطات الخاصة ضيراً في ذلك، إذ لا يوجد تهديد سياسي من جانب محطة تمثل برامجها الترفيهية مجرد وعاء توضع فيه الإعلانات التجارية. في هذا الموضوع يقول محمد صقر أحد مسؤولي التلفزيون الفلسطيني في غزة:

«في رأيي الشخصي فإن جميع المحطات الفلسطينية الخاصة لا لزوم لها، على الأقل في الوقت الحاضر. عندما ينظر الإنسان إلى ما يحدث في لبنان يشعر بأن الوضع غير مشجع أبداً. ففي لبنان على ما أعتقد أكثر من مئة محطة تلفزيون. وعلى الحكومة اللبنانية أن تعاني من هذا الوضع، وفيما يبدو فإنها ستغلق هذه المحطات [...] نحن نتحدث عن السلام، ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم عملية السلام. والمحطات الخاصة لا تدعم عملية السلام. على أنه يوجد فرق بين محطة سياسية وأخرى تجارية. معظم المحطات الخاصة الفلسطينية تجارية ولا توجد مشاكل فيما يتعلق بها» (٤٠٩).

ويبدو جلياً من هذه العبارات، ومما ورد في تقرير وزارة الإعلام المذكور سابقاً، مصدر «المشاكل»، ونستطيع أن ندرك المسألة المهمة التي يدور عليها الجدل داخل السلطة: وهي المحطات السياسية، أو المضمون السياسي للمحطات الخاصة، هذا المضمون الذي قد لا

يكون متوافقا مع مواقف السلطة. فالأمر يتعلق بالمضمون السياسي وليس بوجود المحطات بحد ذاته. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن وزارة الإعلام أشارت في تقريرها عن المحطات الخاصة إلى أن برامج هذه المحطات يمكن أن يتم التأثير عليها من جانب الوزارة. فهناك عدة اقتراحات بشأن شروط يمكن فرضها قبل منح الترخيص ومنها:

« وجوب بث خمس ساعات على الأقل أسبوعيا من البرامج التي توفرها السلطة الوطنية الفلسطينية، وما تطالب ببثه أيضا من أخبار وبرامج خدمات، من أجل الوفاء بالدور الوطني لهذه المحطات لدحض أكاذيب وسائل الإعلام الإسرائيلية » (٤١٠).

هذا الشرط ليس مذكورا في طلب الحصول على ترخيص ولم يتم، فيما نعلم، إبلاغ أي من المحطات به. على أن هذه العبارة، إضافة إلى النقطة العاشرة من المادة العاشرة في مشروع قانون المرئي والمسموع (٤١١) تشير إلى وجود تفكير عند السلطة بممارسة تأثير مباشر عبر وزارة الإعلام على المحطات الخاصة على نحو يخدم السلطة.

عملية النقاش هذه التي عرضنا لها ما زالت قائمة ومن الممكن أن تستمر السلطة في السماح للمحطات الخاصة بممارسة نشاطها مع الاستمرار أيضا في محاولة إحكام السيطرة عليها، لكي تتمكن من الحصول على الإيجابيات من وراء وجود المحطات الخاصة مع الاستمرار في تعزيز سيطرتها داخل مناطقها.

٢,٨ نقاش داخل السلطة حول توزيع المسؤوليات

لم يكن السماح بعمل المحطات الخاصة الموضوع الوحيد الذي لم يتم حسمه وتنظيمه. ليس محسوما بعد، ضمن السلطة الوطنية، أي الجهات مسؤولة عن مراقبة عمل المحطات الخاصة. وثمة أمور تقنية وأمور تتعلق بالمضمون ومسائل اقتصادية لها صلة بعمل محطات الإذاعة والتلفزة الخاصة، وربما تتوزع عدة جهات المسؤولية عن المظاهر المختلفة.

أنيطت مسألة تنظيم عمل المحطات الخاصة في البداية بوزارة الإعلام. ففي مشروع قانون المرئي والمسموع للعام ١٩٦٦ نص على أن وزارة الإعلام هي الجهة المسؤولة. لكن القانون لم يصبح ساري المفعول، وبهذا فالأمر ليس مؤكدا، ولا يعرف إلى أي حد تستطيع الوزارة الحفاظ على كونها الجهة المسؤولة عن المحطات الخاصة. منذ بداية عام ١٩٨٨ سعت وزارة الداخلية إلى المشاركة في الاضطلاع بإصدار تراخيص عمل المحطات الخاصة. يصف أيمن البردويل مدير محطة تلفزيون القدس التربوي في البيرة الوضع الحالي:

«الوزارتان لم تتمكنا من الاتفاق على من هو المسؤول و التراخيص التي بحوزة المحطات الآن صادرة عن وزارة الإعلام. لكن، قبل شهرين بدأت وزارة الداخلية بإرسال خطابات إلى جميع المحطات بأن عليها أن تتقدم بطلبات إلى وزارة الداخلية للحصول على تراخيص ضمن فترة زمنية تم تحديدها. وقد مضى تاريخ هذا الإنذار، آخر حزيران/يونيو (١٩٩٨)، وحتى الآن لم يحدث شيء. ولكن اصحاب المحطات يشعرون بالخوف» (٤١٢).

وقد عبّر سمير قمصية رئيس اتحاد محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة في فلسطين، ومدير تلفزيون المهدي في بيت لحم عن القلق:

«المشكلة الأولى هي أننا لا نعرف من هو المسؤول عنا. في العادة يجب أن تكون هذه الجهة هي وزارة الإعلام، وقد حصلنا على ترخيص من الوزارة مقابل ٢٠٠٠ شيكل، ولكنه يبدو أن كل وزارة ترى نفسها دولة قائمة بذاتها لها قوانينها. ونحن، كاتحاد، نحاول التمسك بوزارة الإعلام. ولكنه يوجد عدد من الوزارات التي لا تقبل بقوانين وزارة الإعلام.

في المرة السابقة حاولت وزارة الداخلية أن تصدر تراخيص للمحطات. وقد امتنعنا حتى الدقيقة الأخيرة عن التقدم بطلب للحصول على تراخيص من هذه الوزارة، ولكن لم يكن أمامنا فرصة» (٤١٣).

على هذا فوضع المحطات الخاصة يتميز بعدم وجود أرضية قانونية، ويعاني من وجود خلاف داخل السلطة رغم نجاح وزارة الإعلام حتى الآن في فرض حالة تكون فيها الجهة المسؤولة عن المحطات الخاصة، وما زالت التراخيص تمنح من جانب وزارة الإعلام. على أن عددا من المحطات نالت ترخيصا آخر إضافيا من وزارة الداخلية.

٣,٨ نظرة عامة على وضع محطات الراديو والتلفزيون الخاصة

نعرض في هذا الفصل لمحطات الراديو والتلفزيون الموجودة وظروف عملها، ونقدم لمحة عن برامجها، والمصاعب التي تواجهها.

في هذا الفصل نقدم صورة للوضع في نقطة زمنية معينة، وكما شرحنا قبل صفحات، فإن المعطيات التي استندنا إليها تعود في معظمها إلى تموز/يوليو ١٩٩٨. حتى تلك اللحظة كان يوجد في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية ٢٦ محطة تلفزيون و٧ محطات راديو خاصة، وهي جميعا مذكورة في الملحق. من بين هذه المحطات الثلاث والثلاثين جميعا قمنا بزيارة ثلاثين

محطة، وإجراء مقابلات تم فيها استخدام مجموعة محددة من الأسئلة المتنوعة طرحت على الجميع. وثمة محطتان لم تتمكن من زيارتهما (تلفزيون بيت لحم في بيت لحم، وتلفزيون المستقبل في الخليل)، وقد أجرينا معهما مقابلات على الهاتف. والمحطة الأخيرة هي تلفزيون وطن في رام الله التي كنا زرتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وقد ضمنا المعلومات بشأنها إلى المعطيات الأخرى، لكن دون أن نكون قد أخذنا إجابات وطن على مجموعة الأسئلة العامة الجديدة التي وجهت للمحطات الأخرى.

أجريت معظم المقابلات بالإنجليزية، وفي حالات معينة بالعربية، وتراوحت مدة إجراء المقابلة بين نصف ساعة وعدة ساعات.

في العرض المقبل سنقدم أقوال المحطات المختلفة حول القضايا المختلفة مع بيان نقاط الالتقاء والخلاف وذلك بحسب الإجابات التي قدمت لمجموعة الأسئلة المذكورة.

١,٣,٨ تاريخ التأسيس ودوافعه

بدأ إنشاء المحطات الخاصة الأولى تحت الاحتلال الإسرائيلي. وقد ذكرت ١٤ محطة خاصة، من بين تلك التي أجرينا معها مقابلات، أنها أنشئت قبل قيام السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤. وقد انشئت أقدم تلك المحطات وهي تلفزيون قصر النيل/نابلس عام ١٩٩١. وكانت سنة الذروة هي ١٩٩٣ حيث أنشئت سبع محطات، وهذه هي السنة التي تم فيها التوقيع على إعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو.

إن تلك التصورات السياسية هي التي شجعت الكثيرين في الأراضي المحتلة، بما أوجدته من جو يتسم بالأمل وإرادة التحرر، على تأسيس الشركات والمنظمات الجديدة، ومن ضمنها محطات الراديو والتلفزيون رغم استمرار الاحتلال الإسرائيلي حتى تلك المرحلة.

كان تصرف سلطات الاحتلال الإسرائيلية حيال المحطات الفلسطينية الأربع عشرة متباينا. فقد أغلقت ثلاث منها (راديو المنارة/رام الله، صوت الحب والسلام/رام الله، تلفزيون الرعاة/بيت لحم)، ولم تفتح إلا في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأغلقت محطتان في جنين ولكنهما لم تعودا إلى العمل بعدئذ (٤١٤). وتعرضت محطتان للمصاعب وأغلقتا بشكل جزئي بسبب برامجهما السياسية وتقاريرهما عن الانتفاضة (التلفزيون المركزي/جنين، تلفزيون السلام/طولكرم) (٤١٥). وحظيت المحطات الأخرى بغض الطرف من جانب سلطات الاحتلال، لكن دون الحصول على أي ترخيص رسمي بالعمل، وذلك شرط عدم بث أي برامج سياسية (تلفزيون قلقيلية/قلقيلية، تلفزيون غاما/نابلس، تلفزيون قصر النيل/نابلس، تلفزيون نابلس/نابلس، راديو بيت لحم ٢٠٠٠/بيت لحم). وأما تلفزيون فرح/

جنين والمنير بيس/ نابلس فقد قال إنه كان لديهما ترخيص من جانب السلطات الإسرائيلية. وبقية محطات لم تقع بينهما وبين السلطات الإسرائيلية أية مواجهة: تلفزيون أطلس/ نابلس الذي ظل موقعه خفياً لم تصل إليه السلطات الإسرائيلية عاماً كاملاً إلى أن دخلت نابلس تحت جناح السلطة الوطنية الفلسطينية، وتلفزيون طولكرم المركزي/ طولكرم الذي أنشئ عام ١٩٩٤، ويبدو أن السلطات الإسرائيلية رأت من غير الضروري التعرض له قبل مدة ضئيلة من موعد دخول طولكرم في نطاق السلطة. القاسم المشترك بين كل هذه المحطات أنها أنشئت في زمن يسوده القلق من ناحية الوضع القانوني لها، وأنها ظلت تبث سنوات دون أن يُعلم ما إن كان سيتاح لها الاستمرار، وإلى أي حد. وقد عبر أحد من أجرينا معهم المقابلات عن الوضع بقوله:

« تحت الاحتلال كانت صورة الوضع هي أن المرء يسمح له أحياناً بأن يفعل كل شيء، ثم على حين غرة لا يعود يسمح له بشيء على الإطلاق. وقد يعطى المرء اليوم شيئاً، ثم يؤخذ منه في اليوم التالي.»

وكانت سنة الذروة الثانية من حيث إنشاء المحطات الخاصة ١٩٩٦، بعد وقت قصير من قيام السلطة. وقد كان يتم إنشاء عدد من المحطات في موازاة التوقيع على كل من المعاهدات المختلفة (١٩٩٣: أوصلو الأولى ١٩٩٤ القاهرة ١٩٩٥ أوصلو الثانية) أي في المرحلة الأولى لبسط السلطة الوطنية الفلسطينية نفوذها. وفي السنتين الأخيرتين: ١٩٩٧ و ١٩٩٨ تراجع عدد المحطات الجديدة، ومما يمكن افتراضه أن مرحلة التأسيس للإعلام الإلكتروني الخاص قد انتهت. وأما إن كان العدد الكبير الذي تم إنشاؤه من المحطات سيتمكن من البقاء فهذا أمر يتعلق بالتطورات السياسية وبقدرة المحطات على الاستمرار في النجاح تجارياً.

وعن الدوافع وراء تأسيس المحطات الخاصة ذكرت جميع المحطات، باستثناء تلفزيون القدس التربوي في البيرة، ورايو بيت لحم ٢٠٠٠ في بيت لحم، أن الأسباب تجارية وقد ذكرت عشر محطات هذا السبب بوصفه العامل الوحيد، وذكرت إحدى وعشرون محطة هذا السبب ضمن أسباب أخرى.

وهذا تفصيل بشأن الدوافع الأخرى لتأسيس المحطات الخاصة بحسب ما ذكره المشرفون عليها:

- ◆ لا بد للفلسطينيين أخيراً من أن يكون تحت تصرفهم محطاتهم الخاصة بهم، ويجب أن يكون لهم صوت في وسائل الإعلام يعبر عنهم (٨ محطات).
- ◆ المساهمة في بناء المجتمع الفلسطيني على أسس من التطور الديمقراطي (توعية وثقافة المواطنين، وسائل إعلام قائمة على التعددية) و/أو المساعدة في حل المشاكل اليومية للفلسطينيين (٦ محطات).

◆ أسباب شخصية كتقديم التدريب الصحفي، والعمل مع وسائل إعلام أجنبية في فلسطين، واتخاذ الراديو أو التلفزيون كهواية، وكون العمل في هذا المجال حلم الطفولة (٦ محطات).

فقط بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية يصبح معقولا القول إن الأسباب التجارية تلعب دورا مهما في مجال وسائل الإعلام، فثمة ضرورة أخرى إذ يبدو أن التركيز على الجوانب الاقتصادية يمثل وجهة نظر مريحة يلجأ إليها جميع اللاعبين في هذا المضمار - السلطة والمحطات نفسها -، حيث إن التركيز على الطبيعة التجارية لوسائل الإعلام يعني الأطراف كافة من بحث الجوانب السياسية والأمر المتعلقة بحرية الرأي والنقد الذي يمكن توجيهه للحكومة عبر وسائل الإعلام.

٢,٣,٨ التوزيع الجغرافي والمدى

يمكن وصف التوزيع الجغرافي للمحطات الخاصة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية على النحو الآتي:

المنطقة	عدد السكان	عدد الإذاعات	عدد التلفزيونات
الخليل	٢٨٨,٠٧٥	-	٣
طولكرم (قلقيلية)	٢٥٧,١٣٩	١	٦
رام الله	٢٢٧,٨٦٢	٣	٣
نابلس	٢١٨,٧٢٤	١	٩
جنين	٢٠٧,٩٧١	١	٢
بيت لحم	١٤٣,٨٢٢	١	٣
أريحا	٢٧,٠٣٧	-	-
غزة (المدينة، وسط القطاع وشماله)	٦٤٦,٨٦٨	-	-
خان يونس	١٩٧,١٤٢	-	-
رفح	١٢٥,٢٢٥	-	-

جدول التوزيع الجغرافي للمحطات الخاصة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية (٤١٦).

بدراسة هذا الجدول يتبين أن هناك عدة محطات خاصة في كل المدن الكبيرة، مع غياب هذه المحطات في أريحا وجميع قطاع غزة. وربما كان السبب أن غزة هي المقر الرئيسي لعرفات ولتلفزيون هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وبهذا فغزة قريبة من موقع القرار ومن احتمال المنافسة مع التلفزيون الرسمي. وأريحا كانت في البداية مقر هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية قبل أن يتحول هذا المقر إلى رام الله. ويمكن، على هذا، الافتراض أن المحطات الخاصة لا تود مواجهة أي منافسة مباشرة مع المحطتين الحكوميتين، أو أن ضغطا غير رسمي قد يمارس لمنع

وجود محطات خاصة في مناطق معينة لعدم السماح بوجود هذا التنافس. وقد ذكر بشكل عارض في التقرير الصادر عن السلطة الذي سبقت الإشارة إليه، أن هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية ليست في موقع يمكنها من تغطية كافة مناطق الضفة الغربية، حيث إن الإرسال في بعض المناطق لا يكاد يستقبل. وهذا ينطبق أساسا على مناطق الشمال، لكن المشكلة موجودة أيضا في نابلس وقلقيلية وطولكرم وجنين، وهي المناطق التي يوجد فيها ثلثا عدد المحطات الخاصة. وهذه المحطات لا تمثل في تلك المناطق أي منافسة مباشرة للهيئة، لا بل إن في مقدورها أن تكون ذات نفع للسلطة إذ تتيح لها إمكانية بث البرامج التي تقوم السلطة بتوفيرها مما يوصل هذه البرامج إلى مناطق ما كانت تصل إليها.

إن قلة عدد محطات الإذاعة بالمقارنة مع محطات التلفزيون قد يكون السبب فيها جزئيا أن جميع الإذاعات تبث على موجات الـ إف إم وتستطيع أن تصل إلى مدى واسع بالمقارنة مع البث التلفزيوني. وللإذاعات (باستثناء صوت الأحلام/ جنين، ورايو نغم/ قلقيلية) مدى يغطي جميع أنحاء الضفة وغزة وأجزاء من إسرائيل والأردن، مما يتيح لها الوصول الافتراضي إلى ملايين المستمعين. ويمكن للمرء أن يتخيل أنه ليس هناك مجال مريح لمزيد من الإذاعات. ومن ناحية أخرى يبدو أن التنافس بين محطات التلفزيون (يوجد مثلا تسع محطات تلفزيون في نابلس يمكن لسكان المدينة ومحيطها مشاهدتها جميعا) لا يعيق تأسيس محطات جديدة. ويمكن لمسألة المدى أن تلعب دورا في حدود السهولة التي يمكن بها الحصول على موجات لبث التلفزيوني. تملك محطات التلفزيون مدى يتراوح بين ١٠ و ٦٠ كيلو مترا، وهكذا فإن تحديد موجات للتلفزيون أسهل تنسيقا من تحديد موجات الراديو. ويقوم بالتنسيق للموجات وزارة الإعلام. وكما ذكرنا سابقا، فإن مسألة الموجات لم تحسم بعد لكن هناك ترتيبات غير رسمية مع الإسرائيليين لتجنب التضارب والتداخل بين الموجات (٤١٧).

وهناك سبب آخر محتمل لارتفاع الملحوظ لعدد محطات التلفزيون يتعلق بالتنافس مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: إذاعة صوت فلسطين بماضيها الطويل ومداه الواسع تمثل للمحطات الخاصة تحديا أكبر من التلفزيون الفلسطيني، وهو الذي لا يغطي، أيضا، كل مناطق الحكم الذاتي.

٨,٣,٣ الوضع المالي

بخلاف ما هو عليه الحال بالنسبة لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية فإن المحطات الخاصة جميعا لها مصدر تمويل واحد هو بيع الدعايات التجارية أو قيام الشركات برعاية البرامج. والاستثناء الوحيد هو تلفزيون القدس التربوي، فهو مؤسسة غير تجارية بالتأكيد، ولا تبث الدعايات وإنما تعيش على تبرعات من منظمات مختلفة (١٩٩٧: ٤٤٠ ألف دولار من مؤسسة

العون الأميركي «يو إس إيد»، و٢٠ ألف دولار من جمعية التعاون في جنيف وهي منظمة أنشأها فلسطينيون في الشتات (٤١٨). وبهذا فالقدس التربوي من المحطات التلفزيونية الحسنة التمويل. وقد عانت المحطات التجارية من صعوبات مالية متزايدة. ذكر لنا المسؤولون في سبع محطات أنهم يخسرون، وقال مسؤولو ١٤ محطة إنهم لا يكسبون ما يكفي، ولكنهم قادرون «بشكل ما» على تسيير أمورهم والحفاظ على وجودهم، وقال مسؤولو خمس محطات فقط إنهم يربحون بما يكفي. وقد استثمر مالكو المحطات مبالغ كبيرة (بين ٦٠ ألفا و٢٠٠ ألف دولار)، إضافة إلى رسوم الترخيص ورواتب الموظفين وتكاليف الصيانة.

وقد قدم مسؤولو ١٨ محطة معطيات دقيقة حول المداخيل. ويبدو من هذه المعطيات أن الدخل الشهري من الإعلانات يتراوح بين ألف وأربعين ألف شيكل (الشيكل تقريبا ربع دولار) شهريا. ولكن المعظم قدم رقما يقل عن عشرة آلاف شيكل. وقال مسؤولو محطتين لم تقدا ما أرقاما (تلفزيون غاما وتلفزيون نابلس/وكلاهما في نابلس) إنهم يكسبون: «ما يكفي أكثر/من الآخرين» وإن العمل ناجح تجاريا. ويمكن، على هذا، الافتراض بأن هاتين المحطتين هما من القلة التي تتجاوز مداخيلها العشرة آلاف شيكل شهريا (ويبلغ عدد تلك المحطات ثماني، من بينها محطة إذاعة)، وأن وضعهما المالي جيد. على أن ثلثي المحطات تعاني ضعفا ماليا قلقا.

٤,٣,٨ الموظفين

نظرا للوضع المالي الصعب للمحطات الخاصة فإن عدد العاملين فيها منخفض: ذكر مسؤولو ١٨ محطة أن عدد العاملين أقل من عشرة (المقصود أولئك الذين يتقاضون رواتب). وعدد كبير من أولئك العاملين هم من الفنيين وموظفي الإدارة. وهناك محطتا إذاعة اثنتان فقط (صوت الحب والسلام والمنارة/كلتاها في رام الله) لديهما أكثر من عشرة من الإذاعيين، وأما في المحطات الأخرى فالعدد يتراوح من واحد إلى خمسة. من خصوصيات المحطات الخاصة في فلسطين أنها كلها تقريبا تعتمد على عدد من المتبرعين بعملهم، كما أن عددا من العاملين الذين تم توظيفهم يعملون بدون مرتب. بعض المحطات هي عبارة عن «مصلحة» عائلية يديرها أفراد أسرة واحدة في الأساس ولا يتقاضون أية مرتبات، بل يشتركون في الاستفادة من دخل المحطة.

٥,٣,٨ مضمون البرامج

ليس في مقدورنا الحديث عن برامج المحطات الخاصة حيث لم نتمكن خلال الإقامة في فلسطين من متابعة هذه المحطات بالمشاهدة. وكنا لدى زيارة كل محطة نشاهد أجزاء منتقاة من البرامج يتم عرضها علينا أو نتابع البث الحي أثناء وجودنا. قدمت لنا محطات كثيرة خريطة

البرامج فيها، وبعض المحطات ذكرت أسماء برامج معينة أو قدمت وصفا عاما لما يتم بثه. وليس في مقدورنا تقييم مضمون البرامج من الزاوية التي ينظر منها المشاهد أو المستمع. لذا سنكتفي باستعراض المعلومات التي وفرها لنا المسؤولون في المحطات.

معظم محطات التلفزيون تبث ١٠ ساعات على الأقل يوميا. وثلاث منها تبث أربعاً وعشرين ساعة. وفي العموم فإن البث يغطي ساعات النهار والمساء، ويتوقف في الفترة من الواحدة ليلا إلى الثامنة صباحا.

المظهر الأبرز لبرامج محطات التلفزيون الخاصة هو أن القسم الأعظم من البث هو عبارة عن برامج منسوخة قرصنةً عن الفضائيات العربية. ولا أحد يخفي هذه الحقيقة، ويبدو أن الفضائيات تغض الطرف عن الظاهرة ربما للسبب الذي ذكره لنا الكثيرون ممن أجرينا معهم مقابلات وهو «التعاطف مع القضية الفلسطينية» لدى الفضائيات العربية. ويوجد بين بعض المحطات وبين الفضائيات ترتيبات معينة، لكن معظم يسجل البرامج ويبثها دون أي ترتيب. وتصل نسبة هذه البرامج التي يتم تسجيلها اقتناصا من الهواء إلى ٩٠٪ من زمن البث، ولكن معظم المحطات تقول إنها تنتج ٢٥٪ على الأقل من مجمل إرسالها. وقالت ست محطات إنها تنتج أقل من ٢٥٪ مما تبث. وثمة محطة تلفزيون (الجملاء/ نابلس) لا تنتج إلا برنامجا واحدا كل أسبوع. لم يكن لدينا أي إمكانية للتيقن من المعطيات، لكنه من المنطقي أن يكون الكثيرون إنما ذكروا أنهم ينتجون ٢٥٪ كحد أدنى لأن هذا هو أحد شروط منح الترخيص، وليس من مصلحة المحطة أن تصرح بأنها تخالف أحد هذه الشروط.

والبرامج التي يتم نسخها عن الفضائيات تتكون من الأفلام والمسلسلات والبرامج الترفيهية والأخبار. وكل هذه المواد التلفزيونية يجب، حسب تعليمات صادرة عن وزارة الإعلام، أن يتم تخليصها من «الإعلانات التجارية ومن كل ما يتعارض مع القوانين المعمول بها في المناطق الفلسطينية» (٤١٩). ويمنع النقل المباشر عن الفضائيات. على أنه كثيرا ما يحدث أن يرى مشاهدو التلفزيون المحلي في فلسطين دعايات لشركات في الخليج وما أشبه ذلك.

لقد عانى المستوى الإعلامي للمحطات الخاصة بسبب هذه القرصنة التي يمارسها الجميع، بحيث أصبح مادة للسخرية. وقد وصفت سيدة أجرينا معها مقابلة المحطات الخاصة بأنها مجرد «محطات تقوية للفضائيات العربية». ولكن، لئن انطبق هذا الحال على عدد من المحطات فإن التعميم يلحق ظلماً بالآخرين. بعض المحطات تريد أن ترفع نسبة ما تقوم بإنتاجه بذاتها من البرامج التي تبثها، لكنها ليست في وضع مالي يسمح لها بذلك. ومن المؤكد أن نسبة المنتج ذاتيا من البرامج سترتفع بشكل عام في المستقبل، وفي الوقت الحاضر فإن ست محطات على الأقل تقوم بإنتاج ٥٠٪ على الأقل مما تبثه من برامج. حسب معطياتها.

يمكن تقسيم البرامج المحلية إلى أربع فئات :

١. **الأخبار المحلية**: رغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تنظر بعين التشجيع إلى قيام المحطات الخاصة ببث الأخبار المحلية، ورغم أن بعض المحطات تعتقد أن هذا الأمر ممنوع أصلا (ولا وجود في الواقع لأي قانون بهذا المعنى)، فإن ١٦ من أصل ٢٦ محطة تلفزيون تبث الأخبار. يتم أخذ الأخبار العالمية عن الفضائيات العربية (المحطتان المفضلتان للأخبار هما ألد إم بي سي، والجزيرة) (٤٢٠)، وأحيانا عن السي إن إن. ويتم إنتاج الأخبار المحلية من قبل المحطة نفسها في الغالب، ويتم جزئيا الاعتماد على وكالة الأنباء الفلسطينية « وفا ». ويتم إنتاج برامج لها طابع إخباري غير تقليدي كالتقارير والتعليقات.

٢. **الندوات بمشاركة الجمهور**: يتم إجراء مقابلات في الاستديو وإدارة ندوات يحضرها خبراء من مجالات شتى، أو مسؤولون في السلطة، أو رجال دين .. إلخ. ويمكن للمشاهدين الاتصال وإلقاء الأسئلة أو المشاركة بإبداء الرأي. وكل المحطات تقريبا لديها هذه الندوات التي من بين أسمائها: « بصراحة»، و« حوار بلا حدود»، وما أشبه ذلك. وفي هذه الفئة تقع آراء المواطنين التي تسجل في الشارع وهي من العناصر الدائمة الحضور في كل المحطات تقريبا. إن مشاركة الناس في البرامج عالية جدا مما يشهد على شعبيتها.

٣. **برامج تتعلق بأوضاع الناس وتقدم المساعدة أو التوعية**: كان تلفزيون الرعاة/بيت لحم، مثلا، ينتج برنامجا أسبوعيا مدته نصف ساعة يتم في كل حلقة منه إجراء مقابلة مع مواطن في الشارع يتحدث فيها عن حاله: وقد تكون المقابلة، على سبيل المثال، مع امرأة تنقل الماء إلى بيتها، وتقوم بالحديث عن سبب اضطرارها لذلك وعدم وصول المياه بالأنابيب إلى البيت. ويعنوان « بخصوص الشهداء» أجرى تلفزيون الرعاة لقاءات مع عائلات الشهداء لإبراز قصص وظروف الاستشهاد وجوانب من حياة كل شهيد، وقد أخذت هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية هذه الفكرة (٤٢١). وقام تلفزيون الرعاة عن طريق البرامج بجمع المال للأسرى الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية. ولقضايا أخرى مثل تعبيد الشوارع وغير ذلك. تلفزيون السلام في طولكرم أتاح للمواطنين فرصة لإجراء مكالمات - يتم بثها أيضا على الهواء مع أقاربهم في الأردن ومصر. وأنتج تلفزيون سنابل/ نابلس برنامجا باسم « الجياع في نابلس » عالج موضوع الفقر في المدينة. تلفزيون الفجر الجديد في طولكرم يبث بشكل منتظم معلومات حول تنظيم الأسرة. وتقوم محطات كثيرة ببث البرامج التعليمية لمساعدة التلاميذ والطلبة في دروسهم.

٤. **برامج التهنئات بالزفاف وأعياد الميلاد والتخرج وما أشبهها من مناسبات**: ويبلغ طول هذه البرامج في العادة ثلاث إلى أربع ساعات وهي عالية الشعبية لسبب بسيط هو أن « الناس يحبون أن يظهروا على التلفزيون »، كما قالت لنا إحدى من قابلنا.

وإلى جانب ما وصفنا من برامج هناك برامج أخرى تنتجها المحطات الخاصة بنفسها مثل المسابقات وبرامج الأطفال وبرامج الطبيعة وغيرها. ولكن الفئات الأربع المذكورة تغطي الغالبية العظمى وهي، فيما نرى، تمثل ذلك النوع من البرامج الذي يلائم المحطات المحلية ويزبرز نقاط قوتها. وإن ما تقوله المحطات من أنها تسعى إلى أن تكون « صوت الشعب الفلسطيني »، وأنها تسعى إلى « مساعدة الناس » يمكن أن يتحقق على خير وجه من خلال برامج من هذا القبيل.

وثمة هنا استثناء يتمثل، مرة أخرى، في تلفزيون القدس التربوي فهو يبث ٦ ساعات يوميا وتتميز برامجه عن برامج المحطات الأخرى بصورة جلية. هذه المحطة تتبع معهد الإعلام العصري في جامعة القدس، وهو مستقل ماليا وإداريا عن الجامعة، وتعتبر المحطة نفسها محطة خاصة مستقلة. تمثل برامج الأطفال والشباب أولوية لدى تلفزيون القدس التربوي، (كانت هذه المحطة مثلا مشاركة في أول إنتاج تلفزيوني فلسطيني - إسرائيلي مشترك للأطفال: افتح يا سمسم)، ويتمتع محو الأمية بمكانة خاصة، وكذلك برامج المعلومات ذات الموضوعات الصحية والاجتماعية. وإلى جانب ذلك تهتم هذه المحطة بالتوعية السياسية كنقل جلسات المجلس التشريعي وبث الحوارات والتقارير والتعليقات السياسية.

لقد وضع تلفزيون القدس التربوي لنفسه هدفا يتمثل في التركيز على بث الإنتاج التلفزيوني المحلي والسعي إلى رفع مستوى الإنتاج التلفزيوني الفلسطيني وتعزيز التعاون بين محطات التلفزيون الخاصة عن طريق تقوية التبادل البرامجي وتبادل الخبرات التقنية. والهدف المعلن يتضمن أيضا مقاومة أي رقابة وضمان الحق في حرية الكلمة لكل الفلسطينيين. ويتم تخصيص وقت ضمن البث مجانا للمنظمات الأهلية والجامعات أو المدارس.

وخلافا لما هو عليه الحال في المحطات التلفزيونية فإن محطات الإذاعة الخاصة تقوم بإنتاج كامل برامجهما. وهي جميعا تبث ٢٤ ساعة يوميا باستثناء راديو المنارة/رام الله الذي يبث ١٨ ساعة.

النجم الساطع بين محطات الإذاعة هو صوت الحب والسلام/رام الله. ومبدأ هذه الإذاعة هو تقديم التسلية للفلسطينيين وإبعادهم عن المشكلات السياسية. وقد ورد في تعريف المحطة بنفسها: « يمزج صوت الحب والسلام الموسيقى الحديثة بالرسائل المهمة، وبهذا يصل إلى كثير من الناس الذين يحتاجون إلى الكلمة الطيبة، وإلى طريقة لكي ينسوا همومهم ».

يتم البث باللهجة الدارجة في رام الله، وهناك خلط بين العربية والإنجليزية التي تنطق باللهجة الأميركية. وتصف إذاعة الحب والسلام نفسها بأنها بعيدة عن السياسة، ومع ذلك فهي تبث الأخبار والتعليق السياسي، ونسبة الكلمة إلى الموسيقى فيها ٦٠ إلى ٤٠ أي أنها نسبة عالية

بالقياس إلى طبيعة المحطة حسب الوصف السابق .

وتذهب إذاعة طريق المحبة/ نابلس مذهبا مشابها، ومثلها صوت الأحلام/ جنين وراديو أمواج/ رام الله . وهي جميعا تسعى إلى الابتعاد عن السياسة وتستهدف فئة الشباب . ويقول مسؤولو راديو المنارة/ رام الله إنه يصل إلى جمهور أكبر سنا وإنه « أكثر جدية وأكثر اهتماما بالمعلومات إلى حد ما » . لكن هذه الأوصاف لا تنطبق بالضرورة على برامج هذه الإذاعة : فالمنارة تبث ، أسوة بالإذاعات الأخرى ، الأغاني وبرامج الحديث على الهاتف والبرامج الترفيهية ، ونسبة الكلمة تبلغ ٣٠٪ من البث وهي ضمن المتوسط العام (٥٠ - ٢٠٪ للكلمة) .

يقول راديو بيت لحم/ ٢٠٠٠ بيت لحم إن مذهبه في البرامج يقوم على « مساعدة الناس » ، رغم أن خريطة البرامج لا تقدم الدليل على هذا التوجه ، حيث إن البرامج تبدو مشابهة لبرامج الإذاعات الأخرى .

٤,٨ تعامل سلطات الحكم الذاتي مع المحطات فرادى

قد سلف القول في شأن الوضع القانوني للمحطات الخاصة، وفي هذا الفصل نقدم بالأمثلة عرضا للنهج الذي سارت عليه السلطة الوطنية الفلسطينية في تعاملها مع المحطات الخاصة على أرض الواقع، وللمصاعب التي واجهتها المحطات فرادى مع السلطة . وقد ذكرت ثماني عشرة محطة، أي أكثر من النصف، أنها واجهت، ولو مشكلة واحدة، مع السلطة . وبالنظر إلى حساسية الموضوع يمكن الافتراض أن العدد الحقيقي أكبر من ذلك . ويتعلق الأمر هنا بمنظومة من المضايقات تمتد من المصاعب الإدارية والفنية : فيما يتعلق بالحصول على ترخيص، إلى تلقّي مكالمات هاتفية تحمل رجاء بعدم بث، أو بعدم تكرار بث، برنامج معين، وصولا إلى إغلاق المحطة عدة أشهر . ومن خلال طريقة تعامل السلطات مع المحطات الخاصة تتجلى الاستراتيجية المزروجة التي تتسم بها السلطة الوطنية الفلسطينية، بحسب ما وصفنا في الفصل ١,٨ : فمن جهة تحافظ المحطات على تراخيصها ومشروعيتها، ومن جهة أخرى تبرز المصاعب المتكررة من سعي السلطة إلى الاحتفاظ بسيطرتها على المحطات، كما يظهر أن السلطة إنما تسمح بتعددية شكلية لا حقيقية . وفي الواقع فإن السياسة التي تم انتهاجها بخصوص المحطات الخاصة أدت إلى خلق مناخ يتسم بالحذر والرقابة الذاتية والتوجس من الوضع القانوني . وهذا لا يعني أبدا أنه كان ثمة عقابيل لكل تقرير انتقادي تم بثه، أو أن المحطات أخذت تتجنب كل موضوع حساس . لقد أخذ كل طرف (المحطات والسلطة) يحاول حماية مصالحه في عملية شد وجذب غايتها أن يتضح لكل طرف النطاق الذي يستطيع أن يتصرف داخله . لقد استطاعت السلطة عن طريق هذه « اللعبة » (كما سماها أحد الذين أجرينا معهم مقابلة) أن تستخدم الشرطة والهيئات الإدارية والتشريعية حتى تتمكن من تنفيذ إرادتها، واستمدت المحطات من

جهتها بعض القوة عن طريق الرأي العام الذي تقوم بخلقه، أو بعبارة أخرى عن طريق جمهورها، وكذلك عن طريق الاهتمام العالمي بقضاياها وبالمنطقة.

يصف سامي عنبتاوي، مدير محطة تلفزيون نابلس الوضع من وجهة نظره:

توجد صعوبات بين الفينة والفينة، ولكن في مقدورنا احتمالها. وهي ليست منتظمة، ولا تحدث كل يوم:

« فخلال السنوات الأربع، التي هي عمر المحطة، لم يقع ذلك سوى مرة واحدة. لقد بث رئيس التحرير تقريرا عن محاكمة، وكان رأي النائب العام أنه لا يجوز التطرق أبدا إلى سير المحاكمة سواء على نحو إيجابي أم سلبي.

وقد كنا أجرينا بعض اللقاءات مع أشخاص قالوا إن إجراءات المحاكمة طالت كثيرا وأخذت تجر أذيالها بتناقل. مررنا آنذاك بوقت عصيب، لكن لم يحدث شيء. أحيانا يحدث أن يتصل أحدهم ويقول إن برنامجا ما لم يكن على ما يرام. لكنهم يسمحون لنا ببث كل شيء نريد. ولا يحدث في حقيقة الأمر أي شيء. من يفعل شيئا غير مقبول يلقى المضايقات. لكننا نحن لم نصادف أي مشكلات. فليس من السهل أن يدخل المرء في مواجهة مع وسائل الإعلام» (٤٢٢).

بعد الإغلاق أفضى إجراء تتخذه السلطة بحق المحطات. وقد شكل العام ١٩٩٦ نقطة تحول في هذا الصدد. كانت المحطات تبث ما تشاء متمتعة بكامل الحرية في السنتين الأوليين من عمر السلطة. وفي نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦ أغلقت جميع محطات الراديو والتلفزيون من جانب السلطات الفلسطينية دون تقديم سبب لهذه الخطوة. ويمكن أن يكون الباعث على هذا الإجراء أن مشروع قانون المرئي والمسموع كان في تلك الفترة قيد الصياغة، وقد يكون تم إغلاق المحطات جميعا لكي تتمكن السلطات من السماح لها بالعودة إلى البث لاحقا بحسب شروط ومعايير القانون، وفي ٨١ آذار/مارس طالبت وزارة الإعلام جميع المحطات الخاصة بأن تسجل نفسها في الوزارة وأن تتقدم بطلبات الحصول على تراخيص. ويعتقد عدد من أصحاب المحطات أن ذلك الإغلاق إنما كان لضغوط إسرائيلية، ففي كانون الثاني/يناير قام تلفزيون قلقيلية ببث تقرير عن مظاهرة جرت بعد اغتيال يحيى عيَّاش، أحد قادة حماس، في الشهر نفسه. وكانت الراية الإسرائيلية قد أحرقت في المظاهرة كما لوح عدد من المتظاهرين بالأسلحة. ومن هنا فسّر بعض أصحاب المحطات الإغلاق الجماعي على أنه نتيجة ضغط إسرائيلي على عرفات من أجل اتخاذ تلك الخطوة. وما انقضى شهر آذار/مارس حتى كانت المحطات جميعا

قد عادت إلى البث (٤٢٣).

وحدث إغلاق جماعي ثانٍ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على خلفية الاشتباكات بين القوات الإسرائيلية والفلسطينية في المناطق المختلفة عقب فتح نفق يمر تحت سور الحرم القدسي . وكانت المحطات المحلية قد غطت تلك الأحداث تغطية مستفيضة. في اليوم الثالث للاشتباكات قامت الشرطة الفلسطينية بإغلاق جميع المحطات الخاصة قائلة إن الإسرائيليين هددوا بتدمير المحطات مستخدمين سلاح الجو ما لم يتم إغلاقها . ويعمل عمر نزال، صاحب تلفزيون وطن/رام الله الإغلاق قائلًا إنه يلبي مصلحة للسلطة أيضا. فقد جاء الإغلاق في اليوم الذي أمر فيه عرفات الشرطة الفلسطينية بوقف إطلاق النار على الإسرائيليين، وبوضع حد للاحتجاجات والمظاهرات الفلسطينية. وقد حال ذلك الإغلاق دون بث تقارير عن قيام الشرطة الفلسطينية بأعمال ضد شعبها (٤٢٤).

في شباط/فبراير ١٩٩٨، وأثناء الأزمة العراقية التي انفجرت في تلك الفترة، أُغلقت ثماني محطات، رسميا دون سبب، وبصورة غير رسمية فإن السبب فيما يبدو هو أن السلطة أرادت منع محطتين (على الأقل) من بث تقارير مؤيدة للعراق (٤٢٥). ويبدو أن وزارة الإعلام كانت قد أصدرت قبلئذ تعميما وزعته على كل المحطات الخاصة تمنعها فيه من بث برامج مؤيدة للعراق. وقد دعا تلفزيون الرعاة عقب ذلك إلى التضامن مع العراق، وقامت الشرطة الفلسطينية بإغلاقه. وأغلقت إذاعة صوت الحب والسلام في رام الله لأمر يتعلق كذلك بأزمة العراق (٤٢٦). وعندما وقعت مرة أخرى غارات أميركية على العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ تم إغلاق ست محطات إذاعة وتلفزيون خاصة. وقد أبلغ المسؤولون عن المحطات بالإغلاق شفويا من جانب الشرطة التي لم تشفع ذلك بأمر خطي أو ببيان للأسباب. وقال أصحاب تلك المحطات إنهم يفترضون أن الإغلاق هو رد فعل على برامج تم بثها بخصوص أزمة العراق. قام تلفزيون الرعاة ببث ندوة حية وجهت فيها انتقادات شديدة لسياسة الولايات المتحدة، كما بث تقارير عن مظاهرات التضامن مع العراق في الضفة الغربية، وبث اتصالات هاتفية حية أعرب فيها المتصلون عن تضامنهم مع العراق. ويبدو أن مجرد بث الأغاني الوطنية (تلفزيون النصر/رام الله)، أو مجرد تخصيص البث خلال يوم بكامله للمغنين العراقيين (صوت الحب والسلام) كان كافيا كي يحقق الإغلاق بالمحطة (٤٢٧).

إلى جانب هذه الإغلاقات الجماعية التي دعت إليها، فيما يبدو، أحداث سياسية محددة، حدثت إغلاقات فردية. وغالبا ما يغيب أي بيان رسمي للسبب عند حدوث الإغلاق، ولكن المحطات نفسها في كل حالة تفترض أن بث برنامج بعينه لم يصادف القبول كان السبب الحقيقي وراء الإغلاق. وقد أغلق تلفزيون الفجر الجديد/طولكرم من قبل وزارة الإعلام في الفترة بين شباط/فبراير وتموز/يوليو ١٩٩٨ دون بيان الأسباب. وقبل الإغلاق بقليل كان قد

تم بث تقرير عن فتاة في الرابعة عشرة من العمر اغتصبها أخوها. وقد اتخذت المحطة من الحادثة مناسبة للحديث عن هذه الظاهرة الاجتماعية. وقد سحبت البطاقة المهنية من المراسل الذي صنع التقرير وأغلقت المحطة. وأغلق تلفزيون آفاق/ نابلس ثلاثة أشهر في عام ١٩٩٧ للافترض بأنه على علاقة بحماس. وأغلق تلفزيون بلدنا/ قلقيلية مرتين، كلتاهما عن طريق الهاتف، وانصاع التلفزيونان في الحاليتين للأوامر. وفي إحدهما كان السبب فيما يبدو بث تقرير عن مظاهرة لحماس.

إلى جانب هذه الإغلاقات - التي يفترض أن الباعث عليها سياسي - بحق المحطات فرادى فقد كان هناك إغلاقات لأسباب رسمية إجرائية. فقد أغلق تلفزيون طولكرم المركزي/ طولكرم عام ١٩٩٨ لمدة نصف عام لعدم توفر ترخيص ساري المفعول، وأجبر تلفزيون البلاد/ طولكرم على إغلاق محطة الإذاعة التابعة له لأن وزارة الإعلام لم تسمح بمحطة مزدوجة (محطة تلفزة وإذاعة في مبنى واحد ويعمل فيهما طاقم مشترك من الموظفين). وأما إن كانت لهذه الإغلاقات ذات الطابع الإجرائي دوافع سياسية، وإن بشكل جزئي، فهذا ما لا سبيل إلى إثباته أو نفيه.

وثمة مثال آخر، كان له صدى واسع، على سياسة السلطة إزاء المحطات الخاصة هو احتجاج داود كُتاب؛ ففي أيار/ مايو ١٩٩٧ اعتقل داود كتاب الذي كان مديراً لتلفزيون القدس التربوي دون بيان الأسباب، وجاء الاعتقال عقب بث التلفزيون المذكور جلسات المجلس التشريعي بنا مباشراً، وكان من الموضوعات التي نوقشت الفساد داخل السلطة. وكان قد جرى تشويش لبث المحطة قبلئذ، ربما من موقع إرسال تابع لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية يقع غير بعيد عن مقر تلفزيون القدس التربوي. وقد أفرج عن داود كُتاب بعد أسبوع، بعد أن اشتد الصدى العالمي الذي حدث عقب اعتقاله، ولكن سبب الإفراج عنه يعود بالتأكيد، أيضاً، إلى أن الاعتقال فترة محدودة فقط ينسجم مع سياسة السلطة. ولم يعد يسمح ببث جلسات المجلس التشريعي مباشرة، بل بعد تسجيلها، الأمر الذي يتيح الفرصة للاختيار منها، أو بعبارة أخرى لمراقبتها، وتقول «القدس التربوي» إن هذا، في الواقع لم يحدث، ولكنه من الممكن أن يحدث في أي وقت (٤٢٨).

ومن الوسائل المعتادة التي تتبعها السلطة إبلاغ المحطات شفهايا (بالهاتف أو شخصياً) بأن برنامجا معيناً ما كان يجب أن يتم بثه، أو لا يجوز أن يعاد بثه. ومن الأمثلة على ذلك ما أوردناه آنفاً على لسان سامي عنبتاوي.

تم تحذير محطة تلفزيون في نابلس، بعد بثها تقارير عن مظاهرة، من بث مثل هذه الأشياء، وكان على المحطة أن تسلم الشريط المسجل عن الحدث للشرطة. وفي واقعة أخرى استدعي مدير محطة إلى الشرطة حيث احتجز مدة يوم لأنه ذكر في مقابلة من المقابلات شيئاً عن جبريل الرجوب رئيس أحد الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

في كل هذه الأمثلة يبدو جلياً أنه في تعامل السلطة مع المحطات الخاصة لا يلعب الشأن القانوني دوراً في الواقع. لم يحدث في أي حالة من الحالات توجيه اتهام رسمي بموجب قانون، كقانون المطبوعات والنشر مثلاً، ومن جهة أخرى لم يحدث أن توجهت أي محطة إلى القضاء ضد قرار إغلاق أو ما أشبهه. قد تمثل حالة كهذه - تشهد مفارقة بين قوانين موجودة، وبين وضع حقيقي لا دور فيه للقوانين - تعبيراً عن الفترة الانتقالية التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد يفترض المرء أن هذه المفارقة ستختفي بالتدرج مع الزمن. على أنه، بعد كل ما أسلفنا، يبدو الأكثر ترجيحاً أننا نشهد ظاهرة خاصة مرتبطة بالوضع الفلسطيني، وأن هذه الإزدواجية تتعمق مع الزمن بدل أن تتلاشى.

٩. الإنترنت (٤٢٩)

الإنترنت أحدث وسائل الإعلام وأسرعها انتشاراً في فلسطين، رغم أنها ما زالت متخلفة عن غيرها في مقدار الانتشار. في غضون سنوات قليلة تحول الإنترنت إلى وسيلة إعلام جماهيرية وأصبحت هناك خدمات تزويد محلية في كل مدينة من الضفة وغزة (٤٣٠). وتحول الإنترنت إلى وسيلة الاتصال المفضلة للإعلام وللمؤسسات عندما يقتضي الأمر تبادل المعلومات بسرعة وبدون مراقبة.

نجد على الإنترنت موضوع فلسطين في آلاف المواقع بصور شتى وفي صفحات لا حصر لها، داخل مناطق الحكم الذاتي، وأيضاً - وهذا على نطاق أوسع - خارج تلك المناطق. فمن ناحية تنشر المنظمات غير الحكومية والجمعيات الدينية والهيئات الإعلامية المعلومات والآراء حول نزاع الشرق الأوسط، ومن ناحية يستقي الراغبون المعلومات عما يجري في المنطقة من خلال الجامعات ومنظمات حقوق الإنسان والجرائد والمحطات التي لها وجود على الإنترنت، ونجد هذه الهيئات بالعشرات (٤٣١)، ويمكن الوصول إليها عبر خدمات التزويد الفلسطينية، ومن ناحية أخرى يتصل الفلسطينيون المبعدون عن أرضهم والمقيمون في الخارج بأفراد عائلاتهم وبالهيئات المختلفة في مناطق الحكم الذاتي عن طريق الإنترنت (٤٣٢).

لا تتوفر في المناطق الفلسطينية حتى الآن أية قواعد قانونية خاصة بإنشاء موقع على الإنترنت، أو استعمال الشبكة لأي غرض، وهذا يعود في الأساس إلى أن المسؤولين السياسيين لم يتنبهوا بعد، على نحو مدروس، إلى الإمكانيات التي يتيحها الإنترنت. في عام ١٩٩٥ كان هناك نحو عشر من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ارتبطت بشبكة الإنترنت عن طريق خدمة «بركة» الخدمة الفلسطينية الأولى من نوعها (٤٣٣)، ولم ترتبط السلطة الوطنية الفلسطينية بالشبكة حتى زمن كتابة هذه الأسطر. يقول فاتح عزام مدير منظمة حقوق الإنسان الحق إن رجال السلطة بعيدون كل البعد عن هذا الجانب التقني (٤٣٤).

وبهذا يمثل الإنترنت وسيلة اتصال لم تتعرض لها قوانين السلطة ورغم وجود ما يثبت أن السلطة تطلع على بعض ما ينشر على صفحات الإنترنت المختلفة، فإنها لم تتخذ أي إجراء بحق أي مؤسسة فلسطينية نشرت معلومات أو مواقف ناقدة على الشبكة (٤٣٥).

إن إمكانية وصول الجمهور إلى الإنترنت ليست واسعة بقدر ما هو الحال في أوروبا وأميركا، ولكن عدد المستخدمين يزيد بشكل كبير، ويوجد في وقت كتابة هذه السطور ١٤ ألفاً من الأجهزة المشبوكة بالإنترنت (٤٣٦). ويوجد في الضفة الغربية نحو عشرين من مقاهي الإنترنت (٤٣٧)، والجامعتان الكبيرتان: بيرزيت والنجاح لهما وجود على الشبكة، وتقدمان لطلبيتهما المجال للدخول إلى هذه الوسيلة من وسائل الاتصال. وفي كل مدن الضفة: نابلس، وبيت لحم، والخليل، وجنين، وفي غزة بالقطاع أيضاً، تمت إقامة نقاط اتصال من جانب مزوّد الإنترنت بحيث يتصل الناس بالإنترنت بموجب التعرفة المحلية. ويصل متوسط تكلفة الساعة الواحدة على الإنترنت في رام الله إلى شاقلين (٤٣٨) - نحو نصف دولار.

وبشأن مسألة وصول الفلسطينيين إلى الإنترنت، من ناحية تقنية، تبرز قضية التفوق التقني الإسرائيلي: فمثلما نجد أكثر الجماعات الإسلامية تشدداً وقد وضعت السعر على منشوراتها بالشاقل الإسرائيلي إذ لا مهرب من الواقع وإن رفضه المرء، نجد جميع مزوّد الإنترنت الفلسطينيين وقد ارتبطوا بالشبكة العنكبوتية عن طريق هيئة الاتصالات الإسرائيلية الحكومية «بيزك». على أن المزوّد الأربعة الكبار في فلسطين: بال نت، وبالسنتين أون لاين، وبالسنتين أكاديميك نت-ورك، وجروزالم أون لاين (٤٣٩) هي من تأسيس أشخاص فلسطينيين؛ ولكنها جميعاً جهود مشتركة منذ إنشائها مع فلسطينيين يحملون الهوية الإسرائيلية، ولعل السبب في ذلك ما لدى هؤلاء من خبرات ومن قدرة على توظيف راس المال والحصول عليه (٤٤٠). والعاملون في هذا المجال تزودوا بخبراتهم في إسرائيل والولايات المتحدة بشكل أساسي.

٩, ١ وسائل الإعلام الفلسطينية على الإنترنت

لم يتم بعد استخدام الإنترنت في الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية الفلسطينية بالصورة التي يستخدم بها في الدول الأوروبية وفي أميركا الشمالية، على أن استخدام هذه الأداة في المناطق الفلسطينية أوسع منه في الدول العربية المجاورة. ولمعظم الصحف، ومن بينها الصحف الكبرى الثلاث، مواقعها الخاصة على الإنترنت، وحتى صوت فلسطين فلها موقع يحمل شعار المحطة ولا يضم شيئاً سوى ذلك غير أن الطريق معبدة لوضع مواد صوتية في هذا الموقع. وليس هناك أي برامج مسجلة أو بث حيّ على هذا الموقع. ولا نجد للتلفزيون الفلسطيني تمثيلاً على الإنترنت. والإذاعة الوحيدة التي نجد بثها على الإنترنت هي الإذاعة التدريسية التابعة لمعهد الإعلام في جامعة بيرزيت. وفي هذا الموقع الواسع نسبياً أرشيف للإرسال في

الفترة الماضية بالعربية والإنجليزية يمكن تنزيله صوتياً والاستماع إليه . ويمكن أيضاً العثور على شرح عن المحطة، وعلى طلب من الجمهور بأن يوجه الأسئلة والاقتراحات إلى المحطة (مع إمكانية استقبال كل ذلك على البريد الإلكتروني) . وبالرجوع إلى صفحة المساعدة (ب ٩٢) (٤٤١) تبين أن محطة بيرزيت استغلت إمكانية المتاحة في الإنترنت لبناء شبكة اتصال غير محدودة . وقد اتبعت مواقع الصحف جميعاً طريقة مشابهة في إنشائها: حيث يمكن الرجوع إلى أجزاء مما نشر في اليوم نفسه، مع أن نقطة القوة فيها هي إمكانية استخراج ما نشر في أيام سابقة، وثمة معلومات - وإن قليلة - عن الصحف نفسها، وهناك أحياناً سجل للزوار لتسجيل أسمائهم، وفي الغالب يمكنهم الاتصال مباشرة بالصحيفة عن طريق البريد الإلكتروني ولا توجد إمكانية استخدام مواد في الأرشيف أو مجموعات من الإحالات إلى مواقع أخرى أو عروض أخرى . جميع المواقع باللغة العربية غير أنها متوفرة على هيئة (صورة) ويمكن لذلك قراءتها دون توفر إمكانيات معينة في الأجهزة .

ولو كالة الأنباء الفلسطينية (وفا) موقع على الإنترنت . ولكنه ما زال متقطعاً في محتوياته إلى حد كبير ولا يوجد تعريف بالوكالة نفسها، وما زالت النسخة الإنجليزية من الموقع قيد الإنشاء . ولكن وفا تتيح إمكانية الدخول إلى أرشيفها، وموادها جميعاً باللغة العربية . ولكن هذا الأرشيف لا يرجع إلى أبعد من حزيران/يونيو عام ١٩٩٩ .

٩، ٢ الإنترنت كوسيلة اتصال للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية

تستعمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الإنترنت أكثر مما تستعمله وسائل الإعلام . وهي ترمي من ورائه إلى شد الانتباه واجتذاب الدعم المالي العالمي - وعليه تعتمد كثير من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية - وهو مهياً جداً للوفاء بهذا الغرض . وتوجد شتى أنواع المنظمات غير الحكومية: من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات العون الطبي والاجتماعي، والمنظمات التي تعنى بشؤون المرأة والطفل والأسير، وحتى المهتمون بلعبة التنس فلهم في فلسطين منظمة (٤٤٢) . وجميع مواقع هذه المنظمات باللغة الإنجليزية وتحتوي على تعريف واف بالمنظمة ذاتها إضافة إلى مفاتيح اتصالات شتى، وأحياناً تحتوي على مادة مكتوبة فيها خلفيات وبيانات صحافية وما أشبه ذلك . وللمنظمات غير الحكومية رابطة تجمعها وتساعد في ربطها على الإنترنت إضافة إلى ما تقوم به من مهام أخرى .

ومن المواقع الجديرة بالتنويه تلك التي تعود إلى مراكز الأبحاث والدراسات، وهي جميعاً محكمة التصميم وتركز على جانب إعطاء المعلومات . ومن أبرز هذه المراكز: مركز الأبحاث الفلسطيني، ومركز القدس للإعلام والاتصال، ومركز المعلومات البديلة، والجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية، ومنظمة (الحق) لحقوق الإنسان . ومواقع هذه المراكز

باللغة الإنجليزية، ويمكن العثور على نسخة عربية مجزوءة. وبجانب التعريف بالذات والإحالات إلى عناوين أخرى تحتوي هذه المواقع على سجل بالمنشورات مع فهراس بالمحتويات لهذه المنشورات، وطرق طلب الحصول عليها. وفي معظم الحالات ثمة إمكانية للحصول على نصوص كاملة، ومن أمثلة ذلك مركز الأبحاث الفلسطيني ومركز القدس للإعلام والاتصال اللذان ينشران الكثير من نتائج الاستطلاعات التي يجريانها على الإنترنت. تضاف إلى ذلك معلومات عن نشاطات تلك المراكز، وبيانات صحافية، وأرشيفات لمختلف المجلات وقد تعود إلى عدة سنوات وفي الغالب يكون هناك مجال لقراءة النص الكامل للمقالات. وفي موقع الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية (باسيا) يمكن للمرء الاطلاع على خرائط تاريخية لفلسطين والقدس. وتوجد إمكانية «بحث» في كل مواقع تقريبا مما يسهل الوصول إلى معلومات معينة، وفي أحيان كثيرة هناك مجموعة كبيرة من الإحالات إلى عناوين ومواقع وهي في الغالب موصوفة بشكل دقيق.

٩, ٣ مركز القدس للإعلام والاتصال كجسر بين المطبوعة وخدمة الإنترنت

تبدت من خلال تعامل السلطة مع نشاطات مركز القدس للإعلام والاتصال المستويات المختلفة لسياسة وسلوك السلطة فيما يتعلق بالرقابة. لقد أحرز المركز على مدى السنوات الماضية ما يشبه احتكارا في حقل إجراء الأبحاث لصالح جميع الصحفيين الأجانب تقريبا الذين يعملون في إسرائيل ممن تملك مؤسساتهم المقدرات الملائمة للحصول على تلك الخدمات (٤٤٣).

ويقدم مركز القدس تشكيلة واسعة من الخدمات الصحفية، من خلاصة يومية للصحف العربية والعبرية، إلى أرشيف خاص واستطلاعات رأي ومجلة أسبوعية هي (بالستين ريبورت)، وحتى خدمات يتم تقديمها بحسب طلب الصحفي واحتياجاته المحددة (٤٤٤)، ويستخدم المركز الدخل الذي يحققه من خلال هذه الخدمات ليعزز موقعه كأفضل جهاز بحث مزود بكل ما يلزم لخدمة الصحافة الفلسطينية (٤٤٥)، وليكون عنصرا مؤثرا ومغيرا في غاية الأهمية يساهم في تشكيل الرأي العام في العالم فيما يتعلق بالأحداث السياسية والداخلية، بشكل خاص، في فلسطين. وبسبب الميول السياسية المختلفة للصحف الفلسطينية - ولا تخلو صحيفة من هذه الميول -، ونظرا للمعلومات القليلة عند المرسلين الأجانب، أو نقص معرفتهم باللغة العربية، فإنهم يجدون في خدمات المركز مصدرا موثوقا لا غنى عنه؛ فلا الصحف الفلسطينية تسد مسدته ولا الصحفيون الأجانب قادرون على تحصيل كل المعلومات بأنفسهم من مصادرها الأصلية. وتجد تحليلات ومعلومات (بالستين ريبورت) طريقها باستمرار إلى أعمدة النيويورك تايمز، والزود دويتشه تسايتونغ، ودير شبيغل، ونشرات مختلف المحطات التلفزيونية. ومما يبرز مدى أثر مركز القدس للإعلام والاتصال هذه الحادثة التي تعود إلى النصف الأول من

التسعينات: أزمعت السلطات الإسرائيلية إغلاق مكتب مركز القدس للإعلام والاتصال في القدس الشرقية، ولم تمض سوى ساعات إلا وقد اتصلت صحيفة النيويورك تايمز وتلفزيون إيه بي سي بالسفارة الإسرائيلية في واشنطن للحصول على تفسير للخطوة المزمعة مما جعل السلطات ترجع عن قرار الإغلاق (٤٤٦).

ولكن ألا يشكّل هذا النفوذ سببا كافيا للسلطة الوطنية الفلسطينية لوضع القيود المشددة على هذا المصدر البعيد الأثر فيما تنشره وسائل الإعلام الغربية عن الوضع السياسي الفلسطيني؟ ما يحدث فعلا هو العكس: رغم أن (بالستين ريبورت) تنشر بانتظام، وبالتفصيلات الدقيقة، أخبار الاعتقالات والتعذيب والانتفاف على القوانين من جانب الأجهزة الأمنية، ورغم أنها تعيد نشر مقابلات تنتقد عرفات قد تكون آلت بالمتحدثين فيها إلى السجن، ومن شأنها في بعض الحالات أيضا أن تؤدي إلى سجن رئيس تحرير الصحيفة الفلسطينية التي تنشرها، رغم ذلك كله فإن مركز القدس للإعلام والاتصال لم يتعرض لأي محاولة لإعاقة عمله من جانب السلطة حتى الآن.. بينما نجد صحيفة صغيرة، هي (الأمّة)، لا توزع سوى بضع مئات من النسخ يتم إغلاقها بشكل عنيف. ويكمن سبب ترك مركز القدس يعمل بدون أي عراقيل - حسبما يقول مديره غسان الخطيب - في أن:

«بالستين ريبورت تصدر بالإنجليزية، وفي القدس فقط حيث تباع في اثنين أو ثلاثة من الأكشاك. وأما بقية النسخ فتوزع على المشتركين. والسلطة الفلسطينية لم تدرك حتى الآن - أو أنه ليس مهما بالنسبة لها - مدى تأثير (بالستين ريبورت)، حيث إن جميع الصحفيين الأجانب تقريبا، الذين يكتبون عن الأوضاع الفلسطينية، يستندون بشكل كبير في تحليلاتهم إلى معلوماتنا ونتائجنا» (٤٤٧).

ترسل خلاصة الصحف اليومية إلى أربعين مراسلا أجنبيا.. والعدد في ارتفاع، وثمة ألف مشترك في أنحاء العالم يتلقون بالستين ريبورت أسبوعيا، وأكثر من نصفهم يتلقاها على البريد الإلكتروني، وهذا العرض قائم منذ سنة ١٩٩٥ يقول غسان الخطيب:

«يبدو أن عرفات والسلطة الوطنية ليسا حقيقة ضد نشر المعلومات. المسألة مسألة موقف: ما يصدر في المناطق الواقعة تحت نفوذي أنا الذي أقرره! وأما النيويورك تايمز فهي لا توزع في غزة ولا يقرأها الناس هناك».

ويرى الخطيب أن ما هو متاح للصحف التي تصدر باللغة العربية إنما هو خيار الالتزام بالخط المحدد حتى وإن كان مغايرا لاتجاه الصحيفة. ليس في مقدور أي صحيفة أن تتحدى المخبرات.

ولكننا نرى اليوم أن الناشرين والصحفيين الفلسطينيين قد أصبحوا - ومنذ زمن - رقباء على أنفسهم (٤٤٨).

١٠. الجمهور

من شبه المستحيل الحصول على معلومات أكيدة ودقيقة بشأن مدى استخدام الفلسطينيين لوسائل الإعلام. ثمة دراسات متفرقة يمكنها نقل صورة تقريبية.

في عام ١٩٩٦ أجرى مركز الإحصاء الفلسطيني مسحاً في المناطق الفلسطينية، ومن نتائجه أن التلفزيون هو - وبفارق كبير - وسيلة الإعلام الأكثر شعبية إذ يشاهده بانتظام ٨٨٪ من الناس. والمشاهدة أعلى في الضفة الغربية، (٩١٪)، منها في قطاع غزة، (٨٣٪). وبالمقارنة مع أهل المدن والقرى (٨٩ - ٩٠٪) فإن سكان المخيمات يشاهدون التلفزيون بشكل أقل (٨٤٪). وفي المرتبة الثانية تأتي الإذاعة، حيث يستمع ٥٦٪ من سكان الضفة وغزة إلى الراديو بانتظام. وقبل عشر سنوات كان ٧٨٪ من أهل الضفة والقطاع يستمعون إلى الراديو يوميا تقريبا. وهكذا فإن أهمية الراديو قد تراجعت بعكس التلفزيون (٤٤٩). ويستمع ٦٩٪ من الأشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٩ سنة إلى الراديو يوميا بواقع ساعة أو أكثر. ويقرأ ٣٠٪ من الناس الجرائد. وهذه هي النسبة العامة للضفة والقطاع وهي ترتفع في الضفة إلى ٣٦٪ وتنخفض في القطاع إلى ٢٠٪ (٤٥٠). ولا يمكن قياس عدد قراء الصحيفة من خلال النسخ المبيعة، فعدد النسخ، كما ذكرنا سابقا، لا يمكن معرفته، كما أن كل جريدة يقرأها عدد من الناس يصل إلى ثمانية أشخاص (٤٥١).

وهناك عادة يبدو أنها منتشرة منذ أواخر الثمانينات على الأقل، ويصفها أحد أصحاب أكشاك الجرائد:

«كثيرون يجيئون ويشترون (القدس) بشيكل ونصف ثم يبدلون بها بعد نصف ساعة بالفجر، ثم بعد نصف ساعة أخرى يأتون ويبدلون بالشعب - وعندما يعودون في النهاية لإعطائي جريدة الشعب أعيد لهم نصف شيكل» (٤٥٢).

من اللافت أنه برغم كل الأحداث والتغيرات فإن ما تطبعه جميع الجرائد كل يوم من نُسَخ ظل على حاله منذ عشر سنوات: ٥٠ ألف نسخة تقريبا، لم يزد هذا الرقم أو ينقص حتى الآن.

تقول دراسة لمركز القدس للإعلام والاتصال تعود لعام ١٩٩٥ إن التلفزيون والراديو هما المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للمواطن حيث اختار ٤٣٪ من المواطنين في القدس والضفة وقطاع غزة التلفزيون والراديو كوسيلة أولى للمعلومات، وأما الجريدة فقد اختارها كمصدر أول

٨٪ فقط. وقال نحو ٢٠٪ إنهم يعتمدون على عدة مصادر. ولدى السؤال عن أفضل وسيلة للحصول على معلومات عن السياسة قال ٤١٪ إنها التلفزيون والراديو، و ١٠٪ الجريدة والمجلة، وقد ذكر ٧٪ المنشورات والبيانات السياسية، و ٦٪ المطبوعات الدينية والمواعظ. وتبين الدراسة أن ٩٢٪ من الفلسطينيين يستمعون مرة أو أكثر إلى الأخبار، بينما يقرأ ١٩٪ الجريدة (٤٥٣).

وبين شتى الجرائد فإن (القدس) هي في المقام الأول - ويفارق كبير - في موضوع المصادقية: في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وقبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية بقليل، قال ٥٧٪ إنهم يصنفون (القدس) في المرتبة الأولى من حيث الثقة بما تنشره فيما يتعلق بالانتخابات. وجاءت الحياة الجديدة في المرتبة الثانية - لكن في مكان بعيد حيث حصلت على ٧٪ فقط. وأما الصحف الأخرى فإنها نالت موقعا يتراوح بين صفر وثلاثة بالمئة فقط؛ وأما الإذاعة المسموعة أكثر من غيرها فكانت صوت فلسطين حيث قال ٣٨٪ إنهم يفضلونها، بينما قال ٢٦٪ إنهم يفضلون صوت إسرائيل باللغة العربية، وقال ١٥٪ إنهم يفضلون الإذاعة الأردنية (٤٥٤). وقد توصل استفتاء لمركز الأبحاث الفلسطيني في نابلس يعود إلى أيار/مايو ١٩٩٥ إلى نتائج مشابهة، وقد حققت فيه إذاعة صوت فلسطين ٣٧٪ وكانت في المقام الأول كاختيار أول للمستجيبين للاستطلاع ولكن صوت إسرائيل بالعربية حققت نتيجة أفضل من حيث متوسط طول مدة الاستماع. وأثبتت الدراسة أيضا أن أنصار حركة فتح يفضلون أكثر من غيرهم - ولا غرابة - صوت فلسطين. وأما أنصار المعارضة بشكل عام (حماس، الجهاد، الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية) فهم في المتوسط يستمعون إلى صوت إسرائيل أكثر مما يستمعون إلى صوت فلسطين. وكان الاختيار الأول عند أنصار الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحدهما إذاعة مونتي كارلو (٤٥٥).

وفي استطلاع جرى في آب/أغسطس ١٩٩٦ نالت إذاعة صوت فلسطين المرتبة الأولى من حيث المصادقية (٣٣٪)، تتبعها إذاعة صوت إسرائيل (١٧٪)، وفي المرتبة الثالثة جاءت مونتي كارلو (١١٪) (٤٥٦). وكانت مونتي كارلو قبل عشر سنوات ١٩٨٦ - قد نالت أعلى مرتبة عند الفلسطينيين من حيث المصادقية (٣٦٪)، وجاءت بعدها إذاعة لندن (٢٢٪) فالإذاعة الأردنية (١٠٪). ولكن مونتي كارلو في ذلك الاستطلاع اعتبرت الإذاعة الأولى من حيث الاهتمام بالخبر الفلسطيني (٤٥٧). لقد كان هناك تقليد راسخ عند الفلسطينيين بإيلاء الثقة للمحطات الأجنبية، وبدا وكأن هذا التقليد قد اندثر في السنوات الأولى من تولي السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور، ولكنه عاد إلى الظهور مع اشتداد عود الفضائيات. في استطلاع جرى عام ١٩٩٦ قال المستجيبون إنهم يثقون بالتلفزيون الفلسطيني في المقام الأول (٤٥٨)، ولكن الآية انعكست الآن حيث أخذت قناة الجزيرة الفضائية القطرية تعتبر الأكثر مصادقية عند الفلسطينيين (٤٥٩).

في كل هذه الاستطلاعات لا نرى حضورا للمحطات التلفزيونية الفلسطينية الخاصة، وقد يعزى ذلك إلى أن الاستطلاعات لم تورد أسئلة محددة بهذا الخصوص، أو إلى أن وظيفتها، في أذهان المواطنين، مختلفة عن وظيفة المحطات الكبيرة. وعلى نطاق أضيق أجريت استطلاعات اقتصرت على مدينة معينة أو منطقة محددة. وحسب هذه الاستطلاعات فإن المحطات الخاصة ذات شعبية كبيرة في مناطقها.

نشرت صحيفة القدس استطلاعاً أجراه طلبة جامعة النجاح عام ١٩٩٧ في رام الله والبيرة على ألف من المشاهدين. وحسب هذا الاستطلاع حاز تلفزيون (وطن) على ٢٥٪، والتلفزيون الفلسطيني الرسمي على (٢٠٪)، والفضائيات على (١٧٪)، وتلفزيون النصر المحلي على (١٢٪)، والتلفزيون الإسرائيلي على (١٠٪)، والتلفزيون الأردني على (٧٪)، وتلفزيون القدس التربوي على (٦٪) (٤٦٠). وفي بيت لحم فإن تلفزيون (الرعاة) هو الأكثر شعبية بين المحطات المحلية (٤٨٪)، يتبعه تلفزيون (المهد) (٣٠٪)، فتلفزيون بيت لحم (٢٢٪) (٤٦١). وفي استطلاع جرى في جنين عام ١٩٩٦ نال تلفزيون (فرح) قصة السبق بـ ٥٢٪ بين جميع المحطات، محلية وغير محلية، على أن هذه المحطة كانت هي نفسها مشاركة في إجراء الاستطلاع مما يضع علامة استفهام على موضوعية النتائج (٤٦٢).

الخلاصة

في كل مرحلة من مراحل تاريخ الإعلام الفلسطيني نجد السيطرة الأجنبية أيا كان نوعها عنصراً مهماً. في البداية كان هناك العثمانيون، ثم البريطانيون في أيام الانتداب، وبعدهم حل الحكم المصري في قطاع غزة والأردني في الضفة الغربية حتى جاء الاحتلال الإسرائيلي، وقد تأخذ السيطرة الأجنبية شكل النفوذ الذي تمارسه عدة دول عربية إضافة إلى الولايات المتحدة وأوروبا على الإعلام الفلسطيني.

في بدايات القرن، ولاحقاً في العهد الأردني، مرت الصحف الفلسطينية ببعض فترات الازدهار. كما أن الإذاعة بدأت بالتطور في الثلاثينات، لكنها لم تقم بأي دور بعد عام ١٩٤٨ بالنسبة للفلسطينيين في داخل فلسطين التاريخية كوسيلة إعلام فلسطينية.

وقد تغيرت الأوضاع بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. وفي الفترة التي امتدت منذ تلك الحرب وحتى بدء ظهور ثمار عملية السلام في أوائل التسعينات كانت هناك وسائل إعلام تابعة لمنظمة التحرير في الشتات، وأخرى تحت الحكم العسكري الإسرائيلي. ولم يكن هناك ترابط ملحوظ بين الجانبين، وكان كل منهما يقوم بوظيفة مختلفة تماماً عن الآخر. كان من المهم بالنسبة لإعلام منظمة التحرير الفلسطينية تجنيد الأتباع والمناصرين، وتعبئة الشعب الفلسطيني للنضال، وتثبيت شرعية المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، وكذلك - وهذا ليس آخرها في الأهمية - إقناع العالم بوجاهة القضية الفلسطينية. كان هذا الإعلام يأتي من خارج الأرض المحتلة وكان صورة عن فكر وتوجهات كوادر المنظمة وفصائلها المختلفة، وأحياناً بشكل جزئي كان يمثل إرادة الأنظمة العربية التي ترعى هذا الفصيل أو ذاك، أكثر مما كان إعلاماً ينطق باسم، أو يعكس توجهات، الناس في الأرض المحتلة. كانت إذاعات المنظمة توجه إرسالها إلى المناطق المحتلة لكنها لم تكن تنطلق من هناك. كانت تلك عملية اتصال من اتجاه واحد.

وفي الأرض المحتلة نفسها لم تظهر بعد حرب الأيام الستة مباشرة سوى صحيفة القدس. وفي

السنوات اللاحقة، ولا سيما في الثمانينات، نشأت صحف كثيرة وكانت تتركز في القدس الشرقية. وقد وجدت الصحف التي صدرت تحت الاحتلال الإسرائيلي نفسها تواجه، من ناحية، مشكلات مشابهة لتلك التي تواجهها وسائل الإعلام الفلسطينية في الشتات - من تركيز النشاط في سياق سياسي محض تجد نفسها فيه مقيدة إزاء محاولات الهيمنة والتأثير من جانب الأنظمة المختلفة في الشتات وإزاء الرقابة الإسرائيلية في داخل الوطن - على أنها، من ناحية أخرى، كانت تتوجه إلى مجموعة مختلفة من الفلسطينيين هم أولئك الذين يعيشون في الأراضي المحتلة والذين يتأثرون بشكل مباشر من سياسة الاحتلال. وبالنسبة للإعلام في المناطق المحتلة لم يكن الأمر يتعلق بمحاولات استغلال يقوم بها نظام معين، ويمكن التغلب عليها في حال الضرورة بالانتقال إلى بلد آخر، بل كان الأمر يتعلق بقمع مباشر يمارسه الاحتلال الإسرائيلي. لهذا السبب فإن وسائل إعلام بديلة غير مشروعة مثل المنشورات السرية قامت بدور مهم. ولم يكن الهدف من ورائها نشر أيديولوجية معينة بقدر ما كان تحقيق غرض مباشر وملح هو نقل المعلومات.

رغم الاختلافات يبقى المضمون متشابهاً بين وسائل الإعلام الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي وإعلام الشتات: كان الجانبان يتوجهان إلى دعم الروح الوطنية الفلسطينية ومناهضة قوات الاحتلال. وقد أدى هذا التوجه المشترك إلى عدم بروز التناقضات بين منظمة التحرير ومجتمع الأراضي المحتلة في وسائل الإعلام، كما أدى أيضاً إلى عدم تناول الإعلام، في الجانبين، للخلافات داخل منظمة التحرير نفسها. ولكن هذه الخلافات وجدت تعبيراً لها في المجالات التابعة للفصائل الفلسطينية المعارضة للخط الأساسي في المنظمة. على أن الهدف العام المتمثل في الاستقلال الفلسطيني وإنهاء الاحتلال كان يجمع كل الفصائل.

هذا الهدف لم يعد الآن قائماً بشكله السابق. فقد أصبحت المفاوضات مع إسرائيل وتفصيلات المعاهدات المختلفة تحل الآن محل الهدف السابق كموضوع رئيسي لوسائل الإعلام. وقد أعربت المعارضة الإسلامية في صحفها عن رفضها القاطع لعملية السلام، وأكدت المعارضة «اليسارية» على موقفها المختلف مع السلطة بشأن تركيبة الحكم الذاتي من خلال وسائل الإعلام التابعة لها. وبالمقابل فإن السلطة حاولت عبر وسائل إعلامها الرسمية وشبه الرسمية التأكيد على تصوراتها بشأن تركيبة الدولة الفلسطينية.

وتملك وسائل الإعلام الفلسطينية اليوم، على الأقل تلك الموجودة في مناطق الحكم الذاتي، فرصة ليس فقط للتعبير عن المواقف والآراء الفلسطينية ونشرها، وإنما بشكل خاص لأن تفعل ذلك ضمن نظام سياسي شرعي ومعترف به دولياً. نظرياً فإن الإعلام الفلسطيني لا سيطرة لأحد عليه إلا للفلسطينيين أنفسهم، فلم تعد الدول الأخرى، ولا الاحتلال، تفرض هيمنتها. وينطبق هذا، وإن بشكل محدود، على الصحف الفلسطينية التي تصدر في القدس الشرقية، فهي ما

زالت كما كانت خاضعة للسلطات الإسرائيلية، على أنها في الوقت نفسه خاضعة لنفوذ السلطة الوطنية.

ولما كان هذا النظام السياسي الشرعي المستقل يعيش حالة انتقالية ما انفكت تلازمه، ولم يتمكن من الوصول إلى شكله النهائي، فإن استقلاليته مسألة نسبية. ولكن هذا النظام، في الوقت نفسه، قد اتخذ شكلاً أولياً وتحددت ملامحه الرئيسية مما يبرر السؤال حول دور وسائل الإعلام ضمن هذه الاستقلالية الجديدة. ذلك أن الإعلام الفلسطيني تحرر من التبعية الأجنبية، وصار تابعاً للحكومة الفلسطينية.

يخاطب كوادر المنظمة السابقون الذين يعملون أو يسهمون الآن في عمل وسائل الإعلام الرسمية التابعة للسلطة، سواء في هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية أم من وزارة الإعلام، شعبا يتجاوب ويتفاعل مع الإعلام، وله في الوقت نفسه تصورات الخاصة التي يريد أن يعبر عنها. لم يعد الإعلام، كما كان في السابق، قائماً على طرح ونشر الشعارات السياسية، التي تلائم المرحلة وتوازن القوى. فإلى جانب هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية والصحف الموالية للسلطة ثمة وسائل إعلام أخرى متنوعة وصحفيون أفراد لا يرون مهمتهم محصورة في مناصرة السلطة بالكلمة. لقد برز هذا مع بدايات السلطة في النزاع الذي جرى بين نقابة الصحفيين ووزارة الإعلام بشأن حق منح البطاقات المهنية للصحفيين.

وفي مجال المطبوعات ظهر إحساس جديد بالذات في أوائل أيام السلطة حداً بالكثيرين إلى إنشاء عديد من الصحف الجديدة، وجعل صحفاً قديمة مثل «القدس» تتخذ خطاً ناقداً في مجمله. وعقب قدوم السلطة تأسست محطات راديو وتلفزيون خاصة لم تنل عند نشوئها الكثير من اهتمام السلطة ولم يكن مضمونها البرامجي ليبراً أصلاً اهتماماً كهذا.

سرعان ما تلاشى الإحساس بحلول عهد جديد، وما صاحبه من نشوء وسائل إعلام كثيرة من كل نوع.

وإذا راقب المرء الوضع الحالي للإعلام تحت الإدارة الفلسطينية عن كثب فإنه سيرى صورة تحتوي على تناقض: فهناك قوانين مختلفة ومتناقضة فيما بينها، وبعضها كان يجب أن يصادق عليه منذ سنوات ولكنه ما زال ينتظر، وبعضها قد دخل حيز التطبيق، وهذا البعض الأخير جزء منه قيد الاستخدام وجزء منه لا يستخدم. توجد صحف خاصة وصحف نصف حكومية وهي تتجه باستمرار نحو وضع تكون فيه أجهزة تعبر عن سياسة السلطة وتلتزم بخطها، هذا إلى جانب صحف المعارضة الإسلامية التي تتخذ خطاً ناقداً، وإلى جانب الصحف التي تنتقد وتحاول أن تقدم أخباراً متوازنة.

يغلب على المحطات الخاصة الكثيرة الطابع التجاري، وهي مهتمة بالترفيه في المقام الأول،

الأمر الذي يشري المشهد الإعلامي الفلسطيني ويجعله أشد تنوعاً وأكثر تعددية. وأما أهميتها بالنسبة لتشكيل الرأي العام السياسي فإنما يظهرها مثال تلفزيون القدس التربوي. فقد قام بنقل جلسات المجلس التشريعي، مما يقدم نموذجاً ساطعاً على الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في مجتمع ديمقراطي: دور تقديم المعلومات والنقد وممارسة رقابة على السلطات، والمساهمة في خلق رأي عام بصدد المسائل السياسية المهمة، ومساعدة الجمهور في عملية تكوين الآراء. وثمة مثال آخر هو تلفزيون الرعاة/ بيت لحم الذي أثار نقاشاً عند الجمهور أثناء الأزمة العراقية ١٩٩٨ من خلال برامجه. ولا تقوم هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، التي وضعت نفسها بالتدريج في قالب هيئة حكومية تمثل في المقام الأول اتجاه السلطة الوطنية، بهذا الدور إلا في أضيق الحدود. وفي هذا المثال الأخير يتبدى تصور كوادرن المنظمة السابقين، الذين أصبحوا بيروقراطيي الحاضر، للإعلام: يجب - عندهم - على الإعلام أن يسعى في سبيل تحقيق هدف سياسي معين، وأن يمتنع عن نقد الأوضاع الراهنة، وأن يسهم في إيصال سياسة السلطة الوطنية إلى الجمهور.

وفي العلاقة بين السلطة والإعلام يبرز باستمرار ازدواج يحمل تناقضاً ظاهرياً، ولكنه يكشف - إذ ننع النظر - عن أنماط محددة.

يبدو أولاً محور أفقي نجد عند أحد طرفيه وعد لم يتحقق بالحرية، وفي طرفه الآخر ممارسات عقابية فعالة جداً تقوم بها، على نحو لا يضبطه قانون، الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة. وبين هذين الطرفين معالم شتى: دستور، لم تتم المصادقة عليه بعد، يضمن حرية الصحافة التامة؛ وقانون المطبوعات والنشر الذي صودق عليه والذي يقيد حرية الصحافة؛ وغياب لأي دور للقضاء.

لقد تم إغلاق الصحف والمحطات بدون إبداء أي سبب قانوني، وجرى تهديد وحبس وخطف الصحفيين. وحتى الآن لم يتم إغلاق محطة أو مكاتب تحرير جريدة بقرار قضائي - بينما صدر قرار بعدم جواز ذلك في حالة واحدة: القضية التي كسبتها صحيفة «الرسالة».

بعد سنة ونصف من بدء السلطة الفلسطينية عهداً وبعد اتخاذ قرارات عدة بحق وسائل الإعلام تستند إلى نظم وقوانين متجاوزة ومتنافرة خلفها في البلاد الحكام المختلفون، في العهود المصرية والأردنية والبريطانية والإسرائيلية، تمت عام ١٩٩٥ المصادقة على قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني الذي مثل أساساً قانونياً موحداً.

لقد ضمن الدستور في مادتيه ٢٢ و ٢٣ حرية الرأي وحرية الصحافة، ومنع الرقابة وإغلاق السلطات للصحف. وهذا الدستور الذي يتميز بالجرأة لم يوقع حتى الآن من جانب ياسر عرفات رغم أنه رفع إليه قبل أكثر من سنة، ولهذا فهو لم يدخل حيز التطبيق.

في عام ١٩٩٥ قام الأعضاء الأربعة والعشرون الذين اختارهم عرفات في البداية ليكونوا نواة للإدارة السياسية للسلطة بالتصديق على قانون المطبوعات والنشر في وقت لم يكن قد خرج إلى حيز الوجود فيه مجلس تشريعي منتخب ديمقراطياً. ومفهوم حرية الصحافة في هذا القانون أضيّق: وفي الواقع فإن حرية الرأي مكفولة هنا أيضاً، ولكن تعثّب النص على ذلك تقييدات ترد في المادتين ٧ و ٣٧ اللتين تمنعان نشر ما يناقض «مبادئ المسؤولية الوطنية»، وما يخالف «التقاليد والقيم والتراث الفلسطيني». وتمنع نشر «المعلومات السرية عن الشرطة وأجهزة الأمن»، وكذلك «محاضر الجلسات السرية للمجلس التشريعي والمجلس الوزاري للسلطة»، و«المقالات والأخبار والتقارير التي لا تتفق مع القيم السائدة» وتلك التي «من شأنها أن تمسّ بالوحدة الوطنية».. إلخ، ومعنى هذا منع كل التغطية السياسية في حالة الشك، حيث إن بنود المنع السابق ذكرها ليست واسعة النطاق فحسب، بل هي أيضاً قابلة للتأويل على عدة أوجه. وقد مضى مشروع قانون المرئي والمسموع إلى أبعد من ذلك، حيث أوجب على محطات الراديو والتلفزيون بوضوح «الإسهام في توطيد سياسة المشاركة الوطنية» وعدم بث ما من شأنه «التأثير سلباً على عملية السلام التاريخية، وما يمكن أن يلحق الأذى بالعلاقات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية». في هذه الصياغة يتجلى التصور القديم لمنظمة التحرير بشأن وظيفة الإعلام: يجب عدم المساس بالهدف الجماعي - أو بما يفترض أنه الهدف الجماعي، أي هدف منظمة التحرير أو هدف السلطة نفسها في الوقت الحاضر، وكل نقد قد يعني مساساً بذلك الهدف.

وتخضع كل وسائل الإعلام لعملية الحصول على ترخيص، وهي عملية تتيح للسلطة عبر وزارة الإعلام إمكانيات لعدم السماح بظهور أية وسيلة إعلام غير مرضي عنها من جانب السلطة.

وتهتم قوانين السلطة بشكل خاص بالنفوذ الخارجي. فكل مستورد للمطبوعات يجب أن يحصل على ترخيص للمطبوعات التي يستوردها، ويمنع تمويل وسائل الإعلام أو تلقيها تعليمات من الخارج، وأما التمويل من جانب المنظمات غير الحكومية الأجنبية فيمكن الحصول عليه بموافقة وزارة الإعلام (ولولا السماح بذلك لما حصلت هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية على المال). والغرض من هذا القيد هو منع حصول المعارضة الإسلامية على دعم من السعودية أو إيران مثلاً.

إن تصرف السلطة في الواقع مع وسائل الإعلام لا يستند إلى تلك القوانين، بل يتم باستخدام الأجهزة الأمنية المختلفة كجهاز الأمن الوقائي الذي يقوم رجاله باعتقال أو تهديد الناشرين، واقتحام المطابع والمكاتب، وتعطيل توزيع الصحف، وإغلاق المحطات.

رسمياً لا يوجد في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية رقابة قبل النشر - ولكن استعراض حالات معينة، كما سبق وفعلنا، يوضح أن هناك خصائص معينة متكررة لنمط خاص من الرقابة. إن

سلوك الأجهزة الأمنية التي لا تعبأ كثيرا بتجسيد القانون، يظهر أن ثمة تصرف ينطوي على السريّة، لكن دون أن تكون هذه العملية محكمة - وعلى نحو مقصود، وهي قد تكررت بحيث غدا واضحا أنها ليست من قبيل المصادفات. ثمة اعتقال لأشخاص وتعطيل للتوزيع، واقتحام للمكاتب. ويتم إعطاء التبريرات مثل «الأحوال الجوية السيئة» لعدم وصول الصحف إلى موزعيها، أو وجود نقص في الورق، ويتم اعتقال أشخاص لأنهم يشكلون خطرا على الأمن العام، وإغلاق صحف ومحطات لعدم وجود تراخيص، هذا في وقت لا تكون فيه الأسس القانونية للترخيص قد أرسيت بعد، ويتم إغلاق محطة بدعوى أن الإسرائيليين هددوا بقصفها جواً في حال استمرار بثها.

ولكن التبريرات لا تصاغ بشكل دقيق بحيث تنصرف الأذهان إلى جهة أخرى. لقد قال مدير الشرطة في غزة إن سوء الأحوال الجوية قد يستمر عدة أشهر في حال عدم انصياع الصحفيين لأوامره، ورجال الأمن الوقائي يتخذون إجراءاتهم بشكل مكشوف، ورئيس الأمن الوقائي يقول للصحفي ماهر العلمي إنه برغم بطاقة هويته الإسرائيلية يجب أن يحضر إلى أريحا، وعندما لم يفعل تم إحضاره من القدس بعد اختطافه. ولكن، بعد إطلاق سراح العلمي استقبله عرفات شخصيا وقبله على جبينه وقال إن كل شيء كان سوء تفاهم. ولم تكن تلك بالحادثة الفلتنه فقد أحضر صحفيون بعد إيقاع الأذى بهم إلى لقاء عرفات الذي أكد لهم أنه يحترمهم.

ويبدو هذا التعامل مطبقاً في مجال آخر هو الصحف والمجلات التي تصدر في القدس: فهي قانونا تحت السلطة الإسرائيلية. وفي الواقع فإن السلطات الإسرائيلية، وتحديدًا جهاز الرقابة الذي كان فعالا جدا في الماضي، تتخذ موقف المتفرج الآن. وتقوم الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة عوضا عن ذلك بنقل رغبات الحكومة الإسرائيلية إلى الصحف والمجلات العربية التي تصدر في القدس، رغم أن السلطة الفلسطينية لا تملك سلطة سياسية في المدينة. وهذه حقيقة عبر عنها ممثل الأمن الوقائي في القدس بوضوح عندما قال: «إن الإسرائيليين يعرفون أننا موجودون هنا، وإذا أرادوا أن يوقفونا فهم يستطيعون ذلك». ولكن الإسرائيليين لا يفعلون ذلك، إذ يبدو أن لا مصلحة لهم في الأمر، فقد استنتجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فيما يبدو، من خلال تجاربها أن لها مصلحة مشتركة بشكل عام مع السلطة تتمثل في قيام السلطة باستخدام نفوذها في الشؤون المحصورة فيما بين الفلسطينيين، ولا سيما إذا كان هذا يتعلق بالتعاطي مع جماعات المعارضة الإسلامية.

وباستعراض المرء للسلسلة التي تبدأ بالوعود بالحريات - ولم يتم الوفاء بها - وتنتهي بممارسات الأجهزة الأمنية التي لا تستند إلى أي قانون، يمكن أن يأخذ في البروز ازدواج مقصود يشبه كثيرا، من حيث البنية، مسلكا انتهجته منظمة التحرير عبر عدة عقود: هذا المسلك يتمثل في إبقاء الخيارات مفتوحة في مختلف الاتجاهات، وعدم الالتزام وتقييد الذات، عدم الالتزام بالحريات ولا بالقمع الواضح لها.

وقد تطرق ياسر عرفات - بشأن هذين الخيارين - إلى مسألة حرية الصحافة في مؤتمر صحفي عقده أثناء زيارته لبون عام ١٩٩٥، فقد سئل: لماذا يتم انتهاك حرية الصحافة في المناطق الفلسطينية التي زال عنها مؤخرا الاحتلال على نحو متكرر، فأجاب: « كل هذا دعاية أجنبية . كل شيء في فلسطين يسير حسب الحق والقانون يجب علي أنا أن أتمسك بالقانون، ويجب على الصحف أن تتمسك بالقانون » .

ما زالت الرقابة موجودة لكنها أشدّ خفاء، ولا تعمل في نطاق القانون . لا توجد قواعد يرجع إليها الصحفيون، وهذا يسبب إرباكا كان من الممكن أن يتبدد لو كانت هناك تعليمات واضحة . وكما قال لنا صحفي فلسطيني فإنه: « كان من الأفضل لو قالت لنا الحكومة عن أي الأشياء نكتب، وأي الأشياء نتجنب . نحن نستمر في الافتراض بأنه من غير الممكن الكتابة عن الأجهزة الأمنية، والاعتقالات والسجن والتعذيب . وأما الرئيس فهو خط أحمر مطلق » . ويذكر هذا الوضع، بكل ما فيه من غموض، المرء بالرقابة العسكرية الإسرائيلية المتعسفة .

توحي المواقف الشخصية لعرفات وأقواله أيضا بفهم أبوي للإعلام، إذ من واجبه، حسب رأيه، أن يقدم توجيهات سياسية واضحة ويشير إلى أهداف محددة وأن يكون مواليا للدولة التي ينطلق منها . والإعلام يكون خائنا إذا مثل وجهة نظر موالية للأردن في الجدل الدائر حول وضع القدس . وقد أعلن عرفات أيضا - وإن لم يتحقق هذا الأمر - أن الصحفيين سيصبحون أشبه بموظفي دولة يتم دفع المرتبات لهم كما كان عليه الحال أيام منظمة التحرير عندما كانت في الشتات .

وكما وصفنا فإن السلطة قد أظهرت، عبر ممثلها الرئيسيين، أنماطا سلوكية أثناء ممارسة الحكم تتضمن الدهاء المخفي والمركزية المطلقة، والبنى غير القائمة على الشفافية، وعدم القدرة، أو النية، على تحويل الصلاحيات، هذه الأنماط لا يمكن معها حكم أي بلد بشكل سلس؛ ولكن هذه الأعراض تصبح أكثر منطقية وأقرب إلى الأفهام عند معرفة خلفيات الأشخاص الذين يمسكون الآن بدفة السلطة بعد عقود من الزمن كانوا فيها يسيرون منظمة التحرير . كانوا يتعاملون مع دول عربية مختلفة (الأردن، لبنان، تونس) يقيمون فيها « ضيوفا » وكان عليهم أن يكونوا حذرين في هذه البيئة غير الواضحة والتي تتعامل معهم كغرباء . أيديولوجيا كان على رجال المنظمة أن يحافظوا على الانفتاح، فهم لا يملكون دولتهم التي يعرفون أوضاعها ويتصرفون فيها على أرض صلبة . ولعل كثيرا مما يقوم به المسؤولون في السلطة الفلسطينية الآن هو استمرارية في الأسلوب السياسي لما كانوا يقومون به في الشتات في ظل منظمة التحرير . وتستخدم هذه الأنماط السلوكية اليوم للحفاظ على سيطرة السلطة الوطنية إزاء المعارضة الداخلية، ولإعطاء الانطباع للدول الغربية المانحة بأن السلطة قادرة على التحول إلى دولة ديمقراطية . وهنا يتم إصدار مؤشرات تدل على سلوك ديمقراطي، ولكنه من جهة أخرى يتم

الإعراب لكل طرف عن الاستعداد لاستخدام القوة، لكن .. بحيث يتم ذلك خفية .

ومما يجدر ذكره في هذا الموضوع أن هذا الموقف المتناقض للسلطة يعود أيضا إلى اختلافات داخل القيادة، رغم أن هذه الاختلافات ليست ذات شأن كبير. عندما يتحدث ياسر عبد ربه وزير الإعلام بشكل ليبرالي ومنفتح عن الإعلام فقد تكون هذه فعلا قناعاته الشخصية . لكنه لا يملك القوة لتطبيق هذه القناعات على أرض الواقع .

لقد تحول موقف السلطة في تعاملها مع الإعلام على مدى السنوات الست الماضية إلى شيء شبيه بالموجات المتعاقبة: فالمرحلة الأولى التي شهدت دفقة التفاؤل انقضت بسرعة لتتبعها مرحلة نزاع شهدت صدامات أجبرت فيها عدة جرائد جديدة على الاحتجاب عن الصدور تماما: إما مباشرة، مثل « الأمة»، أو عبر طريق ملتو من الإغلاقات المتكررة والمضايقات والاعتقالات ضد الصحفيين مما يسبب الدمار التدريجي كما حدث لصحيفة « النهار» . وقد انحسرت هذه الموجة الثانية مع اتضاح الصورة فيما يتعلق بتوازن القوى ومع حدوث الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ . فقد غدا عرفات وحركة فتح، بعد مرحلة التمهيد السياسية الأولى، يمثلان الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا في غزة والضفة (أو بالأحرى في الجيوب المبعثرة التي يديرها الفلسطينيون)، وهذا الوضع الجديد خفف من الإلحاح الذي كانت تشعر به السلطة لإثبات نفسها وترسيخ دعائم شرعيتها .

وقد تلا ذلك، وما زال هذا قائما حتى اليوم من حيث المبدأ، مرحلة ثالثة تميزت بروح التسليم بالواقع: ولا شك أن السلطة قد سعدت بالنجاح في الوصول بالأمور إلى هذه النتيجة، فغن طريق التهديدات، بدلا من الاعتقالات أو المدهامات للمكاتب والمطابع، يمكن الآن إلزام الصحفيين بالخط المطلوب، والصحفيون من جهتهم لا يريدون لأنفسهم وجع الرأس، لذا فقد تحولوا إلى رقباء على أنفسهم وأصبحوا يتقيدون بنشر المعلومات والآراء المقبولة .

وثمة ظاهرة غريبة نشهدها في هذا السياق ففي حين تتصرف الأجهزة الأمنية بقسوة بالغة- سواء بإرادة عرفات أم بدونها، أو بغض الطرف من جانبه - حيال صحيفة الأمة وتغلقها بشراسة وعنغ، نراها تتصرف بلا مبالاة تامة حيال مركز القدس للإعلام والاتصال الذي يمثل مؤسسة كبيرة بالغة التأثير في تشكيل الرأي، ومصدرا يعمل على تزويد الإعلام العالمي بالمعلومات والتحليلات التي تتناول سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية والتي قد تكون بطبيعتها ناقدة للسلطة.

ولا يوجد سبب واضح لهذا الخروج عن المألوف في سلوك السلطة تجاه الإعلام، وتختلف التعليلات: فمن قائل إنه إهمال لا غير، ومن قائل إنه جهل صغار المسؤولين والموظفين باللغة الإنجليزية، ومن قائل إنه قلة اهتمام من جانب السلطة بقناة إعلامية لا تصب في آذان الجمهور المحلي. أم لعل السبب هو أن السلطة تشعر أنها قوية إلى درجة أنه لا يهمها ما يقال عنها،

وأنها لا تسعى إلا بشكل محدود إلى حجب المعلومات والآراء التي لا تتفق معها، ولا تنسجم مع مصالحها. كما أن حجب المعلومات والآراء لم يعد أمراً ممكناً مع ما أتاحتها التكنولوجيا من إمكانيات في مجال الاتصال. المهم ليس حجب المعلومات بل إظهار أن السلطة قادرة على السيطرة على وسائل الإعلام التي تعمل في البلاد تحت نفوذها. لقد أغلقت صحيفة بشكل عنيف وقاس لأنها تجرأت ونشرت كاريكاتيراً لعرفات وبيرس في الفراش مرفقاً به تعبير «تطبيع العلاقات»، مع أن هذه الصحيفة لا توزع سوى بضع مئات من الأعداد فيما يعتقد. ذلك أنها اتخذت السلطة مادة للهزء، وهذا هو أسوأ ما يمكن ارتكابه، وما يمكن أن تتعرض له سلطة مسيطرة ترى في الليبرالية دليل ضعف لا دليل قوة.

لقد حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يبدو أن ترسل إشارات مختلفة إلى عناوين مختلفة: فمن جهة ثمة إشارة إلى الدول الغربية، وإلى الشعب نفسه الذي تحكمه السلطة، بأن الحكم حر وديمقراطي. وهنا فإن رد فعل الغرب ليس متسقاً والمؤشرات التي تصدر عن الغرب متناقضة: فبينما قامت واشنطن بإطراء إجراءات السلطة في أوائل عهدها لإجراء محاكمات عاجلة واتخاذ قرارات ليس لها سند قانوني واضح باعتبار أن هذا دليل على الحزم والفاعلية قامت منظمة العفو الدولية/ فرع الولايات المتحدة بانتقاد المحاكمات والإطراء الأميركي لها بشكل قاس. كما يبدو أن إسرائيل أيضاً، رغم انتسابها للديمقراطية، مهتمة باحتفاظ عرفات بالسيطرة، وقد اتضح هذا من موقفها بشأن تعامل السلطة مع الجرائد التي تصدر في القدس، وهذا الموقف من إسرائيل قد يعود إلى أنها لا تضمن درجة تعاون أي قائد فلسطيني آخر.

إن الموقف التسلطي وغير الديمقراطي للسلطة يمسّ بشكل أساسي المعارضة الداخلية ولا سيما الإسلامية، كما يتعلق بالدول العربية الأخرى. وإن من شأن أي موقف آخر أكثر انفتاحاً تتخذه السلطة أن يفترس في الدول العربية المجاورة كسوريا والأردن (ناهيك عن العراق) ليس كدليل على نضوج ديمقراطي بل إشارة إلى عدم القدرة على السيطرة على الأوضاع. ويمكن تفسير موقف السلطة أيضاً على أنه تأكيد للذات إزاء محاولات الهيمنة العربية. لقد كانت أول جريدة تم إغلاقها بأوامر عليا من عرفات في صيف ١٩٩٤ «النهار»، ولم يحدث هذا لأنها نشرت كاريكاتيراً يصور عرفات، أو لأنها انتقدته أو طالبت بإسقاطه، بل حدث لأنها صحيفة موالية للأردن.

إن هدف السيطرة على وسائل الإعلام الفلسطينية من جانب السلطة الوطنية لا يبدو نابعا من رغبة في حجب المعلومات عن الجمهور؛ فهذا، كما أوضحنا في الفصل الذي عن الإنترنت، أمر لا سبيل إليه مع التطور التقني الحديث. «الجمهور يملك الخيار»، وبعد ست سنوات من الحكم الذاتي قام الجمهور بالاختيار: لقد أقبل المواطنون في غزة والضفة في السنوات الأولى بعد أوصلو على الصحف المحلية والمحطات شبه الرسمية، ثم تلاشت ثقتهم فيها مع التجربة،

فقد أخذت هذه الوسائل الإعلامية تقدم للناس نظرة محدودة ومجزوءة عن الواقع وهي النظرة التي تريح السلطة، وهذا شبيه بالقيود التي كان يفرضها الرقيب الإسرائيلي في الماضي . واليوم يشاهد الفلسطينيون القنوات الفضائية لاستقاء المعلومات ويشاهدون المحطات المحلية الخاصة لكي يروا حياتهم اليومية وقد انعكست على الشاشة. وثمة عدد قليل، لكنه يزداد بسرعة، من مستخدمي الإنترنت قفز فوق كل الحدود: حدود الرقابة والجغرافيا .

ثبت المصادر والمراجع

الدراسات، والمقالات، ومجاميع المقالات

إبراهيم، فرهاد/ وأشكنازي، أبراهام محررين: «عملية السلام في الشرق الأوسط - مراجعة»، دار ليت للنشر، مونستر ١٩٩٧ بالألمانية.

إلياس، إ: «الصحافة العربية»، باريس ١٩٩٣ (بالفرنسية).

أمين، حسين/ وبويد، دوغلاس «تطور البث التلفزيوني المباشر إلى الشرق الأوسط وداخله»، ضمن: نشرة بحوث جنوب آسيا والشرق الأوسط، المجلد ١٨، العدد ٢، شتاء ١٩٩٤، ص ٣٧ - ٥٠ بالإنجليزية.

أيلون، عامي: «الصحافة في الشرق الأوسط العربي - تاريخ»، مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد ١٩٩٥ بالإنجليزية).

باتريك، نيل: «الديمقراطية في ظل الحكم الذاتي المحدود، وإعلان المبادئ والأفق السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة»، بانوراما، القدس ١٩٩٤ (بالإنجليزية).

بانوراما (ناشرا): «نحو مجتمع ديمقراطي»، القدس ١٩٩٣ (بالإنجليزية).

باومغارتن، هيلغا: «فلسطين - التحرر في الدولة»، فرانكفورت/ماين ١٩٩١ (بالألمانية).

براون، دونالد: «أصوات فلسطين: بيت إذاعي مقسم»، ضمن: نشرة بحوث الشرق الأوسط، مجلد ٢٩، ربيع ١٩٧٥، ص ١٣٣ - ١٥٠ (بالإنجليزية).

بن فنستي، ميرون: «دليل الضفة الغربية»، القدس ١٩٨٠ (بالإنجليزية).

بوكميلر، كيرستن ناكيفاني/ وبوكميلر، روبرت: «الراديو الفلسطيني والانتفاضة»، ضمن: «نشرة البحوث الفلسطينية» ١٩٩٠/١٩، ص ٩٦ - ١٠٥ (بالإنجليزية).

بويد، دوغلاس: «البث في العالم العربي مسح للإعلام الإلكتروني في الشرق الأوسط» الطبعة الثانية، مطبعة جامعة أيوا الولائية إيمس، أيوا ١٩٩٣ (بالإنجليزية).

بتر، ديفيد: «نضال من أجل حيز فضاء عربي»، ضمن: الخلاصة الاقتصادية للشرق الأوسط ٣٩، لندن، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ص ٤٥، ص ٤ - ٥ (بالإنجليزية).

جمعية (ال) الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية: «باسيا: دليل عام ١٩٩٨»، القدس ١٩٩٨ (بالإنجليزية).

الجمال، راسم محمد: «الاتصال والإعلام في الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١ (بالعربية).

جيوسي، لينا: «صوت فلسطين وعملية السلام: مفارقات الخطاب الإعلامي بعد أوسلو»، ضمن: جقمان، جورج/ ولونغ، داغ يوروند (ناشرين) «بعد أوسلو - حقائق جديدة، ومشاكل قديمة»، مطبعة بلوتو، لندن/ شيكاغو ١٩٩٨ ص ١٨٩ - ٢١١ (بالإنجليزية).

حارس السلام (بيس ووتش) (ناشرا) «تقرير حارس السلام: حرية الصحافة في ظل السلطة الفلسطينية» القدس (بالإنجليزية).

حارس حقوق الإنسان/ الشرق الأوسط: «قطاع غزة وأريحا: حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود»، نيويورك، شباط/ فبراير ١٩٩٥ (بالإنجليزية).

الحق (ناشرا): «تقييم من وجهة نظر حقوق الإنسان لإعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين»، رام الله ١٩٩٣ (بالإنجليزية).

الحق: الإعلام، ضمن: الحق (ناشرا): «شعب تحت الحصار: تقرير الحق السنوي عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ١٩٩٨»، رام الله ١٩٩٥، ص ٥٧٩ - ٦٠٨ (بالإنجليزية).

خليلي (ال)، علي/ وأبو لبدة، محمد: «الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال»، القدس ١٩٩٢ (بالعربية).

خليلي (ال)، علي: «الانتفاضة والصحافة المحلية»، باسيا، القدس ١٩٨٩ (بالعربية).

دودنسكي، ناتاشا/ وأبو خاطر، ياسر: «قانون الصحافة الفلسطيني حول حرية الصحافة: دراسة مقارنة مع الديمقراطيات الغربية»، مركز إسرائيل/ فلسطين للبحوث والمعلومات، برنامج القوانين والتطور، منشورات المجتمع المدني، العدد ٣، القدس ١٩٩٧ (بالإنجليزية).

دويتشة فلله (ناشراً): «أبحاث إعلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجليل وفي مثلث نابلس وطولكرم و جنين» نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ١٩٨٦، غالوب/ إسرائيل أيار/ مايو ١٩٨٧ (بالألمانية).

روغ، و.أ.: «الصحافة العربية»، سيراكيوز/ نيويورك ١٩٧٩ (بالإنجليزية).

زنفت، ألكسندرا: «الوضع الراهن للصحافة في الأردن» معهد دراسات الشرق الأوسط الألماني، هامبورغ ١٩٨٩ (بالألمانية).

زوندربرينك، أوته: «منظمة التحرير في أزمة؟ الجذور، وأسس التركيبة والنمط السياسي لمنظمة التحرير، والتحديات المتمثلة في الإسلام السياسي خلال الإنتفاضة»، مونستر/ هامبورغ ١٩٩٣ (بالألمانية).

سعيد، إدوارد: السلام ومنغصاته: «مقالات عن فلسطين في سياق عملية سلام الشرق الأوسط»، نيويورك ١٩٩٤ (بالإنجليزية).

سلطة (ال) الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، «طلب ترخيص محطة البث الإذاعي والتلفزيوني الخاصة» (بالعربية).

سلطة (ال) الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، «مشروع قانون المرئي والمسموع لسنة ١٩٩٦» رام الله ١٩٩٦

(بالعربية).

سلطة (ال) الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، «وزارة الإعلام: معطيات وحقائق» منشورات وزارة الإعلام
حزيران/يونيو ١٩٩٦ (بالعربية).

سلطة (ال) الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، «تقرير عن محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة» (لم ينشر)
٦٠٢ - ١٩٩٧ (بالعربية).

سليمان، محمد: «صحافة الفلسطينية وقوانين الإنتداب البريطاني» نيقوسيا/أثينا ١٩٨٨ (بالعربية).
سولي، لورنس/ونيكولاس، جون: «البحث الإذاعي السري: دراسة للاتصال الإلكتروني للثورة المضادة»،
بريغر، نيويورك/ويستبورت/لندن ١٩٨٧ (بالإنجليزية).

شتاينباخ، أودو (محرراً): «الموسوعة السياسية للشرق الأدنى وشمال إفريقيا» الطبعة الثالثة، ميونخ ١٩٩٤
(بالألمانية).

شتورك، جو/ويثلسون، سالي: «السياسة والإعلام في العالم العربي»: مقابلة مع «هشام ملحم»، ضمن: تقرير
الشرق الأوسط (ميدل إيست ريبورت)، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٣ (بالإنجليزية).

شقيير، رزق: «الاختصاص الجنائي طبقاً للاتفاقية غزة - أريحا»، الحق، رام الله، ١٩٩٤ (بالعربية).

شميدت، كريستيان: «السعي إلى تلفزيون ذاتي»، ضمن: الجمعية الألمانية والفلسطينية (ناشراً): مجلة
فلسطين ٣٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (بالألمانية).

شميش، موشيه: «الكيان الفلسطيني ١٩٧٤ - ١٩٥٩»: «السياسة العربية ومنظمة التحرير» لندن ١٩٨٨
(بالإنجليزية).

شينار، دوف: «أصوات فلسطينية - الاتصال وبناء الدولة في الضفة الغربية»، دار لين رينر للنشر، كولورادو
١٩٨٧ (بالإنجليزية).

صالح، عبد الجواد: «المناشير و وسيلة إعلام الانتفاضة»، رام الله ١٩٩٢ (بالإنجليزية).

صالح، عبد الجواد: «وظائف الدولة القادمة وما يترتب عليها: وسائل الدعم العام للانتفاضة»، لندن ١٩٩٠
(بالإنجليزية).

صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩ - ١٩٩٣، مطبعة جامعة
أكسفورد، نيويورك ١٩٩٧ (بالإنجليزية).

عايش، محمد: «أصواتٌ أجنبية هي خيار الناس: شعبية هيئة الإذاعة البريطانية في العالم العربي»، ضمن:
دراسات الشرق الأوسط ٢٧. تموز/يوليو ١٩٩١، ص ٣٧٤ - ٣٨٩ (بالإنجليزية).

عبد الله، حسن: «وسائل الإعلام الخاصة في المدن الفلسطينية»، ضمن مركز المعلومات البديلة (الناشر):
رؤية أخرى، القدس، حزيران/يونيو ١٩٩٧.

عبد الهادي، مهدي (ناشراً): «وثائق عن فلسطين». جزء ١، ٢، (باسيا)، القدس ١٩٩٧. (بالإنجليزية).

- عمرو، نبيل: «الإعلام والسلطة»، منشورات وزارة الإعلام، رام الله، ١٩٩٤.
- غزلان، علي: «نحو تشريع إعلامي فلسطيني»، منشورات وزارة الإعلام، رام الله ١٩٩٤ (بالعربية).
- غنبار، يوفال: «الرقابة على الصحافة الفلسطينية في القدس الشرقية»، بتسليم، القدس ١٩٩٠ (بالإنجليزية).
- غورن، د: «حرية الصحافة والأمن الوطني»، القدس ١٩٧٥ (بالإنجليزية).
- غوارز، أندرو/ووكر، توني: «خلف الأسطورة - ياسر عرفات والثورة الفلسطينية»، لندن ١٩٩٠ (بالإنجليزية).
- فرانكل-شلوزبرغ، ليفورا: «لعبة الأخبار الفلسطينية: المشي على البيض في عهد عرفات»، ضمن: مجلة كولومبيا للصحافة، أيار/مايو-حزيران/يونيو ١٩٩٦ (بالإنجليزية).
- فرويد، فولغانغ سليم: «من القيود إلى الحرية: الصحافة العربية»، ضمن: شتاينباخ، أودو (محررا): «الجزيرة العربية: أكثر من النفط والنزاعات»، أوبلادن ١٩٩٢، ص ٣٢١ - ٣٢٥ (بالألمانية).
- فرويد، فولغانغ سليم: «وسائل الإعلام الجماهيرية والاتصال الجماهيري»، ضمن: شتاينباخ، أودو: «الشرق الأدنى والأوسط»، هامبورغ ١٩٩٨ - ص ٢٦٣ - ٢٦٩ (بالألمانية).
- فريدمان، توماس: «من بيروت إلى القدس»، نيويورك، ١٩٨٩ (بالإنجليزية).
- كرات، هايكه: «محطات التلفزيون والإذاعة الفلسطينية المستقلة» ضمن: مركز المعلومات البديلة (ناشرا): أخبار من الداخل، العدد ١٠، القدس تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ص ٣٠ - ٣١ (بالإنجليزية).
- كماليبور، يحيى/ومولانا، حامد: «وسائل الإعلام في الشرق الأوسط: دليل شامل»، مطبعة غرينوود، ويستبورت/لندن ١٩٩٤ (بالإنجليزية).
- كوهين، عكيفا/ولفسفلد، غادي (ناشرين): «الانتفاضة في الإطار: الناس والإعلام»، نورود ١٩٩٣ (بالإنجليزية).
- لاهاف، بينا: «الصحافة والأمن القومي»، ضمن: أنور، يانيف (محررا): «الأمن القومي والديمقراطية في إسرائيل»، القدس ١٩٩٣، ص ١٧٣ - ١٩٥ (بالإنجليزية).
- لجنة (ال) الأميركية - العربية ضد التمييز العنصري: السنة المريرة، واشنطن دي سي ١٩٨٢، ص ١٨٠ (بالإنجليزية).
- لجنة العمل الديمقراطي (ناشرا): «الحكم الذاتي إزاء الدولة، الإغلاق كوسيلة لتطبيق الحكم الذاتي بالقوة، غزة وأريحا أولا: مرحلة جديدة في نضال الشعب الفلسطيني»، القدس ١٩٩٣ (بالإنجليزية).
- لجنة المحامين: حقوق الإنسان: «حقوق الإنسان في ظل السلطة الفلسطينية»، نيويورك، تموز/يوليو ١٩٩٦ (بالإنجليزية).
- لجنة حماية الصحفيين (ناشرا): «الهجمات على الصحافة في ١٩٩٥»، ومنها: «إسرائيل والأراضي المحتلة»، «مناطق تحت الحكم الوطني الفلسطيني»، نيويورك، آذار/مارس ١٩٩٦ ص ٢٠٤ - ٢١٠ (بالإنجليزية).
- ماكدونالد، كالوم: «راديو باري: الدعاية السياسية الإيطالية في الشرق الأوسط والإجراءات البريطانية المضادة

- ١٩٣٤ - ١٩٣٨» ضمن: بحوث الشرق الأوسط ١٣، العدد ٢ أيار/مايو ١٩٧٧ ص ١٩٥ - ٢٠٧ (بالإنجليزية).
- مراسلون بلا حدود: «مراقبة وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية الفلسطينية: تقرير البعثة (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ - ٢٦ كانون الثاني يناير ١٩٩٦)، باريس ١٩٩٦ (بالفرنسية).
- مراسلون بلا حدود: «إسرائيل والمناطق الواقعة تحت الحكم الذاتي الفلسطيني: الصحفيون والبحث عن هدف» باريس، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (بالفرنسية).
- مراسلون بلا حدود: «تقرير عن وضع حرية الصحافة والإعلام في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني»، باريس أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالفرنسية).
- مراسلون بلا حدود: فلسطين- مناطق النفوذ الفلسطيني (التقرير السنوي ١٩٩٦) مع الإنترنت (بالفرنسية).
- مركز(ال) الفلسطيني لتأمين المعلومات البديلة: «من الحكم الذاتي إلى الحكومة الذاتية»، القدس ١٩٩٣ (بالعربية).
- مركز(ال) الفلسطيني لحقوق الإنسان (ناشرا): «نقد قانون الصحافة ١٩٩٥ الذي أصدرته السلطة الفلسطينية»، غزة ١٩٩٥ (بالإنجليزية).
- مركز (ال) الفلسطيني للإحصاء: «المسح الثقافي ١٩٩٦، النتائج الرئيسية»، رام الله، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (بالإنجليزية).
- مركز القدس للإعلام والاتصال (ناشرا): «استطلاعات الرأي حول المواقف الفلسطينية تجاه السياسة: الأعداد ١-٢٢، ١٩٩٣ - ١٩٩٧ القدس، آب/أغسطس ١٩٩٧ (بالإنجليزية).
- مركز القدس للإعلام والاتصال (ناشرا): «توثيق المضايقات: القيود الإسرائيلية على حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، القدس آب/أغسطس ١٩٨٩ (بالإنجليزية).
- مركز غزة للحقوق والقانون (ناشرا): «حرية التعبير تحت السلطة الوطنية الفلسطينية»، غزة ١٩٩٥ (رقم مرجعي: ب ١-٢-١٩٩٥) (بالإنجليزية).
- مروة، أديب: «الصحافة العربية»، بيروت ١٩٦١.
- مشاركة، تيسير (محررا): «الإعلام في فلسطين، بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية»، القدس مخطوطة، كان ينوي نشرها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (بالإنجليزية).
- موسى، عماد: «الصحافة الفلسطينية: حقبة جديدة أم الشيء نفسه؟» ضمن لجنة حماية الصحفيين (ناشرا): «الاعتداءات على الصحافة في عام ١٩٩٥» ص ٢١١ - ٢١٤ (بالإنجليزية).
- مولانا، حامد: «أنظمة الإعلام والاتصال، ضمن: آدامز، مايكل (محررا): الشرق الأوسط، نيويورك/أكسفورد ١٩٨٨ (بالإنجليزية).
- نويهوس، ديتريش/ و شتيرتسنغ، كريستيان (محررين): «منظمة التحرير الفلسطينية و الدولة الفلسطينية»، فرانكفورت/ماين ١٩٩١ (بالألمانية).

هاليه، جوليان: «قوة الراديو - البروجاندا والبث العالمي»، لندن ١٩٧٥ (بالإنجليزية).

هانس - بريدو (معهد) (ناشرا): «الدليل العالمي للراديو والتلفزيون ٩٦/٩٧»، مؤسسة نوموس للنشر، بادن/هامبورغ ١٩٩٦ (بالألمانية).

هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: «الإذاعة والتلفزيون»، الإصدار الثاني أيار/مايو ١٩٩٦ (بالعربية).

هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: «صوت وصورة» الإصدار الخامس حتى الثامن، آب/أغسطس حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (بالعربية).

وايزبورن فيلو: «البث الدعائي - والبث الإذاعي العالمي وخلق حقائق سياسية»، بريغر للنشر، ويستبورت/لندن ١٩٩٢ (بالإنجليزية).

مقالات صحفية ومقالات من الخدمات المعلوماتية

بالستيابين ريبورت (١٩٩٣ حتى ١٩٩٨)، خدمة الرصد التابعة للدويتشة فلله (١٩٧٢ حتى ١٩٩٧)، جوردان تايمز (١٩٨٨ حتى ١٩٩٧).

ومقالات متفرقة من :

الأسوشيتدبرس، الأراب نيوز، الديلي ستار، دافار، إيجيشن غازيت، فرانكفورتر ألغمانية تسايونغ، فرانكفورتر روندشاو، هآرتس، الإندبندت، الإيترناشنال هيرالد تريبيون، الجروزالم بوست، الجروزالم ريبورت، الجروزالم تايمز، الموند، النهار، نويه تسايورشر تسايونغ، بالستين تايمز، القدس، الشعب، الشبيغل، زود دويتشة تسايونغ، التاغس تسايونغ، الفلت، الفوخة، التسايت.

المقابلات:

صحفيون:

عبد الهادي، حكم: المدير السابق للبرامج العربية في الدويتشة فلله، مستشار إعلامي لوحدة الإذاعة في جامعة بيرزيت، تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

أبو عياش، رضوان: رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، رام الله، أيار/مايو ١٩٩٥.

أبو العز، محمود: تلفزيون آفاق/ نابلس، آب/أغسطس ١٩٩٨.

أبو سمية، باسم: مدير عام إذاعة صوت فلسطين، رام الله تموز/يوليو ١٩٩٨.

- أبو زكي، سميح: مدير تلفزيون الأمل، الخليل، تموز/ يوليو ١٩٩٨.
- أبو الزلف، مروان: رئيس تحرير «القدس» أيار/ مايو ١٩٩٥.
- أبو الزلف، وليد: أخو رئيس تحرير «القدس»، مستشار إعلامي لعرفات، أيار/ مايو ١٩٩٥.
- أبو زياد، زياد: محرر المجلة الفلسطينية - والإسرائيلية الجسر/ غيشر القدس، أيار مايو ١٩٩٥.
- ألبرخت، جوليا: من الناغس تسابتونغ، برلين، نيسان/ أبريل ١٩٩٥.
- عمار، عمار: مدير راديو المنارة، رام الله، تموز/ يوليو ١٩٩٨.
- عربودي، نظام: مدير تلفزيون آسيا، نابلس آب/ أغسطس ١٩٩٨.
- آسيا، رائدة/ وبريك، نايف: تلفزيون سنابل، نابلس، تموز/ يوليو ١٩٩٨.
- عسكر، عيسى محمد/ و صارية، عيسى: تلفزيون السلام، طولكرم، آب/ أغسطس ١٩٩٨.
- عجوة/ إسماعيل: رئيس تحرير المنار، القدس أيار/ مايو ١٩٩٨.
- بردويل (ال)، أيمن: مدير تلفزيون القدس التربوي، تموز/ يوليو ١٩٩٨.
- بن إفرات، روني: من «التحدي الصحفي الإسرائيلي»، القدس، أيار/ مايو ١٩٩٥.
- بركوفتش، يوسي: صحفي إذاعي، تل أبيب، أيار/ مايو ١٩٩٨.
- بريمر، يورغ: مراسل الفرانكفورت الألمانية تسابتونغ في الشرق الأوسط، القدس أيار/ مايو ١٩٩٨.
- داخس، غيزيلا: التسايت، المراسلة في إسرائيل/ فلسطين، القدس، أيار/ مايو ١٩٩٥.
- فريد، محمد: تلفزيون المركزي، جنين، تموز/ يوليو ١٩٩٨.
- فراج، حمدي: مدير تلفزيون الرعاة، بيت لحم تموز/ يوليو ١٩٩٨.
- فسك، روبرت، مراسل الإندبندنت للشرق الأوسط، بيروت تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.
- فوكوشيماء، يوشينوري: جريدة ماينيشي، طوكيو (مراسل الشرق الأوسط)، أيار/ مايو ١٩٩٥ (في غزة).
- جنيدي، إباد: مدير تلفزيون المستقبل، الخليل، تموز/ يوليو ١٩٩٨.
- جرار، محمد: مدير راديو صوت الأحلام، جنين، تموز/ يوليو ١٩٩٨.
- جبارة، طارق وسميح: إدارة تلفزيون قلقيلية وراديو نغم، قلقيلية تموز/ يوليو ١٩٩٨.
- حداد، مروان: صفحة بيلسان على الإنترنت، رام الله آب/ أغسطس ١٩٩٩.
- حجير، ناصر: مدير تلفزيون النصر، رام الله. تموز/ يوليو ١٩٩٨.
- خلف، دانيلا: مراسلة لتلفزيون الشرق الأوسط (إم. بي. سي)، ومنسقة وحدة الإذاعة في مركز الإعلام في جامعة

بببرزيت، رام الله تموز/ يوليو ١٩٩٨.

حمّاد، أحمد: مدير راديو بيت لحم ٢٠٠٠، بيت لحم، تموز/ يوليو ١٩٩٨.

هنية، أكرم: رئيس تحرير جريدة الأيام، رام الله، تموز/ يوليو ١٩٩٨

هاس، عميرة: صحفية تكتب في مجلة تايم وصحيفة هآرتس، غزة أيار/ مايو ١٩٩٥.

حوراني، ديب: مسؤول البرامج في تلفزيون فرح، جنين تموز/ يوليو ١٩٩٨.

هواش، محمد: مدير برامج راديو أمواج، رام الله تموز/ يوليو ١٩٩٨.

خالدي، أنيس: مدير تلفزيون أطلس نابلس، آب/ أغسطس ١٩٩٨.

حرب، إياد: مراسل شؤون الضفة الغربية في صوت إسرائيل/ القسم العربي، القدس تموز/ يوليو ١٩٩٨.

خطيب(ال)، نبيل: مدير معهد الإعلام في جامعة بببرزيت ومدير مكتب تلفزيون إم.بي.سي، القدس تموز/ يوليو ١٩٩٨.

خطيب (ال)، غسان: مدير مركز القدس للإعلام والاتصال أيار/ مايو وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، أيار/ مايو ١٩٩٨، تموز/ يوليو ١٩٩٨.

خطيب (ال)، سفيان: أخو الناشئ السابق للأمة، القدس أيار/ مايو ١٩٩٨.

عياد، سعيد إبراهيم: مدير تلفزيون بيت لحم، بيت لحم، تموز/ يوليو ١٩٩٨.

كريم، حسن: تلفزيون طولكرم المركزي، طولكرم آب/ أغسطس ١٩٩٨.

خزمو، جاك: رئيس تحرير البيادر السياسي، القدس أيار/ مايو ١٩٩٥.

كيلانتي(ال)، رماح: مدير تلفزيون غاما، نابلس، تموز/ يوليو ١٩٩٨.

كريغ، روبرت: سينمائي أشرف على أول دورة تدريبية لفريق هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية بتكليف من مؤسسة بونت شتفت/ حزب الخضر، آذار/ مارس ١٩٩٥ (برلين).

كناول، سوزان: مراسلة التاغس تسايونج، أيار/ مايو وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، أيار/ مايو ١٩٩٨، آب/ أغسطس ١٩٩٩.

كتاب، داود: الكاتب سابقا في جريدة (القدس)، مدير معهد الإعلام العصري، مؤسس تلفزيون القدس التربوي، أيار/ مايو ١٩٩٥.

لاوب، كارين: مراسلة الأوسويتديرس، القدس أيار/ مايو ١٩٩٥.

محيسن، منى: منسقة «عبر الحدود»، بيت لحم، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

منير (ال)، غسان: مدير تلفزيون المنير-بيس/ نابلس، آب/ أغسطس ١٩٩٨.

نشاشبيبي (ال)، ناصر الدين: رئيس تحرير أخبار البلاد القدس، أيار/ مايو ١٩٩٥.

- نزال، عمر: مدير تلفزيون وطن/رام الله، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.
- قمصية، سمير: مدير تلفزيون المهدي ورئيس اتحاد المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة في فلسطين، بيت لحم، حزيران/يونيو ١٩٩٨.
- قرايين، إبراهيم: رئيس تحرير العودة، أيار/مايو ١٩٩٥.
- قاسم (ال)، سميح: رئيس تحرير كل العرب، الناصرة، أيار/مايو ١٩٩٥.
- قزاز (ال)، يوسف: مدير عام البرامج في إذاعة صوت فلسطين، تموز/يوليو ١٩٩٨.
- كيالي، طارق: مدير تلفزيون المجد، الخليل، تموز/يوليو ١٩٩٨.
- رايفنبرغ، آن: وول ستريت جورنال، محررة شؤون الشرق الأوسط، نيويورك تموز/يوليو ١٩٩٦.
- روينشتاين، داني: محرر الشؤون الفلسطينية في جريدة هآرتس، القدس، أيار/مايو، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وفي هوف غايسمار آذار/مارس ١٩٩٨.
- سائح (ال)، حنين: تلفزيون الجلاء/نابلس، آب/أغسطس ١٩٩٨.
- سرحان، عبد الجبار: مدير تلفزيون البلاد، طولكرم، آب/أغسطس ١٩٩٨.
- سرغالي، راجح: عضو مجموعة مالكي تلفزيون الفجر الجديد، طولكرم، آب/أغسطس ١٩٩٨.
- صقر، محمد: مدير عام في هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية غزة، آب/أغسطس ١٩٩٨.
- سنيورة، حنا: رئيس التحرير السابق للجروزاليم تايمز، رئيس تحرير «بلاد» القدس، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أيار مايو ١٩٩٥.
- شريتج، طاهر: (في فترات مختلفة) مراسل رويتر في غزة، ورئيس تحرير «فلسطين»، غزة، أيار/مايو ١٩٩٥.
- سينزكوفتش، تيسا: مراسلة المجلة الإخبارية النمساوية بروفييل، أيار/مايو و كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- طوباسي، نعيم: رئيس نقابة الصحفيين الفلسطينيين، القدس ورام الله تموز/يوليو ١٩٩٨.
- أوشر، غريهام: محرر ميدل إيست ريبورت، أيار/مايو ١٩٩٥.
- فولين، عاموس: مراسل التاغس تسايونغ في تل أبيب، أيار/مايو ١٩٩٥.
- يحرزيلي، صفى: مراسل لإذاعة الجيش الإسرائيلي، متخصص في الشؤون الفلسطينية، القدس، أيار/مايو ١٩٩٨.
- موظفون من راديو طريق المحبة/نابلس، تلفزيون بلدنا/قلقيلية، تلفزيون قصر النيل/نابلس، وراديو صوت الحب والسلام/رام الله. تموز/يوليو، وآب/أغسطس ١٩٩٨.

سياسيون :

- عبد الشافي، حيدر: رئيس الوفد المفاوض في مؤتمر مدريد للسلام، غزة، أيار/مايو ١٩٩٥.
- عمرو، نبيل: مدير صوت فلسطين بين ١٩٧١ و١٩٨٣، عضو المجلس التشريعي، مستشار عرفات، رام الله تموز/يوليو ١٩٩٨.
- عرفات، ياسر: رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بون تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.
- عشراوي، حنان: أستاذة في جامعة بيرزيت، كانون الأول ١٩٥٥، عضو الوفد المفاوض في مدريد، المسؤولة عن حقوق الإنسان - آنذاك - في المجلس الوطني الفلسطيني، القدس كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- مالكي (ال)، رياض: ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، رام الله، أيار/مايو ١٩٩٥.
- مصري (ال)، هاني: مدير عام دائرة المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام، رام الله، تموز/يوليو ١٩٩٨.
- نزال، محمد: نائب رئيس الممثلة الفلسطينية في بون تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

آخرون:

- عباس، زياد: مركز المعلومات البديلة، القدس، أيار/مايو ١٩٩٥.
- عزام، فاتح: مدير مركز حقوق الإنسان الحق في رام الله، أيار/مايو ١٩٩٥.
- عيد، باسم: منظمة حقوق الإنسان الفلسطينية، كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٥، تموز/يوليو ١٩٩٩ (هاتفياً).
- لييس، تمار: الجامعة العبرية، كلية الإعلام، أيار/مايو ١٩٩٨.
- ماس، كيرستن/وأسباخ، بيرند: مؤسسة هينريخ بويل، برلين تموز/يوليو ١٩٩٩.
- قاسم، وليد: بانوراما، القدس أيار/مايو ١٩٩٥.
- سبخار، جورج: جامعة بيت لحم، أيار/مايو ١٩٩٨.
- صالح، عبد الجواد: أستاذ العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.
- شقاقي (ال)، خليل: مدير مركز الأبحاث والدراسات الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- صوراني (ال)، راجي: محام، المدير السابق لمركز حقوق الإنسان في غزة، أيار/مايو ١٩٩٥.

عناوين الإنترنت : ضع في بداية كل عنوان (http://www.)

الإعلام الفلسطيني

alquds.com/	القدس:
alayyam.com	الأيام:
alhayat-j.com	الحياة الجديدة:
akhbarna.com	أخبار النقب:
almithaq.com	الميثاق:
assenara.com	الصنارة:
sofnet.co.il/kul-alarab/	كل العرب:
almassar.com	المسار:
alesteqlal.com	الإستقلال:
khalas.org/alresala/main_index.htm	الرسالة:
odaction.org/alsabar	الصبّار:
Jerusalem-times.com	الجرزالم تايمز/بلادي:
wafa.pna.net/	وفا:
bailasan.com/pinc/voico.htm	صوت فلسطين:
birzeit.edu/outloud	إذاعة بيرزيت:

مؤسسات السلطة

pna.org/mininfo	وزارة الإعلام:
-----------------	----------------

المنظمات غير الحكومية

baraka.org وكذلك PNGO.net	المنظمة العامة:
jmcc.org (يمكن هنا العثور على البالستين ريبورت)	مركز القدس للإعلام والاتصال
cprs-palestine.org	مركز الدراسات والأبحاث الفلسطيني
aic.netgate.net	مركز المعلومات البديلة
passia.org	باسيا
alhaq.org	الحق
amin.org	شبكة وسائل الإعلام العربية على الإنترنت

ملحق

١. قائمة بالمحطات الإذاعية والتلفزيونية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية (بدون الموجات، بسبب تغييرها المستمر). (تاريخ ضبط القائمة تموز/ يوليو ١٩٩٨).

المصدر: (قائمة من وزارة الإعلام بالمحطات المرخصة، وقائمة بالمحطات الخاصة من اتحاد المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، والبحث الذاتي).

المحطة	المكان	التأسيس
الإذاعة:		
صوت الحب والسلام	رام الله	١٩٩٥
المنارة	رام الله	١٩٩٤
أمواج	رام الله	١٩٩٨
بيت لحم ٢٠٠٠	بيت لحم	١٩٩٥
نابلس	نابلس	١٩٩٤
صوت الأحلام	جنين	١٩٩٦
آسيا	نابلس	١٩٩٥
طريق المحبة	نابلس	١٩٩٧
أطلس	نابلس	١٩٩٣
نغم	قلقيلية	١٩٩٧
غاما	نابلس	١٩٩٣
قصر النيل	نابلس	١٩٩١
سنابل	نابلس	١٩٩٤
منير بيس	نابلس	١٩٩٣
التلفزيون:		
النصر	رام الله	١٩٩٤
آفاق	نابلس	١٩٩٥

١٩٩٦	رام الله	وطن
١٩٩٦	نابلس	الجللاء
١٩٩٧	البيرة	القدس التربوي
١٩٩٦	الخليل	المستقبل
١٩٩٤	بيت لحم	الرعاة
١٩٩٦	الخليل	الأمل
١٩٩٦	بيت لحم	المهد
١٩٩٥	الخليل	المجد
١٩٩٦	بيت لحم	بيت لحم
١٩٩٣	جنين	المركزي
١٩٩٢	قلقيلية	قلقيلية
١٩٩٣	جنين	فرح
١٩٩٧	قلقيلية	بلدنا
١٩٩٦	طولكرم	الفجر الجديد
١٩٩٤	طولكرم	طولكرم المركزي
١٩٩٤	طولكرم	بلاد
١٩٩٣	طولكرم	السلام

٢- قائمة بالمطبوعات الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، والقدس الشرقية وإسرائيل. (تاريخ ضبط القائمة ربيع ١٩٩٩)

(الإسم، المكان، شكل المطبوعة، تاريخ التأسيس)

- القدس: القدس، جريدة يومية، ١٩٥١
- الحياة الجديدة: رام الله، جريدة يومية، ١٩٩٥
- الأيام: رام الله، جريدة يومية، ١٩٩٥
- الاتحاد: حيفا، جريدة يومية، ١٩٤٤
- الاستقلال: غزة، جريدة أسبوعية، ١٩٩٤
- الرسالة: غزة، جريدة أسبوعية، ١٩٩٦
- كل العرب: الناصرة، جريدة أسبوعية، ١٩٨٥
- المنار: القدس، جريدة أسبوعية، ١٩٩١
- الصباح: غزة، جريدة أسبوعية، ١٩٩٤
- الشعب: القدس، جريدة أسبوعية، ١٩٩٥
- البيادر السياسي: القدس، مجلة أسبوعية، ١٩٧٦
- الصنارة: الناصرة، جريدة أسبوعية، ١٩٨٢
- الضبار: الناصرة، جريدة أسبوعية
- المسار: غزة، تصدر كل أسبوعين، ١٩٩٤
- عبير: القدس، تصدر كل أسبوعين
- الجسر: القدس، شهرية، ١٩٩٤
- الطلیعة: القدس، تصدر كل شهرين، ١٩٩٤

الهوامش

١. هذه هي: كمالبيور، ي. ومولانا، هـ: وسائل « وسائل الإعلام الجماهيرية في الشرق الأوسط: دليل شامل»، مطبعة غرينوود، ويستبورت ١٩٩٤. الياس، إ. « الصحافة العربية»، باريس ١٩٩٣. روع، و. أ.: « الصحافة العربية»، سيراكبوز ١٩٧٩. الجمال، راسم محمد: «الاتصال والإعلام في الوطن العربي»، بيروت ١٩٩١. أيلون، عامي: «الصحافة في الشرق الأوسط العربي: تاريخ»، مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٩٥. بويد، دوغلاس. أ.: «البث في العالم العربي - مسح لوسائل الإعلام الإلكترونية في الشرق الأوسط»، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة ولاية أيوا، إيمس، أيوا ١٩٩٣.
٢. القدس، ١١/٣٠/١٩٩٤
٣. الحياة، ٩/٤/١٩٩٦
٤. أنظر أيضا كمالبيور، ي ومولانا، هـ: « وسائل الإعلام الجماهيرية في الشرق الأوسط: دليل شامل»، مطبعة غرينوود، ويستبورت ١٩٩٤، ص ٢٢٥
٥. أنظر أيضا شينار، دوف: «أصوات فلسطينية: الاتصال وبناء الدولة في الضفة الغربية»، لين رينر للنشر، كولورادو ١٩٨٨، ص ٤
٦. اعتمدنا في الخلفية التاريخية بشكل أساسي على: صايغ، يزيد: «الكفاح المسلح والسعي إلى الدولة - الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٩٣ - ١٩٩٤» مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك ١٩٩٧. باومغارتن، هيلغا: «فلسطين - التحرر في الدولة»، فرانكفورت/ماين ١٩٩١. شيمش، موشيه: «الكيان الفلسطيني ١٩٥٩ - ١٩٧٤ السياسات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية»، لندن ١٩٨٨. زوندربرنك، أوته: «منظمة التحرير في أزمة؟» مونستر/هامبورغ، ١٩٩٣. عبد الهادي، مهدي (محرراً): «وثائق عن فلسطين»، الجزء الأول والثاني، باسيا، القدس، ١٩٩٧.
٧. زنف، ألكسندرا: «الوضع الحالي للصحافة في الأردن»، المعهد الشرقي الألماني، هامبورغ ١٩٨٧، ص ٦، وجاد الله، ناديا: «مهمة الصحافة الفلسطينية الصادرة بالإنجليزية» في: الجروزالم تايمز، ١٧/٧/١٩٩٨ ص ٧
٨. زنف، ألكسندرا: «الوضع الحالي للصحافة في الأردن»، المعهد الشرقي الألماني، هامبورغ ١٩٨٧، ص ٦
٩. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: «المسح الثقافي - ١٩٩٦ النتائج الرئيسية»، رام الله، سبتمبر/أيلول ١٩٩٦ والجروزالم ريبورت، ٢٤/٥/١٩٩٩
١٠. زود دويتشة تسايتونغ، ٦/٤/١٩٩٩ والجروزالم ريبورت، ٢٤/٥/١٩٩٩
١١. ٣٤٪ حسب استطلاع لمركز القدس للإعلام والاتصال، الجروزالم ريبورت، ٢٤/٥/١٩٩٩
١٢. الإندبندنت، ٦/٨/١٩٩٥
١٣. الدار العربية للموسوعات: «الصحافة الأردنية»، بيروت ١٩٨٠، ص ٧، مقتبس من زنف، ص ٦
١٤. طرازي، الفيكونت فيليب دي: «تاريخ الصحافة العربية» الأجزاء ١ - ٤، بيروت ١٩١٣، ١٩١٤،

- ١٩٣٣ ص ٦٧. مقتبس من زنت ص ٦.
١٥. شينار، دوف: «أصوات فلسطينية، الاتصال وبناء الدولة في الضفة الغربية»، بولدر، كولورادو ١٩٨٧، ص ٣٩، ذكر «لسان العرب» كأول جريدة منتظمة وقد صدرت عام ١٩٢١.
١٦. مروة، أديب: «الصحافة العربية»، بيروت ١٩٦١، ص ٧. والقدس المذكورة هنا سوى صحيفة القدس التي ما زالت تصدر إلى اليوم. والمعطيات لهذه الحقبة تعاني من تناقض فيما بينها: فقد ذكرت ناديا جاد الله في الجروزالم تايمز ١٢ (١٩٩٨/٧/١٧) جريدة، بينما ذكر مروة ١١ جريدة.
١٧. زنت، ص ٦.
١٨. زنت ص ٧.
١٩. شينار ص ٤٠.
٢٠. زنت ص ٧.
٢١. الجروزالم تايمز ١٧/٧/١٩٩٨.
٢٢. المصدر السابق.
٢٣. للمقارنة: بويد، دوغلاس: «البث في العالم العربي - مسح لوسائل الإعلام الإلكترونية في الشرق الأوسط»، ط ٢، مطبعة جامعة أيوا الولائية، إيمس ١٩٩٣. ص ٩٣
٢٤. الإذاعة والتلفزيون، مجلة هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية بالعربية ٢٠/٥/١٩٩٦ ص ١٤.
٢٥. قارن: بويد ص ٩٣.
٢٦. ماكدونالد، كالوم: «راديو باري: الدعاية السياسية الإذاعية لإيطاليا في الشرق الأوسط والإجراءات البريطانية المضادة ١٩٣٤ - ١٩٣٨» ضمن: دراسات شرق - أوسطية، ١٣، العدد ٢، أيار/مايو ١٩٧٧ ص ١٩٥-٢٠٧، و بويد ص ٢٨٥.
٢٧. مقابلة مع يوسف القزاز، مدير عام البرامج في صوت فلسطين، ٧/١٩٩٨.
٢٨. فلايشمان، إيلين: «نافذة على عالم: نساء القدس العربيات والتاريخ الشفوي أثناء الإنتداب البريطاني» ١٩٩٦
٢٩. بويد ص ٩٣.
٣٠. سولي، لورنس/ونيكولاس، جون: «البث الإذاعي السري: دراسة في الاتصال الإلكتروني للثورة والثورة المضادة» بريغر، نيويورك/ويستبورت/لندن ١٩٨٧ ص ٦٢ و ٦٣
٣١. إفرنجي، عماد: «ولادة الإذاعة الفلسطينية: ضمن» الجروزالم تايمز، ١٧/٧/١٩٩٨ ص ٧.
٣٢. روغ، وأ: «الصحافة العربية»، سيراكيوز/نيويورك ١٩٧٩ ص ١٧.
٣٣. زنت ص ١١.
٣٤. المرجع السابع ص ١٢.

٣٥. شينار ص ٦٨.
٣٦. للمقارنة أنظر: بن فنستي، ميرون: « دليل الضفة الغربية »، مطبعة الجروزالم بوس٥ ١٩٨٠ وماعوز، م « القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية »، لندن ١٩٨٤.
٣٧. مقابلة مع داني روبنشتاين، محرر في هآرتس تخصصه الجانب الفلسطيني، ١٩٩٥/٥، ١٩٩٥/١٢، في القدس، و ١٩٩٨/٣ في هوف غايسمار، وشينار ص ٦٨.
٣٨. صايغ، ص ٨٤ وما بعدها.
٣٩. زوندربرينك، أوته: « منظمة التحرير في أزمة؟ الجذور واسباسيات التركيبية والتحدي الذي تواجهه من جانب الإسلام السياسي في الإنتفاضة » مونستر/ هامبورغ ١٩٩٣ ص ٣٣.
٤٠. صايغ، ص ٣٣٠.
٤١. فلسطين الثورة، ١٩٧٤/١/٣١، مقتبس من خلال صايغ ص ٣٣٨.
٤٢. صايغ، ص ٣٤٤.
٤٣. شينار، ص ٤٠.
٤٤. شينار، ص ٧٠.
٤٥. مقابلة مع حنا سنيورة، رئيس تحرير الجروزالم تايمز، ١٩٩٥/٥.
٤٦. مقابلة مع مروان أبو الزلف، رئيس تحرير القدس، ومع جاك خزمو رئيس تحرير البيادر السياسي، القدس/١٩٩٥-٥.
٤٧. قارن: مركز القدس للإعلام والاتصال (ناشراً): « توثيق المضايقات: القيود الإسرائيلية على حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة » القدس آب/أغسطس ١٩٨٩ والخليبي، علي: « الانتفاضة والصحافة المحلية »، ياسيا، القدس ١٩٨٩.
٤٨. شينار ص ٦٢ ومركز القدس للإعلام والاتصال: « توثيق المضايقات » ص ٦٢.
٤٩. شينار ص ٦٥.
٥٠. في « توثيق المضايقات.. » الصادر عن مركز القدس للإعلام والاتصال ص ٤، وصف لحدث المحرر الأسعد، حيث كسب مقابل السلطات بعد أن وصف رئيس القضاة المادة ٩٤،٢ من تعليمات الطوارئ الدفاعية لوزارة الداخلية الإسرائيلية بأنها ستتناقض والمفاهيم الأساسية للدولة الديمقراطية فيما يتعلق بحرية الرأي والصحافة.
٥١. ينار ص ٦٥.
٥٢. مقابلة مع حنا سنيورة، القدس، ١٩٩٢/١٠، وكذا هآرتس ١٩٨٢/٥/١٦.
٥٣. مركز القدس للإعلام والاتصال: « توثيق المضايقات » ص ١٣.
٥٤. اللجنة الأميركية العربية ضد التمييز العنصري: « السنة المريرة » واشنطن دي. سي ١٩٨٢. ص ١٨٠.
٥٥. شينار ص ٦٣.

٥٦. شينار ص ٦٣.
٥٧. مركز القدس للإعلام والاتصال « توثيق المضايقات.. » ص ١٦.
٥٨. شينار ص ٦٣.
٥٩. السابق ص ١٨.
٦٠. القدس ١٩٩٥/٥.
٦١. مقابلة مع حنا سننورة (الجروزالم تايمز)، ومروان أبو الزلف (القدس)، وداني روبنشتاين (هآرتس)، وغسان الخطيب (مركز القدس للإعلام والاتصال)، قارن مع: مركز القدس للإعلام والاتصال « توثيق المضايقات ».
٦٢. مقابلة مع سفيان الخطيب، القدس، ١٩٩٥/٥، قارن مركز القدس للإعلام والاتصال « توثيق المضايقات.. » وشينار ص ٦٥.
٦٣. من: دافار، جريدة حزب العمل الإسرائيلي، تل أبيب ١٩٨٢/٤/١٢.
٦٤. منصوص على ذلك في المادة ٩٤، ٢ من تعليمات الطوارئ الدفاعية لوزارة الداخلية الإسرائيلية.
٦٥. مركز القدس للإعلام والاتصال: « توثيق المضايقات.. » ص ٤.
٦٦. السابق
٦٧. السابق ص ٥.
٦٨. الأمر العسكري ٣٧٩ لسنة ١٩٧٠، عن: مركز القدس للإعلام والاتصال: « توثيق المضايقات.. » ص ٦.
٦٩. مركز القدس .. « توثيق المضايقات.. » ص ٦.
٧٠. السابق ص ٦٧.
٧١. مقابلة مع مروان أبو الزلف، القدس، وطاهر شريتح، غزة ١٩٩٥/٥.
٧٢. مركز القدس .. « توثيق المضايقات.. » ص ٧.
٧٣. مقابلة مع داني روبنشتاين وغسان الخطيب، القدس ١٩٩٥/٥.
٧٤. الشعب ١٩٧٤/١١/٥.
٧٥. مركز القدس للإعلام والاتصال « توثيق المضايقات.. » ص ٢٠.
٧٦. مقابلة مع محررين من الاتحاد، حيفا، وكل العرب، الناصرة، ١٩٩٥/٥.
٧٧. من «التحدي»، عدد ٣، القدس ١٩٩١.
٧٨. مقابلة مع روني بن إفرات، القدس ١٩٩٥/١٢.
٧٩. شينار ص ٦٢.
٨٠. غورين، د. «حرية الصحافة والأمن الوطني» القدس ١٩٧٥ ص ٦٢.

٨١. الخليلي، علي: «الانتفاضة...» ص ١٥ وما يليها.
٨٢. صالح، عبد الجواد: «المناشير - وسيلة إعلام الانتفاضة»، بيرزيت ١٩٩٢، ص ١٧ وما يليها.
٨٣. السابق ص ١٨، ٢٥ وما يليها. وكذلك مقابلة مع المؤلف ١٠/١٩٩٢
٨٤. قارن كول هارالد: «الإذاعة الخارجية عالمياً» ضمن: معهد هانز ذ بدروف (ناشراً): «الدليل العالمي للإذاعة والتلفزيون ١٩٩٧/٩٦»، بادن - بادن/هامبورغ ١٩٩٦ ص ١٩.
٨٥. كول ص ٢٥، وسولي، لورنس/ونيكولاس، جون: «البث الإذاعي السري: دراسة للاتصال الإلكتروني للثورة والثورة المضادة» بريغر، نيويورك/ويستبورت/لندن ١٩٨٧. ص ٣ و ٤ و ص ١٠.
٨٦. قارن براون، دونالد: «أصوات فلسطينية: دار إذاعة مقسّمة» ضمن: نشرة الشرق الأوسط، المجلد ٢٩، ربيع ١٩٧٥، ص ١٣٣ و ١٣٤.
٨٧. قارن بويد، ص ١٩ وما يليها، وهاله، جوليان: «قوة الراديو، الدعاية السياسية والبث العالمي» لندن ١٩٧٥ ص ٧١ وما يليها
٨٨. قارن براون ص ١٣٥.
٨٩. بويد ص ٢٧ و ٢٨.
٩٠. صايغ ص ٦٩.
٩١. براون ص ١٣٥.
٩٢. قارن زوندر برينك ص ٣٥ وما يليها.
٩٣. صايغ ص ١١٧ والهامش ص ٧١٦.
٩٤. براون ص ١٣٧.
٩٥. براون ص ١٣٧ و ١٣٨.
٩٦. قارن زوندربرينك ص ٣٢ - ٣٣.
٩٧. قارن زوندربرينك ص ٣٠ وما يليها.
٩٨. قارن زوندربرينك ص ٣٧.
٩٩. قارن براون ص ١٣٨ و ١٣٩ وشيمش، موشيه: «الكيان الفلسطيني: ١٩٩٥ - ١٩٧٤ السياسات العربية ومنظمة التحرير» لندن ١٩٨٨، ص ١٠٧.
١٠٠. مقابلة مع نبيل عمرو، مدير صوت فلسطين بين ١٩٧١ و ١٩٨٣، وعضو المجلس التشريعي لسلطة الحكم الذاتي، ومستشار عرفات ٧/١٩٩٨
١٠١. مقابلة مع يوسف القزاز، مدير عام البرامج في صوت فلسطين ٧/١٩٩٨.
١٠٢. قارن براون ص ١٤٨ - ١٤٩.
١٠٣. شيمش ص ١٧٢.

١٠٤. قارن: براون ص ١٣٩.
١٠٥. صايغ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ ، وشيمش ص ١٠٩.
١٠٦. قارن براون ص ١٤٤.
١٠٧. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعنها انفصلت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ، هي وليدة حركة القوميين العرب.
١٠٨. براون ص ١٤١.
١٠٩. براون ص ١٤٢ وصوت فتح ١٩٧٢/٦/٤ ضمن: خدمة الرصد التابعة للدويتشة فللمة ١٩٧٢/٦/٥ ، ٣٠/٦/١٩٧٢ ، والدليلي ستار ١٩٧٢/٦/٥ ، الدليلي ستار ١٩٧٢/٦/٦.
١١٠. صايغ ص ١٩٢.
١١١. شتاينباخ، أودو (محررا): «الموسوعة السياسية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا» ط ٣ ، ميونخ ١٩٩٤ ص ٣٣٧.
١١٢. صايغ، ص ٣٣٢.
١١٣. صايغ، ص ٣٤٤.
١١٤. صايغ، ص ٣٤٤.
١١٥. هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية «الإذاعة والتلفزيون» الإصدار الثاني أيار/مايو ١٩٩٢ ص ١٤.
١١٦. السابق ص ١٥.
١١٧. مقابلة مع نبيل عمرو ١٩٩٨/٧.
١١٨. هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: «الإذاعة ..» ص ١٥.
١١٩. السابق ص ١٥.
١٢٠. قارن زوندربرينك ص ١٣٤ وما يليها.
١٢١. قارن باومغارتن، هيلغا: «فلسطين: التحرر داخل الدولة ذ الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ١٩٤٨»، زوركامب، فرانكفورت/ماين ١٩٩١ ص ٢٩٩.
١٢٢. باومغارتن ص ٢٩٩.
١٢٣. باومغارتن ص ٢٩٩.
١٢٤. قارن بوكميلر، كيرستن ناكيفاني وبوكميلر، روبرت «الراديو الفلسطيني والانتفاضة»: ضمن نشرة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٠، صيف ١٩٩٠ ، ١٩٧٦/٤ ص ٩٦.
١٢٥. قارن بوكميلر ص ٩٧.
١٢٦. بوكميلر ص ٩٧.

١٢٧. بوكمبيلر ص ٩٨.
١٢٨. بوكمبيلر ص ١٠٠.
١٢٩. في هذا المؤتمر أعلنت دولة فلسطينية مستقلة، وتم الإقرار بشكل غير مباشر (عن طريق إقرار قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨) بوجود إسرائيل، وتم التخلي عن الإرهاب كوسيلة كفاحية.
١٣٠. بوكمبيلر ص ١٠١ وما يليها.
١٣١. صوت فلسطين، الجزائر ١٩٩٤/٨/٧ ضمن: خدمة الرصد التابعة للدويتشة فلله ١٠/٨/١٩٩٤.
١٣٢. نستخدم تعبير «السلطة الوطنية الفلسطينية». وفي المعاهدات المختلفة يتم دائما استخدام مصطلح «السلطة الفلسطينية» من أجل تجنب أي مطالبة مستقبلية بدولة. وعلى الأوراق الرسمية لسلطات الحكم الذاتي الفلسطينية يستخدم التعبير الأول. وأما المجلس التشريعي الفلسطيني فيسمى في المعاهدات «المجلس الفلسطيني». وقد أخذنا بالتسمية «المجلس التشريعي الفلسطيني».
١٣٣. «إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلي بشأن سلطات الحكم الذاتي المؤقت» واشنطن ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ الملحق الثاني. المادة ٢ ب: ضمن: عبد الهادي، د. مهدي: «وثائق عن فلسطين»، مجلد ٢ من مفاوضات مدريد إلى فترة ما بعد اتفاقية الخليلس، باسيا، القدس ١٩٩٧ ص ١٩٣.
١٣٤. «إعلان المبادئ...» عبد الهادي ص ١٤٥ وما يليها.
١٣٥. قارن بشأن نشوء الحكم الذاتي: توماس، فرانك: «من مدريد إلى أوسلو٢، وغيلهوف، نيكولا/وكوخ، كريستينا: «السلطة الفلسطينية في موضع التجاذب بين الحكم الذاتي والتحول إلى دولة»، وكلاهما ضمن: إبراهيم، فهاد/أشكنازي، أبراهام: «عملية السلام في الشرق الأوسط - مراجعة»، دار ليت للنشر، هونستر ١٩٩٧.
١٣٦. غورز، أندرو/وووكر، توني: «خلف الأسطورة ذ ياسر عرفات والثورة الفلسطينية»، لندن ١٩٩٠ ص ٥٢٦.
١٣٧. ميدليست ميرور ١٩٩٠/٨/٦.
١٣٨. غورز، ص ٣٤٩ وما يليها، ص ٤٣٨.
١٣٩. مقابلة مع مجلة الصياد اللبنانية، ١٩٦٩/١/٢٣.
١٤٠. غورز ص ٢١٩.
١٤١. نشرت صحيفة مصرية كاريكاتيرا يظهر عرفات في صورة توأم سيامي وقد وصف أحد شقيه بأنه «الكويت المحتلة» ووصف الثاني بأنه «فلسطين المحتلة»، ويرفع الأول لافتة كتب عليها «عاش احتلال الأرض بالقوة»، ويرفع الثاني لافتة كتب عليها «ليستقط احتلال الأرض بالقوة».
١٤٢. قارن غورز.
١٤٣. بالستين ريبورت ١١/٧/١٩٩٧.
١٤٤. ذه ميدل إيست ٩/١٩٩٤.

١٤٥. بالستين ريبورت ٢٩/١٩٩٤.
١٤٦. مقابلة مع زود دويتشه تسايونج ١٩/١٩٩٦.
١٤٧. قارن الإندبندنت ٨/٦/١٩٩٥ ، زود دويتشه تسايونج ٥/٩/١٩٩٦ ، الهيرالد تريبيون ٣٠/٧/١٩٩٧ ، وشقير، رزق: «الاحتصاص الجنائي طبقا لاتفاقية غزة أريحا» الحق، رام الله ١٩٩٤.
١٤٨. الاندبندنت ٨/٦/١٩٩٥.
١٤٩. الاندبندنت ٨/٦/١٩٩٥.
١٥٠. مقابلة مع فاتح عزام، رام الله ٥/١٩٩٥.
١٥١. الإندبندنت ٨/٦/١٩٩٥.
١٥٢. السابق.
١٥٣. مقابلة مع راجي الصوراني وحيدر عبد الشافي، غزة/٥/١٩٩٥.
١٥٤. مقابلة مع مارتن كويلر، القائم بالأعمال الألماني - أريحا/٥/١٩٩٥ ، و ١٢/١٩٩٥.
١٥٥. دونسكي، ناتاشا/ و ابو خاطر، ياسر: «قانون الصحافة الفلسطيني بشأن حرية الصحافة»: مسح مقارن مع الديمقراطيات الغربية، مركز إسرائيل/ فلسطين برنامج البحث والمعلومات، القانون والتطور، منشورات الجمعية المدنية، عدد ٣٥ ، القدس ١٩٩٧ ، ص ٤٢.
١٥٦. هآرتس ٢/٨/١٩٩٤.
١٥٧. بالستين ريبورت ٢٤/٧/١٩٩٤.
١٥٨. النهار ٢٤/١١/١٩٩٣ ، ومقابلة مع جاك خزمو/٥/١٩٩٥.
١٥٩. موقع وزارة الإعلام الفلسطينية على الإنترنت (أنظر الملاحق).
١٦٠. ظل حتى مؤتمر مدريد للسلام عضوا في الجبهة الديمقراطية، وهو الآن زعيم حزب فدا، الذي يؤيد تحول «مجتمع الانتفاضة» إلى مجتمع مدني، ويؤيد التعددية والديمقراطية (دليل باسيا ١٩٩٨ ص ٢٠٣).
١٦١. نويهوس، ديتريش/ وشتيرتسنغ، كريستيان (محررين): «منظمة التحرير ودولة فلسطين» فرانكفورت/ ماين ١٩٩١ ، ص ٣٠٢ و ٣١٠.
١٦٢. هذه المعطيات وما يليها مما يتعلق بوزارة الإعلام مستمدة من كتاب أصدرته الوزارة بعنوان: «وزارة الإعلام، معطيات وحقائق». حزيران/ يونيو ١٩٩٦.
١٦٣. أنظر أيضا: «السلطة تحاول إصلاح العلاقة مع الصحفيين» ضمن: بالستين ريبورت ١/١١/١٩٩٦ ص ٦.
١٦٤. خطاب وزارة الإعلام لياسر عرفات والمجلس الوزاري في ٤/٦/١٩٩٧.
١٦٥. مشروع قانون المرئي والمسموع لسنة ١٩٩٦ ، الفصل ٤ ، المادة ١٢ ، الفقرة ١.

١٦٦. السابق فصل ٤، مادة ١١، فقرة ٤.

١٦٧. السابق

١٦٨. غيلهوف، نيكولا/ وكوخ، كريستينا: «السلطة الفلسطينية في موضع جذب بين الحكم الذاتي والتحول إلى دولة. ضمن: فرهاد، إبراهيم/ أشكنازي، أبراهام (محررين): «عملية سلام الشرق الأوسط-مراجعة»، دار ليت للنشر، مونستر ١٩٩٧ ص ١٢٢.

١٦٩. قارن: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: «نقد قانون الصحافة لسنة ١٩٩٥ الصادر عن السلطة الفلسطينية» غزة ١٩٩٥ ص ٣١ وما يليها.

١٧٠. مقتبس عن دودنسكي ص ٥.

١٧١. مقتبس عن دودنسكي ص ٥.

١٧٢. الفصل ١٢/١ اتفاقية الحكم الذاتي غزة - أريحا (اتفاقية القاهرة)، ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ ضمن: عبد الهادي ص ١٧٨.

١٧٣. المادة ١٢ من اتفاق القاهرة ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ ضمن: عبد الهادي ص ١٧٨.

١٧٤. النص العربي والترجمة الرسمية إلى الإنجليزية موجودان في دودنسكي.. والنص العربي موجود في: وزارة الإعلام: معطيات وحقائق، حزيران/يونيو ١٩٩٦.

١٧٥. قارن: جوردان تايمز ١٩/٧/١٩٩٥، ٢٠، ٢١/٧/١٩٩٥، ونويه تسيوريشر تسايونغ ٢٤/٧/١٩٩٥، ومع المنشورات الأخرى المذكورة لاحقاً في المتن.

١٧٦. قارن: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: «نقد قانون الصحافة..» ص ٢٦.

١٧٧. هذه الدول هي: النمسا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، وإسبانيا، والسويد، وبريطانيا، والولايات المتحدة.

١٧٨. دودنسكي ص ٤٣.

١٧٩. ناشر المطبوعة، أو مدير المؤسسة التي لها علاقة بالصحافة يجب أن يكون فلسطينياً. ويعتبر فلسطينياً، أيضاً، كل من هو عضو في منظمة التحرير أو عمل معها. (الفصل ١٣، ٢، ١٤)

١٨٠. الفصل ١١، فقرة ٢، والفصل ١٣ أ، الفقرة ٤ من قانون الصحافة.

١٨١. في هذين الفصلين نص على وجوب التصحيح والتنويه مجاناً وفي نفس الموقع، وذلك في حال نشر معلومات خطأ.

١٨٢. قارن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: «نقد قانون الصحافة..» ص ٢١.

١٨٣. السابق ص ١٨.

١٨٤. السابق ص ١٩.

١٨٥. السابق ص ٢٦.

١٨٦. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: «نقد قانون الصحافة..» ص ٢٨.
١٨٧. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام: «معطيات وحقائق» رام الله، حزيران/يونيو ١٩٩٦ ص ٦٨.
١٨٨. مشاركة ص ٣٣، زود دويتشة تسايتونغ ١٩٩٨/١٢/٤.
١٨٩. مقابلة مع هاني المصري، مدير عام مديرية المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام في ١٩٩٨/٧/١١.
١٩٠. في هذه المادة نص على أن كل مطبوعة يجب أن تسمي رئيس تحرير مسؤولا. والشروط الواجب توفرها فيه أن يكون صحفيا و متمكنا من اللغة التي تصدر بها المطبوعة، وألا يكون مسؤولا عن أكثر من مطبوعة، وألا يكون له وظيفة أخرى في داخل الصحيفة نفسها أو أي صحيفة أخرى، وألا يكون قد حكم عليه بجريمة، وأن يكون مقيما في فلسطين وألا يكون متمتعا بحصانة قضائية.
١٩١. قارن: السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة الإعلام: طلب ترخيص محطة الإذاعي والتلفزيوني الخاصة.
١٩٢. لجنة حماية الصحفيين (ناشرا) «العتداءات على الصحافة في عام ١٩٩٥»، مسح عالمي للجنة حماية الصحفيين». آذار/مارس ١٩٩٦، ص ٢٠٨.
١٩٣. مركز القدس للإعلام والاتصال: «توثيق المضايقات ..» ص ١٢.
١٩٤. مركز القدس للإعلام والاتصال: «توثيق المضايقات ..» ص ١٣.
١٩٥. مقابلة مع غسان الخطيب، مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩٥/٥.
١٩٦. مقابلة مع باسم عيد (الجماعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان)، القدس ١٩٩٨/٦، ومع مروان أبو الزلف، ومع سفيان الخطيب ١٩٩٥/٥.
١٩٧. «مجلة» الجروزالم بوست ١٩٩٥/٥/١٩.
١٩٨. وزارة الإعلام - معطيات وحقائق، رام الله، حزيران/يونيو ١٩٩٦، ص ٦٩.
١٩٩. مقابلة مع رئيس التحرير أكرم هنية رام الله ١٩٩٨/٦.
٢٠٠. مركز القدس .. «توثيق المضايقات..» ص ٢.
٢٠١. مقابلة مع نعيم طوباسي، رئيس نقابة الصحفيين الفلسطينيين ١٩٩٨/٧.
٢٠٢. مقابلة مع رياض المالكي، مسؤول إعلامي/الجهة الشعبية/رام الله ١٩٩٥/٥.
٢٠٣. الاتحاد العالمي للصحفيين (فيدريشين)، المنظمة العالمية للصحفيين (أورغنايزيشين)
٢٠٤. مقابلة مع نعيم طوباسي ١٩٩٨/٧.
٢٠٥. اقتباسا عن: حارس السلام (بيس ووتش)(محررا): «تقرير حارس السلام: حرية الصحافة في ظل السلطة الفلسطينية»، القدس ١٩٩٦ ص ٢٥.
٢٠٦. دودنسكي ص ٢١
٢٠٧. مقابلة مع باسم عيد، الجماعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، القدس ١٩٩٩/٨.
٢٠٨. بالستين ريبورت ١٩٩٥/١/٨
- ١٧٢

٢٠٩. الخليلي، علي: «الانتفاضة..» ص ١٢ وما يليها.
٢١٠. مقابلة في غزة، ١٩٩٥/٥.
٢١١. شينار ص٧٠.
٢١٢. السابق ص٢٩.
٢١٣. السابق ص٧١.
٢١٤. السابق.
٢١٥. التسايت ١٣/٦/١٩٩٧، ومقابلة مع غسان الخطيب ١٩٩٥/٥.
٢١٦. مقابلة مع داني روبنشتاين، القدس ١٩٩٥/٥، وفي هوف غايسمار ١٩٩٨/٣.
٢١٧. الهيرالد تريبيون ٣٠/٧/١٩٩٧.
٢١٨. الشبيغل/عدد خاص ١٩٩٩/٣.
٢١٩. مقابلة مع باسم عيد، القدس ١٩٩٥/٨.
٢٢٠. مقابلة مع حكم عبد الهادي، القدس ١٩٩٥/٥، روبرت كريغ، بون ١٠/١٩٩٢، وكذلك مع كيرستن ماس وبيرنند أسباخ من مؤسسة هاينريخ بويل، برلين ١٩٩٩/٧.
٢٢١. مقابلة في بيرزيت ١٩٩٥/٥، وفي بون ١٩٩٥/٦.
٢٢٢. مركز القدس.. «توثيق المضايقات..» ص ٢٤.
٢٢٣. مقابلة في غزة ١٩٩٥/٥.
٢٢٤. مقابلة في غزة ١٩٩٥/٥.
٢٢٥. السابق.
٢٢٦. خدمة الرصد التابعة للدويتشة فلله ٧/٧/١٩٩٤.
٢٢٧. كماليبور ص ٢٢٥.
٢٢٨. خدمة الرصد التابعة للدويتشة فلله ٧/٧/١٩٩٤ وكماليبور ص ٢٢٥.
٢٢٩. بالستين ريبورت ١٣/٧/١٩٩٤م.
٢٣٠. معلومات من سكرتاريا مدير وفا زياد عبد الفتاح غزة ١٩٩٩/٧.
٢٣١. السابق.
٢٣٢. السابق.
٢٣٣. مقابلة مع باسم عيد، القدس ١٩٩٩/٧.
٢٣٤. بالستين ريبورت ١٤/٨/١٩٩٤.

٢٣٥. حارس السلام (بيس ووتش) ص ٢٤.
٢٣٦. شينار ص ٣٩.
٢٣٧. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، معطيات وحقائق، رام الله، حزيران/يونيو ١٩٩٦ ص ٧٤
٢٣٨. كول هعير ١٩٨٤/٩/٢١.
٢٣٩. مقابلة مع مروان أبو الزلف، القدس ١٩٩٥/٥.
٢٤٠. معلومات من مركز المعلومات البديلة، مقابلة مع باسم عيد ١٩٩٩/٩.
٢٤١. قدمت القدس نفسها تاريخ ١٩٥١ لبدء الصدور، لكل واحدة من الصحيفتين اللتين نشأ عن اندماجهما صدور (القدس)
٢٤٢. شينار ص ٤١.
٢٤٣. قارن: شينار ص ٤١، وبس ووتش، والخليلي، علي «الانتفاضة...».
٢٤٤. مقابلة في القدس، ١٩٩٢/١٠.
٢٤٥. شينار ص ٥٠ وما يليها.
٢٤٦. مقابلة ١٩٩٥/٥.
٢٤٧. بالستين ريبورت ١٩٩٥/١/٨.
٢٤٨. تاغس تسايونغ ١٩٨٦/١٠/٣.
٢٤٩. مقابلة مع حنا سنيورة ١٩٩٥/٥، وشينار ص ٤١.
٢٥٠. السابق.
٢٥١. بالستين ريبورت ١٩٩٥/١/٨.
٢٥٢. زنت ص ٣٩.
٢٥٣. تاغس تسايونغ ١٩٨٦/٧/١٧.
٢٥٤. تاغس تسايونغ ١٩٨٦/١١/٦.
٢٥٥. بيس ووتش ص ١٢.
٢٥٦. مقابلة مع داني روبنشتاين ١٩٩٥/٥.
٢٥٧. مقابلة مع باسم عيد، ١٩٩٩/٦.
٢٥٨. مشاركة، تيسير (محررا): «الإعلام في فلسطين بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية» الجماعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، القدس مخطوط ص ٩.
٢٥٩. مقابلة مع الصحفي صالح مروود ١٩٩٨/٥.
٢٦٠. الهيرالد تريبيون ١٩٩٧/٧/٣٠.
- ١٧٤

٢٦١. مقابلة في هوف غايسمار٣/١٩٩٨.
٢٦٢. النهار٥/١٩٩٤.
٢٦٣. النهار١٧/٦/١٩٩٤.
٢٦٤. بيس ووتش ص١٣.
٢٦٥. مقابلة مع سفيان الخطيب، القدس٥/١٩٩٥.
٢٦٦. مقابلة مع سفيان الخطيب، داني روينشتاين، غسان الخطيب، القدس٥/١٩٩٥، وكذلك مشاهدة مواقع الحريق وكان يمكن هناك تمييز وجود بقايا حاسوب وأجهزة أخرى وقد تم تكويمها قبل إشعال النار بها.
٢٦٧. رويتر ١٥/٨/١٩٩٤.
٢٦٨. فلسطين١٥/٤/١٩٩٤، ٢٣/٩/١٩٩٤، ٤/١٠/١٩٩٤، ٧/١٠/١٩٩٤، ٢١/١٠/١٩٩٤، وحديث مع البعاعة في غزة٥/١٩٩٥.
٢٦٩. لجنة حماية الصحفيين: «الاعتداءات على الصحافة في عام ١٩٩٥»، نيويورك، آذار/مارس ومقابلة مع طاهر شريتح في غزة٥/١٩٩٥.
٢٧٠. مقابلة مع طاهر شريتح غزة٥/١٩٩٥.
٢٧١. السابق.
٢٧٢. بالستين ريبورت ١٨/١٢/١٩٩٧.
٢٧٣. الهيرالد تريبيون ٣٠/٧/١٩٩٧.
٢٧٤. بالستين ريبورت ٦/٢/١٩٩٨.
٢٧٥. السابق.
٢٧٦. بالستين ريبورت ٢٠/٣/١٩٩٨.
٢٧٧. هآرتس ١٩/٣/١٩٩٥.
٢٧٨. مقابلة مع عميرة هاس (هآرتس)، القدس، وعاموس فولين (تاغنس تسابتونغ)، تل أبيب٥/١٩٩٥.
٢٧٩. الجروزالم تايمز ٢٢/٤/١٩٩٤.
٢٨٠. بالستين ريبورت ١٤/٨/١٩٩٤.
٢٨١. مقابلة مع غسان الخطيب٥/١٩٩٥، وكذلك بيس ووتش (حارس السلام) ص١٣.
٢٨٢. شينار ص٧٣.
٢٨٣. السابق ص٤٢.
٢٨٤. السابق ص٧٣.
٢٨٥. بيس ووتش ص١٣.

٢٨٦. الهيرالد تريبيون ١٩٩٧/٧/٣٠ م.
٢٨٧. القدس ١٩٩٤/٥/٣.
٢٨٨. الجروزالم تايمز ١٩٩٤/٤/٨.
٢٨٩. الجروزالم بوست ١٩٩٤/٧/٣١.
٢٩٠. مقابلة مع الناشاشيبي، القدس ١٩٩٥/٥.
٢٩١. معطيات الصحيفة، مع أن هناك معطيات مختلفة كثيرا من عميرة هاس، هآرتس، حيث التوزيع أعلى بكثير. ونظرا لاحتمال إعطاء أرقام منخفضة بسبب اعتبارات ضريبية فمن الممكن ألا تكون الأرقام المذكورة في المتن دقيقة.
٢٩٢. مقابلة مع غسان الخطيب، القدس ١٩٩٥/٥.
٢٩٣. شينار ص ٤٩.
٢٩٤. شينار ص ٥٨.
٢٩٥. بالستين ريبورت ١٩٩٥/١/٢٢.
٢٩٦. شينار ص ٥٩.
٢٩٧. شينار ص ٥٩ وما يليها.
٢٩٨. وهكذا غدا لقب مختار موضع ربية في الانتفاضة، حيث أن كثيرين من مخاتير القرى تعاونوا مع الإسرائيليين أو أنهم لم يكونوا، في نظر «الشباب» أو نشطاء الانتفاضة، راديكاليين بما يكفي، واللقب القديم «شيخ» استعاد بريقه واحترامه بصعود حماس (مقابلة مع غسان الخطيب، طاهر شريتج ١٩٩٥، وعبد الجواد صالح ١٩٩٢/١٠).
٢٩٩. كان مسؤولو السلطة يعتبرون «فلسطين» دائما صحيفة تحريض أصولية، وهي لم تكن على هذا النحو. ولكن إثبات ذلك كان صعبا لاقتصار التوزيع على غزة وبأعداد قليلة، ولذا فإن الصحفيين الأجانب أخذوا بالرواية المتاحة. قارن فرانكفورتر ألغماينة تسايونوغ ١٩٩٥/١/١٤.
٣٠٠. مقابلة في غزة ١٩٩٥/٥.
٣٠١. مقابلة مع مروان أبو الزلف وحننا سنيورة ١٩٩٥/٥.
٣٠٢. غنبار، يوفال، «الرقابة على الصحف الفلسطينية الصادرة في القدس الشرقية» بتسليم، القدس ١٩٩٠.
٣٠٣. بيس ووتش ص ١٣.
٣٠٤. بالستين تايمز ١٩٩٧/٧.
٣٠٥. هآرتس ١٩٩٤/٩/٤.
٣٠٦. السابق، وغورين، د: «حرية الصحافة والأمن القومي»، القدس ١٩٧٥ ص ٣١.
٣٠٧. بالستين تايمز ١٩٩٧/٨.

٣٠٨. تاغس تسايونوغ ١/٨/١٩٩٤.
٣٠٩. غورين، ص ٤.
٣١٠. دافار ٢/٨/١٩٩٤.
٣١١. مقابلة مع داود كتاب، القدس ٥/١٩٩٥.
٣١٢. بالستين ريبورت ٢٢/٨/١٩٩٤.
٣١٣. علمشمار ١/٨/١٩٩٤.
٣١٤. النهار ٥/٩/١٩٩٤.
٣١٥. هآرتس ٨/٩/١٩٩٤.
٣١٦. هآرتس ٣٠/١١/١٩٩٤.
٣١٧. فرانكفورتر روندشاو ٢/١٢/١٩٩٤، بالستين ريبورت ٤/١٢/١٩٩٤.
٣١٨. هآرتس ٣٠/١٣/١٩٩٤، والخدمة الصحفية لمركز القدس للإعلام والاتصال ٢٩/١١/١٩٩٤.
٣١٩. السابق، وكالة الأنباء الفرنسية ٢٩/١١/١٩٩٤، ومقابلة مع رئيس تحرير القدس مروان أبو الزلف، القدس ٥/١٩٩٥.
٣٢٠. مقابلة مع مروان ابو الزلف، ٥/١٩٩٥.
٣٢١. مقابلة مع سفيان الخطيب، القدس ٥/١٩٩٥.
٣٢٢. السابق.
٣٢٣. بالستين تايمز ٧/١٩٩٨، ومركز غزة لحقوق الإنسان: «حرية الصحافة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية»، غزة ١٩٩٥، وكذلك لجنة حماية الصحفيين: «الاعتداءات...».
٣٢٤. مقابلة مع سفيان الخطيب ٥/١٩٩٥، والجوردان تايمز ٢٠/١٠/١٩٩٥.
٣٢٥. مقابلة مع سفيان الخطيب، وداني روبنشتاين، القدس ٥/١٩٩٥.
٣٢٦. الجروزالم بوست ٧/٨/١٩٩٥.
٣٢٧. الجروزالم تايمز ٧/٧/١٩٩٥.
٣٢٨. دافار ٧/٨/١٩٩٥.
٣٢٩. الجروزالم بوست ٧/٨/١٩٩٥.
٣٣٠. حارس حقوق الإنسان/ الشرق الأوسط: «قطاع غزة وأريحا: حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي المحدود»، نيويورك، شباط/فبراير ٩٥ ص ٢٦.
٣٣١. السابق.
٣٣٢. بيس ووتس ص ٤.

٣٣٣. الجروزالم بوست وهآرتس ٢١/٨/١٩٩٥.
٣٣٤. الجروزالم بوست ٣١/١٢/١٩٩٥.
٣٣٥. بالستين ريبورت ٥/١/١٩٩٦، ولجنة حماية الصحفيين: «الاعتداءات..» ص ٢١٢.
٣٣٦. بيس ووتش ص ٢٨.
٣٣٧. الجروزالم بوست ٣١/١٢/١٩٩٥.
٣٣٨. الجروزالم بوست ٢٨/١٢/١٩٩٥.
٣٣٩. الجروزالم بوست ٣١/١٢/١٩٩٥.
٣٤٠. الجروزالم تايمز ٥/١/١٩٩٥.
٣٤١. زود دوتيشة تسايونوغ ٥/٩/١٩٩٦.
٣٤٢. لجنة حماية الصحفيين: «الاعتداءات ..» ص ٢٠٤ وما يليها.
٣٤٣. السابق ص ٢٠٩.
٣٤٤. بيس ووتش ص ١٤.
٣٤٥. إعلآن مراسلون بلا حدود ٥/١/١٩٩٦.
٣٤٦. إعلآن «مراسلون بلا حدود» ١١/١/١٩٩٦.
٣٤٧. بيس ووتش ص ١٦.
٣٤٨. السابق.
٣٤٩. «مجلة» الجروزالم بوست ١٩/٥/١٩٩٥.
٣٥٠. مشاركة ص ٢٤.
٣٥١. مقابلة ٥/١٩٩٥.
٣٥٢. بالستين تايمز ٧/١٩٩٧.
٣٥٣. السابق.
٣٥٤. مقابلة مع خليل الشقاقي، مدير المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات، نابلس ١٢/١٩٩٥.
٣٥٥. مركز القدس للإعلام والاتصال، «توثيق المضايقات» ص ٤٤.
٣٥٦. مقابلة في غزة ٥/١٩٩٥.
٣٥٧. لجنة حماية الصحفيين: «الاعتداءات..» ص ٢٠٤.
٣٥٨. مشاركة ص ٥.
٣٥٩. بالستين ريبورت ٢٢/٣/١٩٩٦.

٣٦٠. بيس ووتش ص٣.
٣٦١. الجروزالم تايمز ٢٠/١٠/١٩٩٥.
٣٦٢. السابق.
٣٦٣. بالستين تايمز ٧/١٩٩٨.
٣٦٤. الهيرالد تريبيون ٣٠/٧/١٩٩٧.
٣٦٥. الفوخة ٣١/٥/١٩٩٦.
٣٦٦. قارن جيوسي، لينا: «صوت فلسطين وعملية السلام: مفارقات في الخطاب الإعلامي بعد أوسلو» ضمن: جقمان، جورج/ ولونغ، داغ جوروند (محررين): «بعد اوسلو - حقائق جديدة ومشكلات قديمة»، مطبعة لوتو، لندن/ شيكاغو ١٩٩٨ ص١٩١.
٣٦٧. المعطيات المفصلة للجهات المانحة المختلفة: بالستين ريبورت ٤/٤/١٩٩٤ ص١١، ٤/٤/١٩٩٤ ص١٥، ٧/١٨/١٩٩٤ ص١٤، ١٠/٢٣/١٩٩٤ ص١١، صوت فلسطين، أريحا ٦/٩/١٩٩٤ ضمن: خدمة الرصد التابعة للدويتشة فلله ٨/٩/١٩٩٤، الإذاعة الإسرائيلية، القدس ٧/٩/١٩٩٤ ضمن: خدمة الرصد ٨/٩/١٩٩٤، تاغس تسايونوغ ٢٦/١١/١٩٩٤، زود دويتشة تسايونوغ ٢٦/٨/١٩٩٤ ص١٥.
٣٦٨. قارن: «برنامج إنشاء إذاعة عامة في فلسطين»، ورقة غير منشورة لمؤسسة بونت شتفت (بلا تاريخ) (أوائل التسعينات).
٣٦٩. بالستين ريبورت ٢١/١/١٩٩٥ ص١٣.
٣٧٠. الفلت ٩/٣/١٩٩٥، والجوردان تايمز ٨/٣/١٩٩٥.
٣٧١. بالستين ريبورت ٨م ٨ص١٤، الجوردان تايمز ٥/٨/١٩٩٧، وأراب نيوز ٤/٨/١٩٩٧.
٣٧٢. بالستين ريبورت ٢/١٠/١٩٩٨.
٣٧٣. بالستين ريبورت ١٨/٧/١٩٩٤، الأسوشيتدبرس ٢/٧/١٩٩٤، رويترز ٢/٧/١٩٩٤.
٣٧٤. تاغس تسايونوغ ٢٦/١١/١٩٩٤.
٣٧٥. بالستين ريبورت ١٠/٧/١٩٩٤ ص١٥، بالستين ريبورت ١٨/٧/١٩٩٤ ص١٤.
٣٧٦. راديو القدس: ٢/٧/١٩٩٤ ضمن خدمة الرصد التابعة للدويتشة فلله ٥/٧/١٩٩٤ و ٧/١١/١٩٩٤، صوت فلسطين ١٤/٧/١٩٩٤ ضمن: خدمة الرصد ١٩/٧/١٩٩٤. بالستين ريبورت ١٨/٧/١٩٩٤، الجوردان تايمز ١٢/٧/١٩٩٤.
٣٧٧. الفوخة ١٠/٢/١٩٩٥ ص١٩.
٣٧٨. الفوخة ١٠/٢/١٩٩٥ ص١٩.
٣٧٩. بالستين ريبورت ١٨/٩/١٩٩٤ ص١٥ والتاغس تسايونوغ ٢٦/١١/١٩٩٤.
٣٨٠. منشورات دعائية لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية.

٣٨١. الشيكال الإسرائيلي ربع دولار تقريبا.
٣٨٢. مقابلة مع باسم أبو سمية، مدير عام إذاعة صوت فلسطين ١٩٩٨/٨.
٣٨٣. صوت وصورة (مجلة هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية) ١٩٩٧/٥ ص ٧ و ٨.
٣٨٤. أراب نيوز ١٩٩٥/٦/٢٢، ومقابلة في صوت فلسطين مع رضوان أبو عياش ١٩٩٥/٦/١ مقتبسة عن «خدمة الرصد..» ١٩٩٥/٦/٧.
٣٨٥. الجوردان تايمز ١٩٩٥/٣/٨.
٣٨٦. نويه تسوريشر تسايونوغ ١٩٩٥/٢/٩.
٣٨٧. الجروزالم تايمز ١٩٩٦/٣/١٩.
٣٨٨. الجوردان تايمز ١٩٩٦/٨/١٤.
٣٨٩. بالستين ريبورت ١٩٩٧/١١/١٤.
٣٩٠. بيس ووتش ص ٣، ص ٩.
٣٩١. هيومن رايتس ووتش (حارس حقوق الإنسان) ص ٢٧.
٣٩٢. الجوردان تايمز ١٩٩٥/٤/٥.
٣٩٣. مقابلة مع محمد صقر، مدير عام في هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية (تلفزة) ١٩٩٨/٨.
٣٩٤. الفلت (صحيفة دي فلت الألمانية) ١٩٩٨/٢/٢٨.
٣٩٥. مقابلة مع المعنيين.
٣٩٦. الفوخة (مجلة دي فوخة الألمانية) ١٩٩٥/٢/١٠، ومقابلة مع باسم أبو سمية، مدير عام إذاعة صوت فلسطين ١٩٩٨/٧.
٣٩٧. التاغس تسايونوغ ١٩٩٤/١١/٢٦.
٣٩٨. التاغس تسايونوغ ١٩٩٩/١١/٢٦.
٣٩٩. بالستين ريبورت ١٩٩٦/١٠/٢٥.
٤٠٠. مراسلون بلا حدود: «مراقبة الانتخابات..» ١٩٩٥/١١/٢٧، ١٩٩٦/١/٢٦.
٤٠١. فرانكل - شلوزبيرغ، ليغورا: «لعبة الأخبار الفلسطينية: المشي على البيض في عهد عرفات»، ضمن مجلة كولومبيا للصحافة أيار/مايو، وحيزران/يونيو ٩٦.
٤٠٢. مركز القدس للإعلام والاتصال: «استطلاع الرأي رقم ١٢ حول الانتخابات الفلسطينية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦». «ضمن مركز القدس (ناشرا): استطلاعات الرأي حول مواقف الفلسطينيين من السياسة الأعداد ٢٢ - ١، ١٩٩٣ - ١٩٩٧»، القدس آب/أغسطس ١٩٩٧. ثمة استفتاء للمركز الفلسطيني للرأي العام يعود إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ خرج بنتائج مشابهة.

٤٠٣. مقابلة مع هاني المصري ١١/٧/١٩٩٨.
٤٠٤. قارن بويد ص ٥٠ في العراق يسمح بالمحطات الخاصة ولكن المحطة الخاصة الوحيدة الموجودة يملكها أخ لصدام حسين (مشاركة ص ٢٣).
٤٠٥. معاهدة غزة - أريحا للحكم الذاتي (اتفاقية القاهرة) ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤. ضمن عبد الهادي ص ١٧٥.
٤٠٦. مقابلة مع نبيل الخطيب، مدير معهد الإعلام في جامعة بيرزيت ومدير مكتب تلفزيون الشرق الأوسط في القدس ٧/١٩٩٨.
٤٠٧. السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الإعلام: «تقرير عن محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة» ٢/٦/١٩٩٦.
٤٠٨. السابق.
٤٠٩. مقابلة مع محمد صقر المدير العام بهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، غزة ٨/١٩٩٨.
٤١٠. السلطة الوطنية الفلسطينية «تقرير عن المحطات الخاصة» ٢/٦/١٩٩٧.
٤١١. هذا يأخذ بالاعتبار أن على المحطات بث ساعة أسبوعية من البرامج التي تنتجها وزارة الإعلام، قارن: الفصل المعقود عن مشروع القانون.
٤١٢. مقابلة مع أيمن البردويل، مدير تلفزيون القدس التربوي، ٧/١٩٩٨.
٤١٣. مقابلة مع سمير قمصية رئيس اتحاد المحطات الخاصة، بيت لحم ٧/١٩٩٨.
٤١٤. بالستين ريبورت ٢/٤/١٩٩٥.
٤١٥. بالستين ريبورت ١٨/٧/١٩٩٤.
٤١٦. المعطيات بشأن السكان من دليل باسيا ١٩٩٨، القدس ص ٢١٢.
٤١٧. مقابلة مع هاني المصري ٧/١٩٩٨.
٤١٨. شرح ذاتي من جانب تلفزيون القدس التربوي: «١٩٩٧ سنة.. وأيّ سنة!»، ومقابلة مع أيمن البردويل ٧/١٩٩٨.
٤١٩. السلطة الوطنية الفلسطينية: «تقرير عن المحطات الخاصة» ٢/٦/١٩٩٧.
٤٢٠. تلفزيون الشرق الأوسط (إم. بي. سي) هو أول فضائية عربية، وقد بدأ البث من لندن عام ١٩٩١، وتمويله من رجل المصارف السعودي صلاح كمال، ووليد الإبراهيم صهر الملك فهد (أمين/بويد ص ٤٥ وما يليها). الجزيرة تأسست عام ١٩٩٧ وتبث من قطر وتمولها الأسرة الحاكمة (زود دويتشة تسايتونغ).
٤٢١. مقابلة مع حمدي فراج، مدير تلفزيون الرعاة، بيت لحم ٧/١٩٩٨.
٤٢٢. مقابلة مع سامي عنبتاوي، مدير تلفزيون نابلس، نابلس ٧/١٩٩٨.
٤٢٣. بالستين ريبورت، ٨/٣/١٩٩٦، ١٣/٣/١٩٩٦، و ٢٩/٣/١٩٩٦.
٤٢٤. بالستين ريبورت ٢٥/١٠/١٩٩٦، ومقابلة مع رماح الكيلاني مدير تلفزيون غاما/نابلس ٧/١٩٩٨.

٤٢٥. مقابلة مع نبيل الخطيب مدير معهد الإعلام في جامعة بيرزيت ومدير مكتب تلفزيون الشرق الأوسط/ القدس ١٩٩٨/٧.
٤٢٦. قدس برس، خدمة إخبارية/لندن ١٧/٢/١٩٩٨ ضمن: «خدمة الرصد...»، والجورنال تايمز ٢٠/٢/١٩٩٨.
٤٢٧. لجنة حماية الصحفيين أدانت قمع الإعلام الإلكتروني.
٤٢٨. بشأن موضوع التشويش واعتقال داود كتاب: الهيرالد تريبيون ٢١/٥/١٩٩٧-٢٩/٥/١٩٩٧، الجوردان تايمز ١/٢٠/١٩٩٧، الموند ٢٩/٥/١٩٩٧، ومقابلة مع أيمن البردويل ١٦/٧/١٩٩٨.
٤٢٩. ثمة قائمة في نهاية الكتاب بعناوين الإنترنت المهمة.
٤٣٠. مقابلة مع مروان حداد من مؤسسة تصميم مواقع الإنترنت «بيلسان» في رام الله ٨/١٩٩٩.
٤٣١. موقع جامعة بيرزيت وحده جمع في الدليل الملحق به في أيلول/سبتمبر من عام تسعة وتسعين ١٢٦ عنواناً لجامعات ومراكز أبحاث، وسلطات، وجماعات حقوق إنسان، ووسائل إعلام، ومدارس، وأحزاب، ومنظمات غير حكومية، ولا سيما مؤسسات العون الاجتماعي، بينما كان هناك تسعة عناوين فقط لمؤسسات اقتصادية
٤٣٢. كان اسم البرنامج «عبر الحدود» وقد بدأ في تموز يوليو في مخيم الدهيشة للاجئين قرب بيت لحم وكان الهدف منه جعل الاتصال ممكناً بالمهجرين الذين يعيشون في دول مختلفة. منسقة البرنامج منى محيسن. مقابلة في بيت لحم في ٩/١٩٩٩.
٤٣٣. دليل باسيا ١٩٩٥.
٤٣٤. مقابلة في رام الله ٥/١٩٩٥.
٤٣٥. السابق، ومقابلة مع غسان الخطيب ٥/١٩٩٥، و ٥/١٩٩٨.
٤٣٦. مقابلة مع مروان حداد ٨/١٩٩٩.
٤٣٧. نيو وورلد، هامبورغ ٨/١٩٩٩ ص ٧٤.
٤٣٨. السابق
٤٣٩. السابق، وموقع جامعة بيرزيت على الإنترنت.
٤٤٠. مقابلة مع مروان حداد ٨/١٩٩٩.
٤٤١. ب ٩٢ هي المحطة اليوغوسلافية التي أغلقتها السلطات في بلغراد خلال حرب كوسوفو ما أثار اهتمام العالم وتضامنه
٤٤٢. موقع جامعة بيرزيت على الإنترنت/ دليل المواقع في فلسطين.
٤٤٣. مقابلات عديدة من بينها: مع يورغن هوغريفه (الشبيغل)، تيسا سيزكوفتش (بروفيل)، سوزان كناول (التاغس تسايونغ)، القدس، تل أبيب، غزة ٥/١٩٩٥.
٤٤٤. في أيار/ مايو شهدنا شخصياً كيف أن فريقاً تلفزيونياً إيطالياً من محطة سرايس تحدث مع ممثلين من

مركز القدس للإعلام والاتصال في سياق التهيئة لإنتاج برنامج وثائقي عن اللاجئين الفلسطينيين، وقد كان ممثلو المركز يقدمون الحلول الواقعية والتصورات الممكنة التحقيقي ويصوبون أوهاما وأفكارا غير ناضجة عند الفريق الزائر.

٤٤٥. مقابلات مع غسان الخطيب مدير مركز القدس، ومع موظفين آخرين وزيارة موقع التحرير في عدة مناسبات في عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٨. لدى مركز القدس شبكة من أكثر من ٤٠ موظفا مدربا على إجراء الاستطلاعات في الضفة الغربية وحدها، وهم يزودون المركز أيضا بالمعلومات في جوانب أخرى.

٤٤٦. مقابلة مع داني روبنشتاين ١٩٩٥/٥.

٤٤٧. مقابلة ١٩٩٥/٥.

٤٤٨. مقابلة ١٩٩٨/٥.

٤٤٩. الدويتشة فلله (ناشرا): «فحص الإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة، والجليل وفي مثلث نابلس - طولكرم - جنين، نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٨٦» غالوب - إسرائيل أيار/مايو ١٩٨٧.

٤٥٠. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: سالمسح الثقافي ١٩٩٦ ذ النتائج الأساسية، رام الله أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ص ٢٣.

٤٥١. مقابلة مع حنا سنيورة.

٤٥٢. مقتبس عن طريق شينار ص ٧٤.

٤٥٣. مركز القدس .. «استطلاع رقم ٦: حول موقف الفلسطينيين من الديمقراطية، أيار/مايو ١٩٩٥» القدس آب/أغسطس ١٩٩٧.

٤٥٤. مركز القدس .. «استطلاع رقم ١٢ حول الانتخابات الفلسطينية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦».

٤٥٥. المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات: «استطلاع الرأي رقم ١٧، ١٨ - ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥».

٤٥٦. مركز القدس: «استطلاع الرأي رقم ١٦ حول موقف الفلسطينيين من القضايا الراهنة، آب/أغسطس ١٩٩٦».

٤٥٧. الدويتشة فلله (ناشرا): «فحص الإعلام ..» غالوب/إسرائيل أيار/مايو ١٩٨٧.

٤٥٨. مركز القدس .. «استطلاع الرأي رقم ١٨ حول موقف الفلسطينيين من القضايا الراهنة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦».

٤٥٩. الجروزالم ريبورت ١٩٩٩/٥/٢٤، حسب استطلاع لمركز القدس.

٤٦٠. «القدس» ١٩٩٩/١١/٢٩ ص ٩.

٤٦١. استطلاع لم ينشر للمركز الفلسطيني للرأي العام، بيت ساحور (بلا تاريخ)

٤٦٢. استطلاع لم ينشر لمكتب بيسان الصحافي بالتعاون مع تلفزيون فرح، وكلاهما في جنين ١٩٩٦